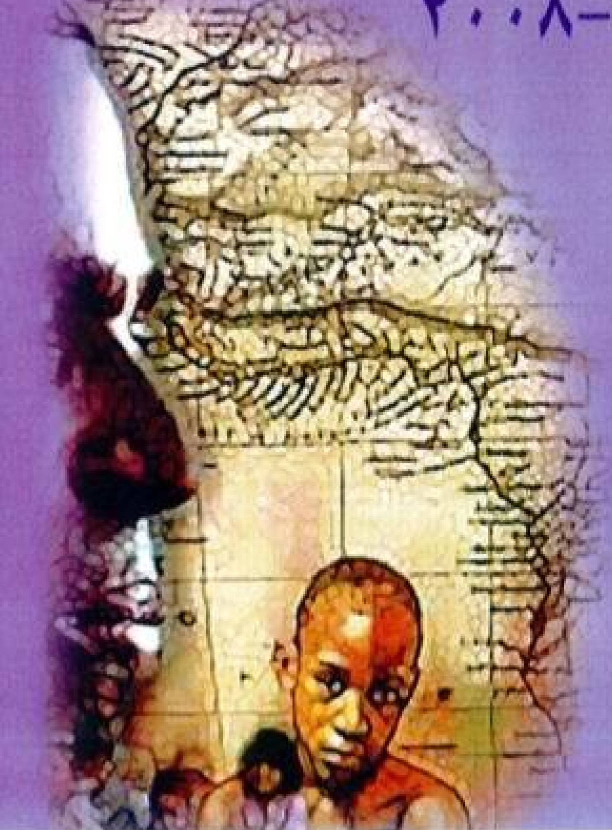


المركز العالمي للدراسات الإفريقية
International Center For African Studies (Sudan)
(ICAS)

الإخوة الأعداء

الحرب الأرترية - الإثيوبية

١٩٩٨-٢٠٠٨



الدكتور/ محجوب الباشا

يوليو ٢٠٠٩م

الإهـــــداء

إلى أفراد عائلتي الصغيرة ....

مُنَى التي سهرت على راحة الجميع ....

ثُوَيْبَة وهالة وبشرى .....

ومعاذ الذي كان انشغاله الدائم بصديقيه "توم آند جيري" سبباً في توفير الوقت الذي احتجته لانجاز هذا العمل ...



شكــر وتقـدير

جاء هذا الكتاب ثمرة جهد الكثيرين من الأهل والأصدقاء والمعارف، بعـضهم بـذل المساعدة والعون عن دراية وقصد وبعضهم كان يمارس حياته اليومية العاديـة دون أن يدرك مدى العون الذي قدمه. لذلك فإنني أجد نفسي مديناً لعدد كبير من الأشـخاص لـن تكفي صفحات الكتاب كلها لحصرهم، فلهم جميعا شكري وتقديري.

الشكر أولا للمركز العالمي للدراسات الإفريقية والذي وجد في هذا العمل المتواضـع ما يستحق النشر فلم يبخل بمال أو جهد ليضعه بين أيدي القراء في هذه الطبعة الأنيقـة، وللدكتور عبدالرحمن أحمد محمد أبو خريس مدير وحدة الدراسات والبحـوث بـالمركز الذي وقف مشجعاً وهو يتابع من حين لآخر سائلاً عن مدى تقدم المشروع كما أسماه.

الشكر موصول كذلك لأخي العزيز الدكتور أحمد المعتصم الشيخ الذي كان لملاحظاته القيمة أثر بالغ في توضيح العديد من النقاط خاصة في الجوانب التاريخية مـن البحـث، والشكر له أيضا لأني تعرفت عن طريقه على الأخ الرائع عباس الفكي الذي قام مشكوراً بمراجعة المسودة واستطاع بمقدراته اللغوية الفائقة أن يحول فسيخ حروفي إلى مـشروب سائغ الطعم.

الشكر والتقدير كذلك للإخوان عصام، وطارق، ومحمـد، والمنـذر، وعبـدالكريم، وعثمان، والصادق الذين قدموا خلال أيام وليالي الحرب في إرتريـا دون أن ينتظـروا المقابل... ولم يثنيهم الخطر ولا القلق عن أداء واجباتهم لنقل الصورة كما هـي لـوزارة الخارجية بالخرطوم.



مقدمة

استيقظ العالم صبيحة الثاني عشر من شهر فبراير 1998م على دوي مدافع الجيش الإرتري وهدير مدرعاته وهي تقتحم قرية "بادمي" الصغيرة المتنازع حولها على الحدود الإرترية الإثيوبية، وقد جاء ذلك الهجوم رداً على حادثة وقعت قبل ذلك بستة أيام في نفس القرية، راح ضحيتها عدد من جنرالات الجيش الإرتري. كان دوي المدافع وهدير المدرعات في ذلك الصباح الشتائي البارد إيذاناً ببدء الحرب الثانية بين الجارتين في تاريخهما الحديث، وهي الحرب التي استمرت لأكثر من عامين وحصدت مئات الآلاف من الأرواح الشابة الغضة التي كانت البلدان في أمس الحاجة إليها لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان من المتوقع أن توفر الحياة الكريمة للمواطنين في البلدين وتعينهم على مواجهة نوائب الدهر.

كانت كل الدلائل حتى ذلك الوقت تشير إلى أن العدوين السابقين استطاعا تجاوز ماضيهما الملئ بالعداء والحروب. بل إن السنوات التي أعقبت استقلال إرتريا وتحرير أديس أبابا من قبضة الديرق في عام 1991م وفرت أجواء إيجابية للغاية جعلت النفوس تفيض بالأمل والتفاؤل، ودار الكثير من الحديث عن احتمال تحقيق أمنيات كبيرة من قبيل التكامل الاقتصادي والاتحاد الفيدرالي لدول القرن الإفريقي، وهي الدعوة التي رفع لواءها المفكر السوداني/ الإرتري محمد أبو القاسم حاج حمد عليه رحمة الله. لذلك فقد أخذت الحرب التي اندلعت في ذلك الصباح البارد الكثير من الدبلوماسيين والمراقبين على حين غرة فيما يبدو، مما جعل مجرد وقوعها عصياً على الفهم والتفسير بالنسبة للعديدين منهم، فأُطلقت عليها العديد من

الأوصاف من أمثال "الحرب السخيفة" أو "الحرب العبثية" أو غير ذلك من الأسماء التي تعكس بوضوح عجز المراقبين عن فهم دوافع البلدين الحقيقية من الدخول في مثل هذه المغامرة. وقد وصف أحد التقارير الأخبارية هذه الحرب بأنها أشبه بصراع بين أصلعين على مشط، كناية عن عظم الجهد وتفاهة الجائزة.

وللحقيقة فإن الزائر لقرية "بادمي" التي يعتبر النزاع حولها السبب المباشر لهذه الحرب قد يخرج بنفس الشعور، فهي قرية صغيرة لا تختلف شكلاً عن آلاف القرى المنتشرة على طول الحدود الإثيوبية الإرترية، وتقع في منطقة جرداء ويتناثر على أرجائها عدد قليل من الأكواخ البائسة، ولا يتجاوز عدد سكان المنطقة كلها الآلاف على أحسن تقدير. غير أننا سنرى في ثنايا هذا الكتاب أن قرية "بادمي" تحمل في الحقيقة معنى رمزياً هائلاً يتجاوز كثيراً قيمتها الاقتصادية أو الاستراتيجية، كما سنرى بأن الأسباب الحقيقية وراء الحرب لا تقتصر على هذا الصراع حول نقطة حدودية لا قيمة لها سوى القيمة الرمزية.

لا شك أن موقع بلادنا كجار لصيق لكل من إرتريا وإثيوبيا يكسب الدولتين أهمية استراتيجية لا يختلف حولها إثنان، مما يجعل من المهم للغاية متابعة تطورات الأحداث فيهما. هذا فضلاً عن أن التداخل القبلي والاقتصادي الكبير في مناطق الحدود مع الدولتين يكسب التطورات في أي منهما أهمية قصوى بالنسبة لبلادنا. فوق هذا وذاك، فإن السودان كان من أكثر الدول التي تأثرت بالحرب الأولى بين الطرفين. وهي حرب التحرير الإرترية التي استمرت لثلاثة عقود كاملة وانتهت في عام 1991م بدخول القوات الظافرة للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا العاصمة أسمرا بعد أن انسحبت منها قوات الديرق* هائمة على وجهها. تحمل السودان جانبا كبيراً

* "الديرق" هو المجلس العسكري الذي كان يحكم إثيوبيا بعد الإطاحة بنظام الإمبراطور هيلاسلاسي.

من نتائج حرب التحرير الإرترية حيث استقبلت أراضيه ملايين اللاجئين من البلدين، كما انعكست تطورات الحرب بصورة مباشرة على علاقات السودان معهما ومع غيرهما من الدول التي كانت تبدي اهتماماً بالتطورات في المنطقة. من ناحية أخرى، انعكست تلك الحرب بصورة لا تخطئها العين على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في شرق البلاد، وبصفة خاصة في المدن الكبيرة مثل بورتسودان وكسلا والقضارف. غير أن هذه الآثار لم تقتصر على الأقاليم الحدودية بين البلدين بل امتدت لتغطي جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الخرطوم نفسها.

أما على المستوى الشخصي فقد قضيت شطراً من طفولتي وصباي في مدينة كسلا حاضرة المديرية التي تحمل نفس الاسم في ذلك الزمان، وقد تعرفت في كسلا على القضية الإرترية عن طريق الاتصال المباشر، وارتبطت كغيري من مواطنيها ببعض أحداث الثورة في مراحل مختلفة من حياتي خاصة في سني الدراسة. كان التداخل القبلي بين البلدين من الاتساع بحيث أننا لم نكن ندرك أن بعض زملاء الدراسة هم أصلاً من الإرتريين، إلا بعد اندلاع الثورة في ستينات القرن الماضي عندما انضم عدد من هؤلاء أو آبائهم إلى صفوف الثورة الإرترية. وقد كان الكثيرون منهم يعملون جنوداً في القوات النظامية السودانية. لا غرو أن أهل كسلا كانوا أول من استقبل اللاجئين الإرتريين عندما بدأت أفواجهم تعبر الحدود في موجات عاتية مع منتصف الستينات، وهي السنوات التي شهدت بداية تصاعد الثورة ومواجهتها بسياسات البطش والتنكيل التي اتبعتها حكومة الامبراطور هيلاسلاسي.



تقاطعت أقدار حياتي مرة أخرى مع إرتريا وشعبها المضياف عندما شـاء الله أن أعمل سفيراً للسودان في تلك البلاد الجميلة، وقد تصادف وصولي إلى أسمرا مع اندلاع الجولة الثالثة للحرب الأخيرة بين إرتريا وإثيوبيا، وعشت أحداث تلك الأيام مراقباً لصيقاً. كنت هناك عندما قصفت الطائرات الإثيوبية مطار أسمرا الذي يبعـد حوالي الكيلومترين فقط عن المنزل الذي كنت أقيم فيه، وكنت هناك عندما سـقطت مدن بارنتو وتسني وعلي قدر في أيدي القوات الإثيوبية. وقد عايشت عـن قـرب مخاوف وآمال المواطن الإرتري في تلك الأيام العصيبة. وقد شاهدت الدمار الـذي لحق بهذه المدن عندما قمت برحلة إلى كسلا في نوفمبر من ذلك العام. تابعت مـن موقعي كسفير لبلادي في أسمرا كذلك فيضان اللاجئين من المدنيين والعسكريين من البلدين عبر الحدود إلى ولايات السودان الشرقية بسبب المعارك المستعرة في غرب إريتريا، كما كنت أتابع بأسى شديد الإحصائيات المنشورة عن القتلى الشباب مـن الجانبين الذين سقطوا وهم في ميعة الصبا في ساحات القتـال لحـرب لا بـد أن بعضهم قد فقد حياته في أتونها دون أن يدرك السبب الحقيقي من ورائهـا. كنـت هناك كذلك عندما جاءت القوات الدولية بزيها الأزرق المميز ضمن بعثـة الـسلام الدولية التي ارتفعت مع وصولها الآمال في حل للمشاكل المستعصية بين البلـدين. خاصة وأن هذه القوات جاءت في أعقاب توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية واتفاقية السلام في العاصمة الجزائر، بحضور عدد من الشهود الدوليين تتوسـطهم قـوى مؤثرة من بينها الولايات المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي. وكنت هناك أيضاً عندما بدأت تعلو الوجوه علامات الخيبة والحسرة وفقدان الأمل عندما تحولت قوات حفظ السلام الدولية إلى مجرد حارس أمين للوضع الراهن.



لا شك أن اتفاق الجزائر للسلام قد وضع حدا للمواجهات العسكرية بين البلدين "حتى الآن". غير أن ذلك لا يعني في اعتقادنا توقف الحرب، فالحرب في أبسط تعريف لها هي انعدام السلام ولا يمكن وصف الحالة التي تسود في الوقت الحاضر بين الجارتين إلا بأنها انعدام للسلام بينهما. بل إننا سنرى في طيات هذا الكتاب أنه بالرغم من أن الجبهة الرئيسة للحرب في الحدود بين البلدين ظلت هادئة بصورة أو أخرى منذ نهاية عام 2000م إلا أن الحرب بينهما ظلت مستعرة في جبهات أخرى وبصفة خاصة في الصومال التي شاء حظها العاثر لأن تصبح مسرحاً لتصفية الحسابات بين الطرفين. وإذا ما أخذنا في الاعتبار القولة المأثورة بأن الدبلوماسية ما هي إلا وسيلة أخرى من وسائل الحرب، فإننا يمكن أن نصف ما يجري بين إثيوبيا وارتريا وبكل اطمئنان بأنه حرب مستمرة وإن كان بوسائل أخرى منها العنيف، ومنها الناعم. لذلك فإننا نرى في هذا الكتاب أن ما ظل يجري بين إثيوبيا وإريتريا منذ 1998م وربما قبل ذلك بقليل هو عبارة عن حرب ضروس وإن اختلفت وسائلها. قمنا في الكتاب بتحديد فترة عشر سنوات لتناول الموضوع من مختلف جوانبه وذلك تسهيلاً لعملية التناول وسعياً للتمكن من الوصول لنتائج محددة تمكن القارئ بعد الاطلاع على الكتاب من تصور كيفية العمل على تفادي مثل هذه الحرب المؤسفة في المستقبل. ونحن ندرك تماماً أن التاريخ لا يتوقف لذلك فإننا نأمل بأن نضع في نهاية الكتاب تذييلاً يتعرض لأهم الأحداث التي تركت أثرها على هذا النزاع بعد نهاية عام 2008م وقبل طباعة الكتاب في شكله النهائي.

يشكل هذا الكتاب جهداً متواضعاً لتحليل وقائع الحرب والسلام وآثارهما الإقليمية وانعكاسات تطوراتهما على العلاقات بين دول المنطقة بالصورة التي تجعلنا نستفيد من هذه التجربة ونتجنب تكرارها في المستقبل. وللأمانة وحتى لا

يتوقع القارئ من الكتاب أكثر مما تحتويه دفتاه، فإننا لن نخوض في الأسرار الخاصة بالحرب المذكورة، أو ما اطلع عليه المؤلف بحكم موقعه خاصة فيما يتصل بالعلائق بين السودان وإرتريا. لذلك فقد كان اعتمادنا على الوثائق المنشورة كبيراً وبصفة خاصة وثائق الأمم المتحدة، أو ماتناوله الإعلام المحلي والعالمي من تصريحات للقيادات والأشخاص ذوي الاتصال المباشر بالأحداث في تلك الفترة. وقد حرصنا على الإشارة إلى هذه المراجع كل في موقعه كما سيلاحظ القارئ في الإحالات المرجعية.

نحاول في بداية فصول الكتاب فهم الخلفية التاريخية التي ربما أسهمت بصورة غير مباشرة في تطورات الأحداث التي قادت في النهاية للحرب، وقد حاولنا الإشارة إلى بعض التطورات منذ الماضي البعيد، عندما وصلت لأول مرة بعض المجموعات البشرية التي استوطنت الهضبة الإثيوبية من جزيرة العرب عبر البحر الأحمر كما تقول الروايات التاريخية. باعتبار أن وصول هذه المجموعات واختلاطها بالسلالات التي كانت موجودة أصلاً في المنطقة خلق واقعاً جديداً ينعكس بوضوح على التركيبة الحالية للسكان. وقد حاولنا أن نتعرض باختصار لبعض الأحداث المرتبطة بموضوعنا حتى القرن التاسع عشر عند وصول الاستعمار الأوربي للمنطقة. تحدثنا في البداية عن التاريخ القديم ومكونات الهوية في إقليم التقراي الإثيوبي والمرتفعات الإرترية وهي المناطق التي كانت ولا زالت تقيم بها مجموعة ذات قواسم عرقية وثقافية مشتركة. ورغم أن بعض المظاهر الخلافية قد برزت عبر التاريخ بين المجموعات البشرية المقيمة في هذه المنطقة، وبصفة خاصة خلال الفترة منذ وصول الاستعمار الإيطالي، إلا أننا نجد أن عوامل الوحدة كانت أقوى بكثير من عوامل الفرقة. وقد رأينا التركيز على هذه المنطقة

دون غيرها من مناطق إرتريا وإثيوبيا، لأن قيادات الأحزاب التي تسيطر على الأمور في البلدين منذ هزيمة نظام منقستو واستقلال إرتريا تنتمي في الغالب لهذه المنطقة. كما أن المجموعات الإثنية التي تقيم فيها تتمتع بدور مهم في التحالفات السياسية التي تحكم البلدين. وكما سنرى لاحقاً وخلافاً للحكمة العلمية المعروفة فإنه بالرغم من انتمائهما لمجموعة إثنية واحدة هي التقراي - تقرينا التي تربط بين أفرادها أواصر اللغة والدين والعرق، إلا أن قيادتي البلدين آثرتا السير في طريقين مختلفين بعد الوصول للحكم بمعنى أنهما انقسمتا ولأسباب موضوعية بين البلدين المتجاورين.

وامتداداً للتاريخ الثقافي والإثني فقد تناولنا فترة الكفاح السياسي والعسكري ضد العدو المشترك "الديرق"، وهي فترة تميزت في مجملها بالتعاون والتنسيق الكامل بين الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا والجبهة الشعبية لتحرير التقراي، اللتين تقودان حاليا الحزبين الحاكمين على جانبي الحدود. وسنرى أن الصورة التي تعكس مظاهر الوحدة والتنسيق بين الجبهتين كانت تخفي تحت سطحها الكثير من عوامل التنافس والانقسام، حيث أن العلاقة بينهما لم تسلم من المشاكل والخلافات التنظيمية والفكرية التي قادت للقطيعة التامة - ولمدة ثلاث سنوات- في أوج فترة الكفاح ضد العدو المشترك. ولعل العلاقات بين الجبهتين وبصفة خاصة العلاقة بين زعيميهما خلال فترة الكفاح المشترك كانت من الأسباب وراء نشوب الحرب الأخيرة بين البلدين، فقد كان عامل الثقة الذي ساد بين الرجلين سبباً في ألاّ يهتما كثيراً بتوثيق ما تم بينهما من تفاهم حول مختلف الأمور خلال حرب التحرير في شكل اتفاقيات ملزمة، مما ترك الكثير من الأمور معلقة على اتفاقيات "الجنتلمان" التي تمت بينهما. من هذا المنطلق فقد تم التعامل مع مشكلة الحدود التي أطلت برأسها منذ

فترة الكفاح المسلح بالكثير من الاستخفاف، وذلك من باب عدم تغليب التناقضات الفرعية على التناقضات الأصلية. من ناحية أخرى وبناء على الثقة التي كانت قائمة بينهما، فقد كان أسلوب الرجلين في معالجة المشاكل يتسم بالسرية التامة حتى عن أقرب معاونيهما، مما قاد لانعدام المؤسسية وما يتصل بها من وسائل تساعد في تفادي الخلافات والمشاكل قبل أن تتفاقم ويصعب حلها.

ولئن أتاح لنا البعد التاريخي الفرصة لتحليل الأحداث البعيدة المتعلقة بالهوية والانتماء، فإن تناولنا لما جرى منذ عام 1998م من حرب بين البلدين وجهود السلام التي أعقبت جولات الحرب كان أقرب للتوثيق منه للتحليل العميق، نسبة لأن الأحداث التي تناولناها لا زالت تتبدى أمام أعيننا. كانت الحرب الأخيرة والتي استمرت لثلاث جولات متتالية من أعنف الحروب التي عرفتها المنطقة والقارة الإفريقية ككل، وكانت خسائرها البشرية والمادية تفوق التصور في بلدين يعتبران من ضمن أفقر الدول في العالم. تقول بعض التقديرات أن عدد القتلى في الجولات الثلاث فاق المائة ألف قتيل، بينما اضطرت الدولتان إلى شراء أسلحة حديثة بمليارات الدولارات التي كانت كفيلة بإحداث تغيير ملموس في حياة شعبي البلدين لو أنها وجهت إلى مشاريع التنمية وإعادة التعمير، خاصة وأن الشعبين كانا في أمس الحاجة لها بعد حرب التحرير الطويلة التي أتت على الأخضر واليابس.

كانت آثار الحرب الاقتصادية مأساوية على الشعبين غير أنها كانت أشد وقعاً على الشعب الإرتري، الذي شهدت بلاده في السنوات الأولى بعد الاستقلال معدلات نمو غير مسبوقة أحيت الآمال في مستقبل زاهر وتنمية اقتصادية شاملة، لكن هذه المعدلات ما لبثت أن تناقصت بسبب الحرب حتى تحولت إلى معدلات سالبة قادت إلى تدهور واضح في مستوى معيشة المواطنين. لذلك فقد يجد المرء في الأدبيات

الإرترية الكثير من الحديث عن أن الهدف الوحيد من "العدوان الإثيوبي" هو تعطيل خطط التنمية الطموحة التي أعدتها القيادة الإرترية وبدأت بتنفيذها على أرض الواقع.

لم تكن آثار الحرب محصورة على الطرفين المتنازعين بل إن كل دول الجوار - ومن بينها السودان - تحملت وبدرجات متفاوتة جانباً من العبء في شكل تدفق اللاجئين عبر الحدود، وما تبع ذلك من عدم استقرار في المنطقة خاصة على ضوء المعارك التي دارت بالقرب منها. كانت الحرب كذلك واحداً من أهم الأسباب وراء عدم الاستقرار الذي يعاني منه إقليم القرن الإفريقي، فقد سعى الطرفان إلى عقد التحالفات بينهما وبين مختلف دول الإقليم، وعملا على تشجيع الحركات المسلحة المناوئة في كل منهما. ولعل المزاج السائد بسبب الحرب وسعي كل طرف لحماية نفسه وإلحاق الأذى بحلفاء الطرف الآخر، أدى إلى ظهور شبكة معقدة للغاية من التحالفات الإقليمية، ضمت كل حكومات دول المنطقة تقريباً بالاضافة إلى الحركات المناوئة لهذه الحكومات. وكما هو الحال دائماً في مثل هذه الظروف فإن التحالفات لم تكن ثابتة بل كانت تتبدل بحسب مقتضيات الأحوال، كما أن الأطراف المختلفة كانت تسعى من حين لآخر إلى إحياء بعض التحالفات القديمة مما يعمق الجراحات ويجعلها مستمرة بصورة تنعكس على الأوضاع العامة. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن الحرب كانت بجانب المشاكل الأخرى في المنطقة سبباً مهماً من أسباب سباق التسلح المستعر بين الدول المختلفة في الإقليم، فقد زادت جهود البلدين المحمومة من أجل دعم ترسانتيهما من قلق دول الجوار التي سعت هي الأخرى للحصول على السلاح، خاصة وأن بعضها يعاني أصلاً من مشاكل أمنية خطيرة. وقد فتح ذلك ثغرة تدخلت منها بعض الدول المجاورة للإقليم أو البعيدة عنه

بدعوى مساعدة هذا الطرف أو ذاك أو محاربة الإرهاب الدولي، مما ساعد على تدفق السلاح على المنطقة بصورة تفوق كثيراً حاجتها، حتى أن البعض يقول إن نسبة نصيب الفرد من السلاح فيها تعتبر من أعلى النسب في العالم الثالث.

تعرضنا لجهود السلام منذ بداياتها المتعثرة مع نشوب الحرب في فبراير 1998 وحتى اليوم، ورأينا أن اتفاق السلام بين البلدين وصدور قرار تخطيط وترسيم الحدود لم يكونا كفيلين بتحقيق السلام المنشود بينهما. وقد وجد المجتمع الدولي نفسه مضطراً في الكثير من الحالات للتدخل مرة بعد أخرى لتجاوز الأزمات التي ما فتئت تطل برأسها بين الطرفين، بسبب اختلافهما حول كيفية تطبيق بنود اتفاق السلام. غير أن المجتمع الدولي فشل في النهاية في إقناع إثيوبيا بالانصياع لقرار لجنة الحدود الذي قضى بسيادة إرتريا على قرية بادمي وما جاورها. كما عجزت الأمم المتحدة والدول العظمى عن الضغط على إرتريا عندما بدأت تضع العراقيل أمام بعثة السلام الدولية مما أدى في النهاية إلى انسحاب البعثة دون الانتهاء من مهمتها.

ليس خافياً بالطبع أن حالة من السلام البارد تسود بين البلدين منذ توقيع اتفاق السلام في ديسمبر 2000م، غير أن الوصف الأنسب للحالة ربما كان الحرب الباردة وليس السلام البارد. تشير كل الظواهر إلى أن البلدين لا زالا في حالة حرب مستترة تتميز بالتوتر الشديد، وبناء التحالفات، وسباق التسلح استعداداً لجولة قادمة قد تأتي أو لا تأتي، وهي حالة أشبه بما كان سائداً بين المعسكرين الغربي والشرقي في الفترة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي.



لم تقم منظمة الإيغاد التي يتمتع البلدان بعضويتها بدور يذكر في عملية السلام بينهما إلا من محاولات خجولة قام بها الرئيس الجيبوتي السابق حسن قوليد في أيام الحرب الأولى، غير أن المنظمة الإقليمية الأم (منظمة الوحدة الإفريقية) كانت أوفر حظاً وقامت – بالتنسيق مع بعض القوى الإقليمية والدولية الأخرى– بدور كبير نتج عنه توقيع اتفاق السلام بين الطرفين في الجزائر في ديسمبر 2000. كان الجهد من أجل السلام في إثيوبيا وإرتريا جهداً دولياً بمعنى الكلمة لعبت فيه الولايات المتحدة كما هو متوقع الدور الرائد. ولكن ساهمت فيه إلى جانبها كل من منظمة الوحدة الإفريقية كما ذكرنا أعلاه والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالاضافة إلى عددٍ من الزعماء الإفريقيين.

تخيل الكثيرون أن إقامة القوات الدولية لحفظ السلام في المنطقة لن تعدو أن تكون نزهة بالنظر إلى انضباط الجيشين وتوقيع اتفاق السلام الشامل بين الطرفين مما يهيئ الظروف لمهمة تتميز بالهدوء، إلا أن الحقيقة لم تكن كما توقعها هؤلاء. فبالرغم من الهدوء الذي ساد على الجبهات العسكرية بالمقارنة مع مناطق أخرى في القارة الإفريقية إلا أن الجبهة السياسية كانت ملتهبة طوال الوقت. وقد تعرضت البعثة الدولية للكثير من الشد والجذب بين الطرفين اللذين ظلا حتى النهاية يرفضان حقيقة قيام المنطقة الآمنة المؤقتة بينهما. وكما سنرى لاحقاً فإن الضعف الذي اعترى بعض الجوانب المهمة في اتفاق الجزائر كان سبباً في فشل العملية برمتها من الوصول لغاياتها.

مما لا شك فيه أن الجهود الدولية ساهمت بصورة كبيرة في السعي نحو تحقيق السلام بين الدولتين، وكان الكثير من المراقبين يتوقعون أن يقود ترسيم الحدود إلى سلام حقيقي بينهما. غير أن الترسيم المتوقع لم يتم حتى الآن مما

اقتضى استمرار بقاء قوات حفظ السلام الدولية حتى تم سحبها تماماً في يوليو 2008م دون أن تتمكن من تحقيق أهدافها. لذلك فقد ظلت اتفاقية السلام حتى يومنا هذا مجرد هدنة، وظل العالم يضع يده على قلبه كلما توترت الأوضاع في المنطقة العازلة بين البلدين. ولا يبدي الكثير من المراقبين في الوقت الحاضر تفاؤلاً بشأن المآل المستقبلي للأحداث وهم يرون أن وجود المعارضة المسلحة في الجانبين ربما يؤدي فقط إلى نقلنا إلى مرحلة أخرى من مراحل الحرب، هي الحرب بالوكالة، إذ أنه يصعب جداً تصور تعايش النظامين بعد ما أريق بينهما من دماء.

رأينا أن نرفق في نهاية الكتاب عدداً من الوثائق الهامة التي قد تعين القارئ على فهم الصورة متكاملة، ومن بين هذه الوثائق وثيقتان مهمتان هما اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع بين الطرفين في يونيو 2000م واتفاقية السلام التي جرى توقيعها بعد ستة أشهر في ديسمبر من نفس العام. وقد وقعت الاتفاقيتان في العاصمة الجزائرية التي استضافت المحادثات التي سبقت توقيعهما، وقد جاء ذلك تقديراً للدور الكبير الذي لعبه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يرأس الاتحاد الإفريقي عندما بدأت مفاوضات السلام. كان اتفاق السلام الشامل تتويجاً لجهود امتدت لثلاث سنوات متصلة وشاركت فيها العديد من القوى الدولية والإقليمية، تقدمت كل هذه القوى بمقترحات لتحقيق السلام وجد بعضها حظه من الشهرة بينما انطوى الآخر في غياهب النسيان. لم يكن بالإمكان أو المفيد بالطبع إلحاق كل الوثائق بصلب الكتاب، إلا أنني اطلعت على كل ما وقعت عليه يداي واستفدت من المعلومات الغزيرة التي احتوت عليها الوثائق بصورة أو أخرى وربما وردت الإشارة لبعض هذه الوثائق في ثنايا الكتاب.



ظهرت الجهود الأولية لتناول هذا الموضوع في شكل بحثين تكرم القائمون على أمر "المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية" مشكورين بنشرهما في المجلة، وقد جاء أحدهما بنفس عنوان الكتاب والآخر عن دور الأمم المتحدة في حل النزاعات في القارة الإفريقية. ويأتي هذا الكتاب مواصلة للبحث في مسألة الحرب الإرترية الإثيوبية التي استمرت بالرغم من توقيع اتفاق السلام بين البلدين بالجزائر في ديسمبر من عام 2000م.

وكلي أمل بأن يكون هذا الجهد المتواضع دافعا للباحثين من الشباب لتناول الموضوع من مختلف جوانبه، خاصة وأن متابعتي لجهود بعض هؤلاء الشباب في إعداد رسائلهم لدرجتي الماجستير والدكتوراه أكدت لي مدى اهتمامهم بمتابعة تطوراته وذلك لما له من أهمية بالنسبة للأحداث المستقبلية في السودان خاصة، وفي منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي ككل.



التاريخ المشترك

الروابط الثقافية

يرى معظم علماء السياسة والاجتماع أن الانتماء للمجموعة الإثنية يمثل أساس الهوية. ويذهب بعض المحدثين منهم إلى القول بأن نظام الدولة القومية التي تمثل حالياً الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي إلى زوال، وأن المجموعة الإثنية وليس الدولة العالمية هي البديل الطبيعي لهذا النظام. وقد سعى العلماء دائماً لإيجاد تعريف دقيق للفظة المجموعة الإثنية، ومع أن الاتفاق في هذا الأمر يعتبر من المستحيلات كما هو الحال بالنسبة لمعظم الألفاظ المتداولة في العلوم الاجتماعية فإن العلماء تواضعوا على بعض السمات التي يعتقدون أنها يمكن أن تحدد الشكل العام للمجموعة الإثنية.

يمثل الإحساس بالانتماء لمجموعة متميزة والذي يتولد عادة من الأصل الواحد والتاريخ المشترك بين أفراد المجموعة أهم هذه السمات، ويرى الكثير من المفكرين الاجتماعيين أن هذا الشعور يمثل الأساس لنشوء المجموعة الإثنية، وأن ما عداه من عناصر كالدين واللغة ما هي إلا عوامل مساعدة. ورغم أن هذا الانتماء يقوم على عدة عوامل من بينها التاريخ المشترك، إلا أنه ليس من الضرورة أن يكون التاريخ مطابقا للحقيقة، إذ أن مجرد الاعتقاد أو الموروث الجمعي يكفي في هذه الحالة كما هو الحال بالنسبة لمعظم السمات التي تتسم بها المجموعة الإثنية.

ولعل التفرد الثقافي بالمعنى العريض للثقافة بحيث تشمل كل العوامل التي تحكم حياة الفرد الاجتماعية يعتبر سمة مهمة أيضاً من سمات المجموعة الإثنية. وكما هو معروف فإن التفرد الثقافي لا يدرك إلا عند الاحتكاك بمجموعات أخرى ذات ثقافات مختلفة إذ أن الأشياء لا تعرف إلا بأضدادها، ويقول علماء الاجتماع

والسياسة إن فكرة "نحن والغير" تمثل أحد الأعمدة الأساسية للانتماء الإثني. كما يرى العديد منهم أن الإحساس بالانتماء لمجموعة إثنية معينة قد ينبع أساساً من التنافس مع المجموعات العرقية المجاورة. وقد قام السياسيون والحكام بتطوير هذا المفهوم ليشمل خطر التهديد الخارجي الذي يُستغل بصورة متزايدة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية بغرض تمتين هذه الوحدة. يلجأ بعض القادة السياسيين كما هو معروف خاصة في القارة الإفريقية – ولا نستثني من ذلك منطقة الدراسة الحالية – إلى تصعيد المشاكل مع دول الجوار أو اختلاقها إلى حد الدخول أحياناً في مواجهات عسكرية لضمان وحدة المجموعة او الدولة. ونلاحظ أنه كلما ضعفت الوحدة الداخلية لدولة من الدول زاد لجوؤها لتضخيم عامل التهديد الخارجي، مما يقود أحيانا إلى نتائج عكسية بحيث تصبح الدولة نفسها مصدر تهديد للدول المجاورة.

ومن السمات المهمة كذلك العضوية الإجبارية للمجموعة الإثنية، فالإنسان يحصل على هذه العضوية بمجرد ميلاده وهي عضوية ذات طبيعة خاصة من الصعب جداً التخلي عنها. ورغم أن الانتقال من هوية إلى أخرى على المستوى الفردي قد ميز بعض المجموعات الإثنية الإفريقية، إلا أن محاولات دمج مجموعات إثنية صغيرة في المجموعة الغالبة كان من أحد أهم الأسباب وراء النزاعات الإثنية في مختلف أنحاء القارة الإفريقية.

شهدت الفترة التي تلت عقد الاستقلال في القارة الإفريقية في الستينات من القرن الماضي محاولات لتحقيق الوحدة الوطنية عن طريق إلغاء الانتماء العرقي (القبلية)، باعتباره سببا مهماً من أسباب التخلف الذي تعاني منه دول القارة. وقد أدى ذلك كما نعلم إلى العديد من المآسي في أنحاء مختلفة من القارة بلغ أحياناً حد

التطهير العرقي. لم تكن القارة الإفريقية فريدة في هذا الاعتقاد، فقد كانت النظريات الاجتماعية والسياسية السائدة في ذلك الوقت تشير في مجملها إلى أن الانتماء الإثني يعيق تحقيق الوحدة الوطنية في الدول حديثة الاستقلال. كما كانت هذه النظريـات تدعي بأن الانتماء الإثني والرقي الاجتماعي والسياسي يقعان على طرفي نقيض.

أما الجهوية فإنها السمة التي تعطي الانتماء الإثني محتواه السياسي، فتركيـز قبائل الأيبو في جنوب شرق نيجيريا كان وراء الحرب الأهلية التي عانت منها تلك البلاد في ستينات القرن الماضي. كما أن وجود العناصر المسلمة في جنوب تايلاند والفلبين تعتبر من الأسباب التي تكمن وراء الصراع الطويل في البلـدين، وكـذلك الحال بالنسبة لأقلية الباسك في شمال أسبانيا. ولا يقتصر ذلك بالطبع على المناطق التي تعاني من اضطرابات بل إن الدول التي استطاعت أن تتعايش مع حقيقة التنوع الإثني يمكن أن تواجه نفس المشكلة مثل كندا التي عانت من تمركز الأقلية الفرنسية في مقاطعة كيبيك.

ما أوردناه أعلاه هو في الواقع بعض أهم السمات التي تحدد مفهوم المجموعة الإثنية، وهي في حد ذاتها يمكن تفريعها إلى عدد كبير من السمات الأخرى. وليس من الضروري بالطبع توفر كل هذه السمات وغيرها في مجموعة ما حتى نطلـق عليها صفة المجموعة الإثنية، كما قد يتغلب عامل واحد على غيره مـن العوامـل ليكون الأساس الذي يقوم عليه التفرد الإثني لأي مجموعة من المجموعات. فاللغـة عند الأكراد في كل من العراق وإيران وتركيا هي الأساس بينما يمثل الدين العامل الأهم بالنسبة للأقباط في مصر. ويرى بعض علماء الاجتماع والسياسة أن الـدين



عندما يكون العامل الأهم في خلق الشخصية الإثنية أو القومية فإن الرابطة بين أفراد المجموعة تكون في العادة قوية للغاية.[1]

ولعل السمات التي ذكرناها تمثل مجتمعة الأسباب وراء تكوين مجموعة المتحدثين بلغة التقرنجة التي تقطن إقليم نهر مارب، وقد شاركت المجموعة غيرها من المجموعات في بعض هذه السمات بينما تفردت عنها في البعض الآخر. تقول الأساطير المتداولة بين أفراد مجموعة التقراي – تقرنجة والتي تقطن إقليم التقراي والمرتفعات الإرترية التي تتكون من ثلاثة أقاليم هي أكلي غوزاي وسراي وحماسين إن أصولهم تعود إلى نبي الله سليمان عليه السلام وهي أسطورة مشتركة مع بعض القوميات التي تعيش في الهضبة الإثيوبية إلى الجنوب. غير أن النظريات الاجتماعية والتاريخية الأكثر قبولاً ترى أن أصول هذه الجماعات تعود في الحقيقة إلى اليمن، حيث أن البحر الأحمر لم يكن في يوم من الأيام مانعاً للتواصل بين المنطقتين، وأن الهجرات من اليمن والاختلاط بالمجموعات البشرية التي كانت موجودة في المنطقة قد امتدت على مدى التاريخ. وكان انهيار سد مأرب سبباً في ازدياد وتيرة الهجرة بين الحميريين الذين استقر بعضهم في مرتفعات القرن الإفريقي حيث وجدوا بيئة شبيهة بتلك التي ألفوها في موطنهم الأصلي. ويشير بعض المؤرخين إلى أن المهاجرين نقلوا معهم للمنطقة نظماً سياسية واقتصادية أكثر تقدماً مما جعلهم يتسيدون ويقيمون الإمارات التي قادت في النهاية لقيام مملكة أكسوم المعروفة. ويشير هؤلاء المؤرخون إلى الأثر الواضح الذي تركه المهاجرون في مجال الزراعة بالمدرجات على المرتفعات، والتي لا زالت تمارس في الهضبة الإثيوبية والمرتفعات الإرترية إلى يومنا هذا.

---

1 _ Ann Mosely Lesch, The Sudan: Contested Identities, (Indiana University Press, 1998)

كما أن نظريات سادت في الماضي كانت تشير إلى أن لغة التقرنجة وغيرها من اللغات السامية المستعملة في المنطقة حالياً تحمل سمات واضحة من اللغات اليمنية القديمة. ولعل أوضح هذه السمات الحروف الأبجدية المستعملة حاليا في لغة التقرنجة وبعضها مشترك مع لغات أخرى كالتغري والأمهرية. غير أن بعض النظريات الحديثة تنفي العلاقة المفترضة بين اللغات الإثيوبية واليمنية القديمة. وتقول إن نوعا من اللغة الجئزية التي تعتبر الأساس للغات الإثيوبية والإرترية الحديثة كانت سائدة في منطقة الهضبة منذ ما يزيد عن السبعة آلاف سنة.

وتشير روايات سائدة في المنطقة كذلك إلى أن مدينة "صنعافي" الشهيرة في المرتفعات الإرترية هي تحريف لاسم صنعاء، كما أن البعض يربطون بين اسم نهر "مارِبْ" الذي يفصل حالياً بين إرتريا وإثيوبيا وسد مأرب الشهير. ولعل بعض المهاجرين الأوائل أطلقوا هذه الأسماء على تلك المناطق شوقاً وحنيناً للبلاد التي تركوها وراءهم بعد أن أجبروا على هجرها. وبالرغم من هذه النظرية المتداولة إلا أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار أن التاريخ القديم للمنطقة لا زال في حاجة للمزيد من الاستقصاء والدراسة وأن اكتشافات جديدة قد تولد نتائج مغايرة لما ذكرنا أعلاه.

يعتبر الدين كذلك عاملاً مهماً من عوامل بناء الشخصية المتفردة لهذه المنطقة إذ تقول بعض المصادر التاريخية إن المسيحية وصلت إلى مملكة أكسوم في القرن الثالث الميلادي، وقد ظلت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية هي السائدة في المنطقة منذ ذلك التاريخ. وكما هو معروف فإن الكنيستين الإثيوبية والإرترية ظلتا تابعتين للكنيسة القبطية في الإسكندرية حتى منتصف القرن العشرين. وقد لعبت الكنيسة كما سنرى دوراً سياسياً مهماً في أربعينات القرن الماضي مع نشوء الحركة الوطنية الإرترية واحتدام الجدل حول مستقبل البلاد. ولعل رد فعل سكان

المرتفعات حيال النفوذ الإسلامي الواسع في مناطق المنخفضات في كل أنحاء القرن الإفريقي جعلهم يبالغون في تمسكهم بالإنتماء للكنيسة الأرثوذكسية حتى في وجه حركات التبشير القادمة من أوربا، مما يفسر قلة أتباع المذهب الكاثوليكي بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الاستعمار الإيطالي على مدى ما يزيد عن الستين عاماً هي فترة بقائه في إرتريا. ولا زالت الكنائس الوافدة من أوربا والولايات المتحدة خاصة الحديثة منها تعاني من الحظر الذي تفرضه الحكومة الإرترية على نشاطها التبشيري، وتتعرض الحكومة الإرترية نتيجة لذلك للهجوم من جانب منظمات حقوق الإنسان بدعوى الحجر على حرية ممارسة الشعائر الدينية.

الإرث التاريخي

تقاسم إقليم التقراي في إثيوبيا كذلك تاريخاً مشتركاً يعود إلى ما قبل مملكة أكسوم مع أقاليم أكلي غوزاي وسراي وحماسين في المرتفعات الإرترية. جرى الكثير من الاختلاف حول موقع الإقليم ومساحته التي كانت تشهد ضموراً واتساعاً حسب مقتضيات التوازن العسكري في المنطقة، إلا أن بعض الفترات التاريخية شهدت امتداد نفوذ الممالك التي قامت في الإقليم شرقاً حتى البحر الأحمر بينما هددت جيوشها استقرار الممالك إلى الغرب بما في ذلك بعض ممالك السودان القديم. غير أنه من المعروف كذلك أن ساحل البحر الأحمر الإرتري ظل ومنذ عهود بعيدة تحت سيطرة بعض الزعماء المسلمين المحليين، ثم وقع بعد ذلك تحت الحكم التركي الذي أعقبه الحكم المصري والذي استمر حتى قدوم الاستعمار الأوربي في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.[2]

---

[2] - محمد عثمان أبوبكر، " تاريخ إرتريا المعاصر ... أرضاً وشعباً " القاهرة، 1994

ويذهب بعض المؤرخين إلى أنه حتى عندما انهارت مملكة أكسوم في القرن العاشر الميلادي تقريباً وانقسمت إلى عدد من الدويلات الصغيرة والمتناثرة فإن إقليم التقراي والمرتفعات الإرترية ظلا يمثلان وحدة سياسية واحدة.[3] في القرن السابع عشر كانت مدينة "دباروا" التي تقع إلى الجنوب من أسمرا في المرتفعات الإرترية تمثل عاصمة إقليمية مهمة يقيم فيها ممثل حاكم التقراي في المرتفعات الإرترية، وقد عرف الحاكم الإقليمي باسم "بحر نجاش أو حاكم البحر"، مما يشير إلى أن المنخفضات الشرقية المتاخمة للبحر الأحمر كانت تحت ولايته. من ناحية أخرى أورد الرحالة الاسكتلندي الشهير جيمس بروس عند زيارته للمنطقة في القرن الثامن عشر ملاحظةً مفادها أن إقليم التقراي والمرتفعات الإرترية كانا يمثلان وحدة سياسية تختلف عن إقليم الأمهرا إلى الجنوب من نهر تكازي، وإن كان بروس يرى أن ذلك الاختلاف هو في حقيقته ثقافي أكثر منه سياسي. ينظر السيد عثمان صالح سبي – أحد القيادات التاريخية للثورة الإرترية – إلى ملاحظة بروس من زاوية أخرى، إذ يقول في كتابه القيم عن تاريخ إرتريا ما يلي: "ويشير بروس إلى أن أقاليم أكلي قوزاي وسراي كانت تحت حكم (بحر نجاش) في دباروا، وكان نهر بليزا هو الحد الفاصل بين مملكة بحر نجاش ومملكة رأس ميكائيل سهول. والجدير بالملاحظة أن هذا النهر لا يزال هو خط الحد الفاصل بين إريتريا وأثيوبيا حالياً "[4].

---

[3]- Alemseged Abbay, *Identity Jilted or Re-imagining Identity* (The Red Sea Press, Inc., Lawrenceville, NJ, 1998)

[4]- عثمان صالح سبي " تاريخ أريتريا " (الطبعة الثالثة – 1977) صفحة 144

من المعروف أن الخطاب السياسي لفصائل الثورة الإرترية المختلفة كان يركز بصورة كبيرة على حقيقة استقلال إرتريا بما ذلك المرتفعات عن بقية أقاليم إثيوبيا عبر القرون، إلا أن هذا قد لا يتطابق تماما مع الحقائق التاريخية التي كانت سائدة قبل وصول الاستعمار الإيطالي للبلاد في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي حيث تشير معظم الدراسات التاريخية إلى أن المنطقة كانت عبارة عن عدد من الدويلات الصغيرة التي كانت ولاءاتها تتحول من حين لآخر حسب مصالحها، مما يجعل من الصعب الحديث في ذلك الوقت البعيد عن وحدات سياسية ذات حدود واضحة تماثل إرتريا أو إثيوبيا المعاصرتين.

جاءت وفاة الإمبراطور تيودوروس الثاني في عام 1868 إيذاناً بانتقال مركز السلطة في الإمبراطورية من وسط الهضبة الإثيوبية إلى إقليم التقراي في الشمال حيث تم تنصيب الإمبراطور يوهانس الرابع حاكماً للبلاد، وإن كان ينافسه في نفس الوقت منليك الثاني ملك إقليم الشووا، والذي أصبح لاحقاً الحاكم المطلق للبلاد بعد مقتل يوهانس الرابع في 1889م. وكان انتقال مركز الحكم إلي إقليم التقراي -لأول مرة في الألفية الثانية - تتويجاً لجهود العديد من القادة التقراويين الذين استطاعوا أن يقيموا حكماً مستقلاً في بلادهم لفترة قرن كامل عرفت في التاريخ الإثيوبي باسم "عهد القضاة".[5]

قام حكم الإمبراطور يوهانس على اللامركزية حيث اعتمدت سياسته على استمرار حكام الأقاليم الإثيوبية المعروفة حينئذٍ في مواقعهم مع إتاحة هامش واسع من الحرية لهم، بالرغم من أن بعضهم من أمثال منليك الثاني ورأس عدال كانوا لا

5- Haggai Erlich, Ras Alula and the Scramble for Africa, (The Red Sea Press Inc., Lawrenceville, NJ, 1996)

يخفون طمعهم في عرش الإمبراطور نفسه. وقد كانت المرتفعات الإرترية تتمتع بنفس القدر من الاستقلالية إلا في بعض الحالات التي حاول فيها الحكام المحليون التمرد على سلطات الإمبراطور، حيث قام الامبراطور بوضعهم تحت إشرافه المباشر خوفاً من تكرار التمرد. كان الهدف من وراء هذه السياسة هو كسب تأييد الحكام المحليين للسياسة التي اختطها الإمبراطور والتي كانت تقوم على التوسع جنوباً في الأقاليم الإسلامية وشمالاً سعياً نحو الحصول على منفذ إلى البحر. وعلى ضوء النزاع الذي ساد عندها بين مختلف الأقاليم والممالك كان من الواجب على الإمبراطور يوهانس البحث عن حلفاء يعتمد عليهم، وقد وجد ضالته فيما يبدو في الحكام الذين يشاركونه نفس المعتقدات الدينية.

سعى الإمبراطور يوهانس الرابع كذلك إلى العمل على إذكاء الروح القومية التي تقوم على الديانة الأرثوذكسية، على أمل أن يساعد ذلك في تمتين الوحدة الوطنية وتأمين الجبهة الداخلية قبل أن يشرع في الحرب ضد حكام المسلمين من الأرومو في مناطق جنوب إثيوبيا، والعمل على مواجهة الخطر الخارجي الذي كان يتهدد الإمبراطورية، والمتمثل في وجود المصريين على ساحل البحر الأحمر – وبصفة خاصة ميناء مصوع – ووجود قوات أنصار المهدي على الحدود الغربية للإمبراطورية. تميزت سياسة الإمبراطور في هذا الجانب بالتعصب الشديد للمسيحية إذ أصدر في عام 1880م مرسوماً يقضي بتنصير كل المسلمين في الإمبراطورية أو إبعادهم من البلاد. كما عمل على التضييق على المسلمين في المناطق الواقعة تحت سلطانه في إرتريا مثل أسمرا وقندع، غير أن الحاكم المحلي لإرتريا لم يكن فيما يبدو متحمسا لتنفيذ هذه السياسة كما تقول الروايات.[6]

6- Ibid. p. 83



كان من الطبيعي أن يقع الجانب الأكبر من الاضطهاد على مسلمي المرتفعات الإرترية المعروفين بالجبرتة بحكم قربهم الجغرافي للمناطق المسيحية التي بسط الإمبراطور نفوذه عليها. ولا زال الجبرتة يذكرون تجاربهم المريرة مع حكم الإمبراطور يوهانس، وقد روي عنه أنه كان يأمر برسم الصليب على جباه من يتم تنصيرهم قسراً من المسلمين بالوشم وقد قام برسم صليبين على ذراعي الأمير حسن ابن الخديوي إسماعيل عندما تم أسره في إحدى المعارك الحربية مع القوات المصرية[7]. ويروي شاهد عيان على نتائج سياسة الإمبراطور يوهانس قائلاً: "وأما النجاشي فقد أخذ يعذب كثيرا من الناس لاتباع الديانة المسيحية، وقد نصحه الرؤوس والأمراء وقتئذٍ خصوصاً جلالة منليك وآخذوه على أعماله هذه وطلبوا إليه أن يعدل عن هذه الطريقة المستهجنة الهمجية، ورأيت بعيني بعض المسلمين الذين كان يوحانس* قد قطع أيديهم وأرجلهم ... "[8]

لا شك أن سياسة يوهانس التنصيرية أكسبته عداء المسلمين داخل أثيوبيا وإرتريا، كما حددت موقفه حيال الدول والممالك الإسلامية التي كانت تحيط ببلاده إحاطة السوار بالمعصم. وربما كانت هذه السياسة المعادية للإسلام واحدا من الأسباب التي جعلت خليفة المهدي يرفض الاستجابة لدعوة الإمبراطور يوهانس بتكوين حلف ضد الغزاة الأوربيين الذين كانوا يهددون البلدين، فقد كانت المراسلات بين الخليفة وقواده تشير إلى أنه لا فرق بين يوهانس والأوربيين فجميعهم يضمرون الحقد للمسلمين.

---

7 - حامد صالح تركي، " إرتريا والتحديات المصيرية " (دار الكلوز الأدبية – بيروت – 1979) صفحة 130

* هكذا أوردها صادق باشا المؤيد

8 - صادق باشا المؤيد العظم، " رحلة الحبشة من الأستانة إلى أديس أبابا – 1896 " (دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2001)

في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي اصطدمت المطامع المصرية في السيطرة على منابع النيل الأزرق برغبة الإمبراطور يوهانس في توسيع إمبراطوريته. فوقعت عدة معارك بين الجانبين تمكن الإمبراطور فيها من إلحاق الهزيمة بالقوات المصرية مما أكسبه المزيد من القوة والشعبية في أوساط مواطنيه. ويرى عثمان صالح سبي أن هذه المعارك لم تكن لها ضرورة وأنها كلفت مصر الكثير من الأرواح والأموال "إلى جانب الأضرار التي ألحقتها بسكان إريتريا الذين اشتركوا فيها مناصرين هذا الجانب أو ذاك حسب انتماءاتهم الدينية".[9] وقد جاءت وفاة الامبراطور كما هو معروف في معركة المتمة على الحدود السودانية الإثيوبية على أيدي قوات خليفة المهدي.

كان العام 1890م عاماً مفصلياً في تاريخ كل من إرتريا وإثيوبيا وبصفة خاصة إقليم نهر مارب حيث اعترف الإمبراطور الجديد منليك الثاني بالسلطة الإيطالية على إرتريا، مع اعتبار نهر مارب هو الخط الفاصل بين البلدين بحيث ينقسم المتحدثون بالتقرنجة إلى وحدتين شمال النهر وجنوبه. وبما أن الإمبراطور قد حصل من الحكومة الإيطالية على دعم مالي وعسكري مقابل توقيع الاتفاق فإن العملية وصفت بأنها صفقة تجارية. من الملاحظ أن الصفوة السياسية في كل من أثيوبيا وإرتريا وإن اتفقت على هذا الوصف إلا أنها اختلفت في تفسير الصفقة والأسباب التي قادت لإتمامها. استطاع الاستعمار الإيطالي أن يوحد الدولة الإرترية بكامل رقعتها الجغرافية لأول مرة في التاريخ الحديث مما حدا ببعض الكتاب خاصة الذين كانوا يتبنون وجهة النظر الإثيوبية أيام حرب التحرير الإرترية للقول

---

9 - عثمان صالح سبي، مصدر سابق صفحة 155

بأن دولة إرتريا قد وجدت نتيجة لعملية جراحية وأنها من صناعة الاستعمار الإيطالي وهو قول ليس صحيحاً في مطلقه.

ظلت منطقة نهر مارب منقسمة حتى عام 1936 عندما قامت إيطاليا بغزو إثيوبيا واحتلالها وضم إقليم التقراي إلى "إرتريا الكبرى" وهو الأمر الذي سار عليه البريطانيون عندما آلت لهم الوصاية على إرتريا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية. وقد استمر الحال كذلك حتى أعيد الإقليم مرة أخرى إلى إثيوبيا بعد تحريرها هي الأخرى من الاحتلال الإيطالي وعودة الإمبراطور هيلاسلاسي للحكم بمساعدة البريطانيين. ومن الآثار المهمة للاستعمار الإيطالي كذلك اعتبار إرتريا وخاصة العاصمة أسمرا مستعمرة استيطانية ومركزاً عسكرياً وإدارياً لكل المستعمرات الإيطالية في القرن الإفريقي. قام الإيطاليون ببناء اقتصاد حديث تسيده المستوطنون الذين كانوا يمثلون أكثر من 10% من سكان إرتريا في ذلك الوقت حسب بعض التقديرات، مما أشاع نوعاً من الإحساس لدى الإرتريين بأن بلادهم أكثر حضارةً وتقدماً من إثيوبيا وغيرها من المستعمرات الإيطالية في المنطقة، وهو أمر انعكس بوضوح خلال فترة النضال ضد الاحتلال الإثيوبي وما زالت آثاره ملموسة إلى يومنا هذا.

الرموز الوطنية

شهدت فترة الانتداب البريطاني اتاحة هامش من الحرية للمواطنين الإرتريين الذين سعوا لتكوين الجمعيات والأحزاب، خاصة وأن مستقبل شكل الحكم في البلاد كان مطروحاً على الساحة السياسية في ذلك الوقت، وكان الجدل يدور حول احتمالين أساسيين هما الاستقلال التام أو الانضمام لإثيوبيا، لذلك فقد انقسمت الصفوة السياسية الإرترية حول هذين الاتجاهين. جاء هذا الانقسام على أسس

طائفية حيث كانت الغالبية العظمى من سكان المنخفضات المسلمين ترفض الانضمام لإثيوبيا، عليه فقد كان من الطبيعي أن اكتسبت الحركة الاستقلالية تحت قيادة حزب الرابطة الإسلامية تأييداً واسعاً في المنخفضات. أما المرتفعات حيث الغالبية العظمى من المسيحيين فقد استطاعت إثيوبيا أن تستميل المواطنين هناك لفكرة الوحدة. حاولت سلطات الانتداب البريطانية استغلال هذا الاختلاف فطرحت مشروعاً يدعو إلى تقسيم إرتريا على أسس دينية وضم مناطق المسلمين للسودان والمرتفعات التي يقطنها المسيحيون لإثيوبيا. ومع أن السلطات البريطانية تمكنت من كسب تأييد بعض الشيوخ في المنخفضات لدعوتها إلا أن الاتجاه العام في أوساط المسلمين ظل هو الدعوة لاستقلال إرتريا التام.

أما في المرتفعات فقد كانت الروابط العرقية والتاريخية مع إقليم التقراي تتجاذب القيادات السياسية، فظهرت جمعية حب الوطن التي كان للسياسي الإرتري المعروف ولد آب ولد مريام دور كبير في إنشائها، وهي جمعية تدعو لنوع من الوحدة مع إثيوبيا مع حكم إقليمي يتيح لإرتريا استقلالية تضمن احترام تفردها. يرى الكثير من المراقبين أن إثيوبيا وباستعمال أساليب الترغيب والترهيب استطاعت أن تستقطب قيادات الجمعية، التي تحولت في النهاية إلى ما عرف باسم "حزب الاتحاد". كان الحزب يدعو لاتحاد اندماجي بين البلدين تحت التاج الإمبراطوري. وهو ذات الحزب الذي وقف لاحقا إلى جانب الامبراطور هيلاسلاسي عندما قام بإلغاء النظام الفيدرالي الذي أقرته الأمم المتحدة مما أفقد إرتريا استقلالها.

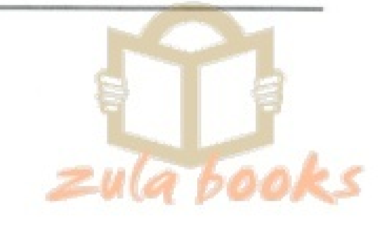
وفي نفس الفترة قام عدد من السياسيين الرافضين للضغوط الإثيوبية في المرتفعات بتكوين الحزب التقدمي الحر الذي رفع شعار "إرتريا للإرتريين"، وكان

الحزب يدعو لإقامة دولة تقراي- تقرنجة المستقلة. وذلك بضم إقليم التقراي لإرتريا باعتبار أن الإقليم وعبر تاريخه الطويل كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمرتفعات الإرترية. كما أنه كان جزءا من "إرتريا الكبرى" تحت الحكم الإيطالي لمدة عقد كامل من الزمان امتد من عام 1935م وحتى عام 1945م. كان من الطبيعي أن يمجد الحزب التقدمي الحر رموزاً من أمثال الإمبراطور يوهانس الرابع والقائد العسكري المعروف رأس ألولا باعتبارهم أبطالاً قوميين للمتحدثين بالتقرنجة وهو الأمر الذي رفضته لاحقاً الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا.[10]

يرى بعض الكتاب أن المواطن العادي في المرتفعات الإرترية لا زال يرتبط عاطفياً مع إقليم التقراي وأنه يعتبر الرموز الوطنية لذلك الإقليم رموزاً إرترية، إلا أن الصفوة السياسية ولأسباب مفهومة ظلت ومنذ بداية الستينات من القرن الماضي تسعى إلى تأكيد استقلالية إرتريا باختلاق رموز مختلفة. أصبح الأبطال القوميون للتقراي من أمثال الإمبراطور يوهانس الرابع والقائد رأس ألولا يوصفون بأنهم محتلون أجانب في أدبيات الثورة الإرترية، خاصة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا التي تنحدر كل قياداتها المهمة من منطقة المرتفعات الإرترية.[11]

تقول أدبيات الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا أنها ظهرت للوجود أساساً لتجاوز السياسة الخاطئة التي كانت تتبعها الحركات التي سبقتها على الساحة الإرترية والتي تؤكد الجبهة أنها سعت إلى تكريس القبلية والإقليمية، لذلك فقد كان أمراً بديهياً أن تطرح الجبهة نفسها كتنظيم قومي يشمل كل قطاعات الشعب الإرتري بمختلف توجهاته العرقية والثقافية، وتنأى بنفسها عن الانتماءات الطائفية الضيقة. من ناحية أخرى فإن الجبهة الشعبية ظهرت كلاعب مهم في الساحة السياسية

10 - Alemseged Abbay, op.cit.
11 - Ibid



الإرترية في منتصف السبعينات، بعد أن خطت الثورة الإرترية خطوات واسعة في طريق بناء الشخصية الإرترية المستقلة تماماً عن كل ما هو إثيوبي، فضلاً عن أن سياسة الهيمنة التي اتبعتها الحكومات الإثيوبية المتتابعة والتي كانت تهدف إلى إلغاء الشخصية الإرترية إلغاءً تاماً قد استعدت حتى أكثر مؤيدي الوحدة مع إثيوبيا تطرفًا.

كان إلغاء الشكل الفيدرالي للحكم وما تبعه من إلغاء للعلم الإرتري والدستور ومصادرة الحريات وفرض لغة الأمهرا سبباً في أن يكفر الجميع بالوحدة مع إثيوبيا بما في ذلك الذين انساقوا وراء الدعاية الإثيوبية في البداية. وقد انعكس ذلك بوضوح في إقدام أعداد كبيرة من أبناء المرتفعات مع حلول سبعينات القرن الماضي على الانضمام لحركات التحرير التي كانت تنفذ فعلياً السياسات التي دعت لها الجبهة الاستقلالية في الأربعينات.

تنتمي قيادتا الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا والجبهة الشعبية لتحرير التقراي لنفس المجموعة الإثنية، فمن المعروف أن ملس زيناوي يعود من جهة أمه إلى أصول إرترية، كما أن جدة أسياس أفورقي لأمه تنحدر من إقليم التقراي مما جعل البعض يشيعون أن الرجلين تربطهما صلة القرابة.[12] ومع أن هذا الترابط الإثني الناتج عن التزاوج والتصاهر الممتد عبر التاريخ، والإحساس بالانتماء المشترك في هذه المنطقة كان واحداً من الأسباب التي سهلت عملية التحالف بين الجبهتين في فترة الكفاح المسلح، إلا أن التحالف قام في الحقيقة على أساس نظرية "عدو عدوي صديقي". غير أن النظر بتمعن للرموز القومية التي اعتمدت عليها كل من الجبهتين

---

12 – فتحي الضو محمد، " حوار البندقية ... الأجندة الخفية في الحرب الإثيوبية الإرترية " (مركز الدراسات السودانية – القاهرة) صفحة 84

لاستنفار الجماهير تبرز بجلاء الاختلاف الواضح بينهما، والذي قاد في النهاية لأن تسلك كل واحدة منهما طريقاً مختلفاً نحو بناء الشخصية القومية، وأدى كذلك إلى أن تتجها وجهات مختلفة بعد أن آلت لهما الأمور بعد تحرير البلدين.

يعتبر استلهام الرموز الوطنية من الوسائل الناجعة لتحقيق الالتفاف الجماهيري حول أي مشروع وطني، وهو أمر يكتسب معنى أكبر عندما يتعلق بتحرير البلاد من قوة قابضة على الأمور فيها. لم يكن الطريق ممهداً بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في هذا المجال، فهي من جهة لم تكن ترغب في استلهام رموز قد تستعدي إحدى الطوائف الدينية للمجتمع الإرتري المنقسم إلى نسب متساوية تقريباً بين المسلمين والمسيحيين. ومن جهة أخرى وبسبب تاريخ الشعب الإرتري الذي عانى كثيراً من الاحتلال الإثيوبي لا يمكن أن تستغل رموزا كانت توجهاتها إثيوبية صارخة، وينظر إليها في بعض أجزاء إرتريا نظرة سلبية. هذا فضلا عن أن توجهات الثورة العلمانية جعلتها تبتعد عن الرموز الدينية التي لعبت دورا مهما في تاريخ البلاد مسيحية كانت أو إسلامية.

كانت أهم وسيلة اعتمدت عليها الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا هي إذكاء روح المقاومة ضد الاحتلال الإثيوبي، وقد ساعدها في ذلك وضوح الهدف النهائي والاستراتيجية غير المعقدة التي اتبعت لتحقيق هذا الهدف. كما أن الجبهة حاولت، من جهة أخرى، الاستفادة من أسطورة إدريس حامد عواتي كرمز للمقاومة رغم أن التقييم التاريخي الحقيقي لدوافع حركته في بداياتها على الأقل قد لا يرقى به لدرجة الرمز الوطني. وللأمانة فإن اختلاق الرموز القومية أمر لم تنفرد به الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا دون غيرها، فهو حيلة تلجأ لها عادة القوى السياسية في مختلف أنحاء العالم. حاولت الجبهة كذلك التعويض عن هذا النقص الواضح في الرموز

التاريخية عندما ربطت تحرير الأرض بتطبيق إصلاحات اجتماعية تخرج المجتمع الإرتري من وهدة التخلف الاجتماعي والاقتصادي. وقد أحـرزت الجبهـة أثنـاء مرحلة الكفاح المسلح نجاحاً كبيراً في هذا الاتجاه بتطبيق سياسات جريئة في مجالي تحرير المرأة والإصلاح الزراعي، مما جعلها تتفوق على قريناتها من التنظيمـات الوطنية الأخرى وتفوز في النهاية بالدعم الجماهيري الذي مكنها من استبعاد هـذه التنظيمات عن الساحة وتحقيق النصر منفردة.

المتابع لسياسة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بعد ما يقارب العشرين عاماً من تحقيق الاستقلال يجد أنها لا زالت تعتمد على تضخيم الخطر الخـارجي كأسـلوب لاستنفار الجماهير. وهو الأسلوب الذي قد يخدمها في معارك السياسة الخارجية إلا أنه قد لا يكون بنفس الفاعلية عند مواجهة القضايا الداخليـة كالتنميـة والإصـلاح السياسي والاقتصادي. وقد حاولت الجبهة في دعايتها الإعلامية مثلاً تصوير الدعوة للانفتاح السياسي والاقتصادي والاعتراف بالآخر بأنها حيلة مـن جانـب العـدو الخارجي للتسلل للمجتمع الإرتري، ووصفت الأحزاب السياسية بأنها عبـارة عـن "حصان طروادة". غير أن هذه الاستراتيجية لم تنجح في كسب الجمـاهير لوجهـة نظر الجبهة. يرى البعض أن الجبهة قد تواجه موقفاً مماثلاً في سياستها التنموية إن هي لم تتدارك الأمر، ويقول الكاتب الأمريكي دان كونيل المعروف بصداقته للجبهة الشعبية منذ أيام النضال "إن سياسة الحزب الطليعي فـي ظـل عـدم الاسـتقرار الاقتصادي والاجتماعي تقود دائماً إلى توسيع الهوة بين القيادة والجماهير... فـي ظل هذه الظروف فإن الحفاظ على جهاز الدولة يصبح هدفا في حد ذاته" [13]. ويقود

13- Dan Connell, Against All Odds, (The Red Sea Press Inc., Lawrenceville, NJ, 1997)

هذا عادة إلى البطش والعنف في المجال السياسي والمركزية الخانقة في المجال الاقتصادي على حد قول الكاتب.

لم تواجه الجبهة الشعبية لتحرير التقراي أزمة في توفر الرموز التاريخية الوطنية لاستنفار الجماهير حيث كان تاريخ الإقليم الطويل في التنافس مع الأمهرا للسيطرة على إثيوبيا أو الاستقلال معيناً لا ينضب لمثل هذه الرموز. ورغم أن الجبهة قد لجأت للتاريخ القديم عندما أضافت رمزاً من رموز مملكة أكسوم إلى شعارها، إلا أنها لم تذهب إلى أبعد من القرن التاسع عشر الميلادي عندما أرادت أن تستغل بعض الرموز الوطنية في استنفار جماهير الشعب. كان الإمبراطور يوهانس الرابع الذي حكم أثيوبيا في نهاية القرن التاسع عشر أحد الرموز المهمة التي استغلتها الجبهة، خاصة وأنه استطاع أن ينتصر على الأمهرا الذين كانوا لحسن الحظ هم نفس العدو الذي تواجهه الجبهة. أما القائد الفذ رأس ألولا الذي كان من خاصة الإمبراطور يوهانس فقد أطلقت الجبهة اسمه على واحدة من أهم فرقها العسكرية. لم تكن الجبهة بالطبع بدون مشاكل في هذا المجال فقد كانت توجهاتها الماركسية تحظر عليها التعظيم من شأن الكثير من القادة الإقطاعيين في تاريخ إقليم التقراي.

ولعل الرمز الأكبر الذي لجأت الجبهة الشعبية لتحرير التقراي لاستغلاله هو الانتفاضة المعروفة في الإقليم باسم "وياني" والتي وقعت في عام 1943. كانت أحداث انتفاضة الوياني لا زالت حية في الذاكرة الجمعية لشعب إقليم التقراي، وقد كان العدو الذي واجهته الانتفاضة هو نفس العدو. والهدف الذي كانت ترمي إلى تحقيقه هو ذات الهدف الذي تعمل من أجله الجبهة الشعبية لتحرير التقراي على الأقل في المراحل الأولى من النضال ضد نظام منقستو هايلي مريام. مثلت انتفاضة

الوياني أول تحد حقيقي لنظام الامبراطور هيلاسلاسي الذي كان قد عاد للبلاد قبل عامين منتصراً على الإيطاليين بعد فترة من اللجوء الاختياري في بريطانيا. استمرت الانتفاضة لخمسة أشهر ونجحت في السيطرة على شرق إقليم التقراي إلى أن تم إخمادها بدعم من المدفعية البريطانية التي هبت مرة أخرى لنجدة الإمبراطور هيلاسلاسي. وقد كان الأسلوب العنيف الذي أخمدت به الانتفاضة سبباً في التعاطف الشديد معها ليس في إقليم التقراي فحسب بل وفي المرتفعات الإرترية كذلك. أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير التقراي أنها الوريث الشرعي لانتفاضة الوياني بل إنها أطلقت على نفسها اسم "وياني" كذلك، وهي الكلمة التي أصبحت مرادفة للثورة في لغة التقرنجة.

كانت رسالة الجبهة الشعبية لتحرير التقراي بسيطة للغاية في بدايتها عام 1975م، حيث كانت تنادي بانفصال الإقليم للتخلص من هيمنة الأمهرا. وكانت بساطة الرسالة وعدم تعقيدها سبباً في الدعم الكبير الذي وجدته الجبهة خاصة من جماهير الفلاحين في الريف. عندما لاحت بوادر النصر في عام 1985م وأحست الجبهة أن بإمكانها الفوز بالكعكة كلها، بدأ التحول في الهدف حيث كان التداول في الغرف المغلقة بين قيادات الجبهة يدور حول احتمالات تحرير إثيوبيا ككل وانتزاع الحكم من الأمهرا. لم يكن التحول في الهدف واضحاً في ذلك الوقت لجماهير الشعب في الإقليم أو حتى لجنود الجبهة نفسها. لذلك فقد كان على الجبهة أن تواجه مشكلة حقيقية في إقناع جماهير الإقليم وجنودها بضرورة استمرار الحرب بعد أن نجحت في تحقيق هدفها المعلن بتحرير الإقليم في عام 1989م، ولم تتمكن من استمالة الجماهير التقراوية إلا بعد أن لجأت للحجة التي تقول بأن عليها انتزاع



السلطة من الأمهرا لأن استقلال الإقليم سيظل مهدداً ما دام المجلس العسكري تحت قيادة منقستو يسيطر على الأمور في أديس أبابا.

من الطبيعي أن يجئ قرار الجبهة الشعبية لتحرير التقراي بتوسيع رقعة الحرب بتأييد تام إن لم يكن بتشجيع من جانب الحليف الأكبر الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا. فبالاضافة إلى أن القرار سيساعد في تخفيف الضغوط على الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا فقد رأت قيادة الجبهة أن سيطرة حليفها على مقاليد الأمور في إثيوبيا سيساعد كثيراً في تحقيق استقلال إرتريا. كانت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا – وقد رأت بوادر النصر النهائي تلوح – تأمل في أن يتم استقلال البلاد بصورة طبيعية، وكانت ترى أن تعاون الحكومة الإثيوبية أياً كانت ضروري في هذا الصدد حيث سيضمن اعترافاً دولياً دون تعقيدات. وربما يجنح بعض مؤيدي نظرية المؤامرة للقول بأن الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا كانت تدرك أن السيطرة على كامل إثيوبيا بواسطة حركة إقليمية ذات شرعية محدودة، سيضع الحكومة الإثيوبية الجديدة في مواجهة العديد من حركات الرفض والتمرد مما يضمن اعتمادها المستمر على رصيفتها الإرترية بعد الاستقلال.

النضال المشترك

ظهرت الحركة السياسية الحديثة في إرتريا في الأربعينات من القرن الماضي عندما أتاح الانتداب البريطاني هامشاً من الحرية لتكوين الجمعيات والأحزاب تمهيداً لمناقشة مصير البلاد الذي كان مطروحاً وقتها على الأمم المتحدة. تم تكوين أول حزب بالبلاد باسم حزب الوحدة " الاندنت " بتشجيع واضح من الكنيسة الأرثوذكسية والإمبراطور هيلاسلاسي، وقد سيطر أبناء المرتفعات الإرترية من المسيحيين على الحزب الذي كان يدعو للاتحاد الكامل مع إثيوبيا. وقد لعبت

الكنيسة دوراً مهما في حشد التأييد لهذا الحزب عندما أجبرت أنصارها على الانضمام له وذلك بالتهديد بطردهم من عضويتها إن لم يقوموا بذلك، كما أنها كانت تهدد بالامتناع عن مباركة أعمال كل من يرفض هذه التوجيهات. كان من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن تقوم ممارسات الحزب على الطائفية الدينية بممارسة التفرقة ضد المسلمين، مما جعلهم يحسون بخطر التهميش والتهديد ودعاهم لتكوين حزب الرابطة الإسلامية [14]. لذلك يرى بعض المتابعين للشأن الإرتري أن الحركة السياسية الإرترية ولدت وهي تحمل بذور الانشقاق الطائفي الذي عانت منه زماناً طويلاً وكان سبباً في تأجيل حلم الاستقلال عدة مرات، وهي الآفة التي لا زالت تعاني منها الحركة السياسية في إرتريا.

يعتقد أن حماس حزب الرابطة الإسلامية لاستقلال إرتريا التام وسعيه المتواصل لتكوين الجبهة الاستقلالية جاء كرد فعل لسياسة حزب الوحدة وتخوف المسلمين من الوحدة مع إثيوبيا. لم تكن الحركة الاستقلالية قاصرة على المسلمين فقط بل إن بعض المسيحيين من أبناء المرتفعات والذين تابعوا عن قرب تجربة سيطرة الأمهرا على إقليم التقراي الإثيوبي أصبحوا من الرافضين لفكرة الوحدة مع إثيوبيا. رأى هؤلاء إن إقليم التقراي لم يفقد استقلاله السياسي وحسب بل إن السياسة الإمبراطورية كانت ترمي أيضا إلى مصادرة استقلاله الثقافي. وقد بدأ ذلك بالتقليل من شأن الرموز الوطنية للإقليم واعتبار اللغة الأمهرية لغة رسمية له. ولا شك أن الإرتريين كانوا يرون أن مصيرهم لن يكون أفضل من مصير أبناء عمومتهم في إقليم التقراي على الجانب الآخر من الحدود.

---

14 - الأمين محمد سعيد، " الثورة الإرترية ... الدفع والتردي " صفحة 12

تأكدت المخاوف الإرترية بصورة قاطعة عندما قامت إثيوبيا لاحقاً بإلغاء النظام الفيدرالي وفرضت اللغة الأمهرية على الشعب الإرتري كافة بالإضافة للتفرقة الواضحة بينهم وبين الإثيوبيين في المجال الاقتصادي. كانت هذه السياسات كما هو متوقع عبارة عن الشرارة التي أدت إلى اندلاع الكفاح المسلح، وأصبحت حركات المقاومة الإرترية تضم إلى صفوفها المزيد من المناضلين يوما بعد يوم.

قامت قيادة جبهة التحرير الإرترية بتقسيم البلاد مع بداية الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإثيوبي إلى خمس مناطق عسكرية، غير أن هذا التقسيم كان مدعاة لتوزيع الجهود بسبب فقدان التنسيق المناسب بين هذه المناطق في الكثير من الأحيان. كان هذا النظام سبباً لتكريس الممارسة الطائفية والعشائرية في رأي الكثيرين حيث كان النفوذ في هذه المناطق موزعاً على قيادات الجبهة، بحيث كانت المنطقة الأولى مثلا منطقة نفوذ لإدريس محمد آدم والثانية لإدريس غلايدوس والثالثة والرابعة لعثمان صالح سبي[15]. تمردت المناطق الثالثة والرابعة والخامسة والتي تقع جميعها في المرتفعات الإرترية ومنطقة الساحل على هذا النظام الذي رأت فيه عائقاً للكفاح المسلح فعقدت مؤتمراً عاماً بإقليم عنسبا في سبتمبر 1968م. كان من أهم نتائج هذا المؤتمر قرار الوحدة الاندماجية فيما بين الوحدات الثلاث والذي قضى بدمج قوات التحرير تحت قيادة واحدة مع دعوة المنطقتين الأولى والثانية للانضمام لها. كان من الطبيعي أن ترى قيادة جبهة تحرير إرتريا في هذا التحرك تهديدا لنفوذها مما جعلها تناصب التنظيم الجديد العداء.

جاء مؤتمر أدوبحا في أغسطس 1969 محاولة لتجاوز هذا الوضع الشاذ وإيجاد حل لموضوع تمرد المناطق الثلاث. غير أن مؤتمر أدوبحا لم ينجح في

15 - نفس المصدر، صفحة 33

تحقيق وحدة الفصائل بل أدى في النهاية للمزيد من التشرذم حيث قاد إلى ظهور المزيد من الفصائل الرافضة لسياسة قيادة الجبهة، وقد استمرت هذه الحالة سائدة في الساحة السياسية الإرترية بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت بواسطة الإرتريين أنفسهم أو بواسطة القوى الخارجية الحادبة على الثورة الإرترية. يرى السيد الأمين محمد سعيد (الأمين العام للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) أن تدخل القوى الخارجية خاصة بعض دول الجوار العربي في الشؤون الإرترية يمثل جانبا من المشكلة. حيث يقول إن النهج الطائفي والعشائرى كان يقوم على إثارة النعرات القبلية، "إلا أن بقاءه واستمراره الحقيقي كان يكمن في محاولات التدخل الخارجية من قبل أنظمة المنطقة العربية المجاورة في شئون الثورة الإرترية تحت شعار (العمل من أجل تحقيق وحدة الإرتريين)، ..." [16] ومن الواضح أن الكاتب يرى في الجهود التي كان السودان وبعض الدول العربية الأخرى كاليمن وغيرها يقومون بها من أجل إصلاح ذات البين تدخلا في الشؤون الداخلية للثورة الإرترية.

شهدت الفترة التي أعقبت مؤتمر أدوبحا انشقاق الثورة الإرترية إلى جناحين رئيسين هما القيادة العامة التي كانت تعمل على تكريس الواقع القائم، وقوات التحرير الشعبية التي كانت تدعو لأسلوب جديد في النضال وعكست سياساتها توجهات جديدة. لم يسلم الجناحان نفسيهما من بعض الخلافات فظهرت قوات التحرير الإرترية (عوبل)، وانقسمت قوات التحرير الشعبية إلى قيادتين في الداخل والخارج. كانت السنوات التي تلت هذه التطورات عبارة عن جهد متصل لتوحيد الفصائل الإرترية المختلفة تدخلت فيه العديد من الدول المجاورة ومن بينها السودان. وقد زاد من تعقيد الأمور الاعتقاد السائد بأن الساحة الإرترية لا تتحمل

16 - نفس المصدر، صفحة 11

أكثر من فصيل واحد وهي آفة لا زالت السياسة الإرترية تعاني منها، لذلك فإن فشل جهود التوحيد كانت تتبعه في كل مرة حرب أهلية يسعى فيها كل فصيل لأن يظل هو الوحيد في الساحة [17].

تم الإعلان عن ميلاد الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بصفة رسمية خلال مؤتمرها العام الأول في 1977 في ظروف كانت تتسم بالخلاف الحاد بين مختلف فصائل حركة الكفاح الوطني الإرترية، وقد وضعت الجبهة نصب عينيها ضرورة تجاوز الشقاق الطائفي وتحقيق الوحدة الوطنية وهو هدف يختلف المحللون في مدى نجاح الجبهة في تحقيقه. ففي حين يرى مؤيدوها أن الجبهة قد استطاعت وبدرجة كبيرة تحقيق الوحدة الوطنية عبر الكفاح المسلح، فإن المعارضين يرون فيها تحالفاً لأبناء المرتفعات والساحل ضد أبناء المنخفضات الغربية مما يعني تكريساً للشقاق الطائفي. ويمضي هؤلاء للقول بأن وجود أبناء الساحل المسلمين في صفوف الجبهة لا يعدو كونه نوعا من وضع المساحيق على وجهها، وأن أبناء المرتفعات من المسيحيين هم الجالسون فعلا على مقعد القيادة، وأن السياسة التي يتبعونها خاصة في مجالي التعليم واللغة تسعى لتكريس سيطرة لغة التقرنجة على حساب اللغة العربية مما يهدد الوحدة الوطنية للبلاد. ومع أن معظم الإرتريين يحاولون تفادي الحديث علناً عن العامل الديني، إلا أنه ليس من شك في أنه يمثل " كعب أخيل" بالنسبة لموضوع الوحدة الوطنية في البلاد.

كان من الطبيعي في هذا الحال أن تشهد الساحة الإرترية في أيام الكفاح المسلح العديد من التحركات بواسطة مختلف الفصائل لتكوين التحالفات التي تخدم

---

17 – للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر: سعيد أحمد الجناحي " إرتريا ... النصر والاستقلال " الطبعة الثانية (مطابع دار الصحافة للطباعة والنشر، 1992) الصفحات 87 – 155

أهدافها. ولعل مما زاد الأمور تعقيداً أن هذه الفصائل قد دخلت في حـرب أهليـة طاحنة في وقت كان فيه النصر على العدو قاب قوسين أو أدنى مما حز كثيراً فـي نفوس الذين كانوا يبدون تعاطفاً مع الثورة الإرترية. غير أن هذا حديث يطول وهو يخرج بلا شك عن نطاق هذه الدراسة، لذلك فإننا سنسعى للتركيز علـى التحـالف الذي قام بين الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا (EPLF) والجبهـة الـشعبية لتحريـر التقراي (TPLF) إذ أن ذلك ينعكس في اعتقادنا بصورة مباشرة على الموضـوع الذي نقوم بتناوله هنا، ويلقي الكثير من الضوء على تطورات العلاقة بين حكومتي الجبهتين بعد أن آلت لهما مقاليد الأمور في أعقاب التحرير.

كانت الظروف السائدة في عام 1975م تحتم زواج المصلحة بين الجبهتين فقد رأت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في الجبهة الشعبية لتحرير التقراي ضالتها لنقل الحرب ضد الديرق إلى داخل الأراضي الإثيوبية، كما أن فشلها في تحقيق وحـدة الثورة الإرترية داخليا جعلها تبحث عن حلفاء خارجيين، أما الجبهة التقراوية فقـد كانت كغيرها من الحركات المناوئة الأخرى في إثيوبيا تسعى وهي في تلك المرحلة المبكرة من حياتها للاستفادة من إمكانيات وخبرات رصـيفتها الإرتريـة الأكثـر إمكانياتٍ والأوسع باعاً. كانت اللغة والخلفية الثقافية المـشتركتان بالإضـافة إلـى العلاقات التي نشأت بين أفراد من قيادة الجبهتين في فترة الدراسة الجامعيـة مـن العوامل التي سهلت عملية التعاون بينهما. قامت الجبهة الشعبية لتحريـر التقـراي بإرسال عدد من كوادرها القيادية ومن بينهم وزير الخارجية الحالي سـيوم مـسفن لتلقي التدريب السياسي والعسكري في إرتريا. كان التنسيق بين الجبهتين واضـحاً في مواجهة الهجوم الواسع الذي شنته القوات الإثيوبية في منتصف عـام 1978م، وبالرغم من البسالة التي أظهرها المقاتلون إلا أن هذا التنسيق لم ينجح وقتها فـي

صد هجوم الجيش الإثيوبي الذي كان أكثر عدداً وعدة. وقد اكتسبت الجبهة الشعبية لتحرير التقراي الكثير من الفوائد والخبرات بسبب مشاركتها في العمليات المشتركة، وبصفة خاصة عندما قامت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بنقل عملياتها للعمق الإثيوبي.

لم تكن العلاقات بين الجبهتين دائماً على ما يرام بل اعترضها الكثير من المشاكل التي قادت إلى قطيعة كاملة بينهما لمدة ثلاث سنوات متصلة في الفترة من 1985م وحتى 1988م. ومع إن الخلافات الأيديولوجية بين الجبهتين قد هيأت الظروف لهذه القطيعة، إلا أن بعض قيادات جبهة تحرير التقراي تقول بأن السبب المباشر لهذه القطيعة هو قرار الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بعدم السماح لمنظمات الإغاثة التقراوية باستعمال الطريق الأقصر الرابط بالسودان، في الوقت الذي كان فيه إقليم التقراي يواجه مجاعة طاحنة. كان الطريق وقتها تحت سيطرة القوات الإرترية، وقد ترك القرار أثرا سيئا في نفوس التقراويين بالرغم من أنهم استطاعوا إيجاد البديل المناسب في فترة شهرين. كما أن بعض المراقبين يشيرون إلى أن دخول الجبهة الإرترية في مفاوضات سرية مع نظام أديس أبابا دون إخطار حلفائها في التقراي كان من الأسباب المباشرة لزرع عدم الثقة بينهما.

تعود بعض المشاكل للتغييرات الكبيرة في التحالفات التي كانت تشهد أحياناً تحولاً من النقيض إلى النقيض بسبب السياسة البراغماتية التي كانت تتبعها الحركات المختلفة. ولعل التحالف بين الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا والحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP) المنافس الرئيس للجبهة الشعبية لتحرير التقراي، والذي تمكنت الجبهة لاحقاً من إقصائه عن إقليم التقراي، قد انعكس سلباً على علاقات الجبهتين. وقد سعت الجبهة الإرترية في فترة من الفترات إلى التوفيق

بين حليفيها الإثيوبيين إلا أن جهودها باءت بالفشل، بل إن سبحات نقا أحد قادة الجبهة التقراوية أتهم الجبهة الإرترية بالضغط على منظمته طمعاً في الحصول على دعم الحزب الثوري الذي كان أكبر حجماً وأقوى أثراً في ذلك الوقت واصفاً هذا الموقف بالانتهازية[18].

فيما عدا فترة القطيعة التي استمرت لمدة ثلاثة أعوام كما ذكرنا أعلاه فإن العلاقات بين الجبهتين تميزت بالتعاون في المجالين العسكري والسياسي طوال فترة الحرب ضد العدو المشترك، وقد كانت كل الدلائل تشير إلى أن العلاقات بين الجانبين على أحسن ما يكون عشية الاستقلال حيث كانت قوات مشتركة من الجانبين تحاصر أديس أبابا قبل سقوطها. إلا أن العين الفاحصة تدرك أن نقاط الخلاف بين الجبهتين خلال فترة الكفاح المشترك لم تكن قليلة، منها الأيديولوجي ومنها غير ذلك. ولا شك أن أسلوب معالجة هذه الخلافات لم ينفذ إلى لب الموضوعات بدعوى ضرورة الحفاظ على العلاقات الحميمة القائمة آنذاك بين الجانبين وعدم إثارة أمور كان ينظر إليها بأنها جانبية. قاد هذا الأسلوب إلى نتائج غير حميدة أدت إلى توتر في العلاقات بين الجانبين لاحقاً، ولعل خير مثال لذلك صمت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا على وجود حليفتها في منطقة "بادمي" الإرترية وإدارتها لمدة ثمانية عشر عاما متصلة. وقد كان النزاع حول "بادمي" هو السبب المباشر لاندلاع الحرب بين الجانبين في عام 1998م.

لعل أول هذه الاختلافات بين الجانبين هو التباين الواضح في نظرة الجبهتين لمستقبل الحكم في إثيوبيا، فقد كانت الجبهة الشعبية لتحرير التقراي ترى أن قضية

18- Tekesto Negash & Kjetil Tronvoll, Brothers at War: Making Sense of The Eritrean-Ethiopian War, (James Carrey Ltd., Oxford, 2000) p. 14

القوميات هي العقدة الأساسية، لذلك فإنها أعلنت عن برنامجها الخاص بإعطاء القوميات المختلفة هامشاً واسعاً من الحكم الذاتي يصل إلى حد الانفصال التام إن رأت القومية المعنية ذلك، وهو البرنامج الذي قامت الجبهة بتطبيقه بعد الوصول للحكم. تم على أساس هذه النظرة إعلان الهدف الأول من قيام الجبهة وهو العمل على الاستقلال التام لإقليم التقراي، وهو الهدف الذي تراجعت عنه الجبهة لاحقاً. كان موقف الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا هو الرفض التام لهذه السياسة، ويقول مسئولوها أن هدفهم الأول من المعارضة هو التخوف من أن تؤدي السياسة إلى تفكيك الدولة الإثيوبية حيث يعيش عدد كبير من القوميات المتنافرة. وقد أثبتت التطورات بعد تحرير أديس أبابا من قبضة الديرق أن الجبهة الشعبية لتحرير التقراي تراجعت عن تنفيذ برنامجها المشار إليه أعلاه، حيث ظلت تبذل أقصى ما تستطيع للحفاظ على الوحدة الإقليمية لإثيوبيا وإن أدى ذلك في بعض الأحيان لاستعمال القوة.

يبدو الهدف وراء الموقف المعلن للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا نبيلاً وقد أثبتت التطورات اللاحقة صحة وجهة نظرها، وذلك عندما تراجعت الجبهة الشعبية لتحرير التقراي عن برنامجها. غير أن الحقيقة تبقى وهي أن للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا أيضاً مصالح ذاتية في ذلك، وعلى رأسها أن نجاح مثل هذه التجربة في إثيوبيا قد يغري بعض الأقليات المتذمرة داخل المجتمع الإرتري نفسه للمطالبة بحقوق مماثلة. من ناحية أخرى، فإن حقيقة مطالبة إقليم التقراي بالاستقلال التام كانت تستغل بواسطة نظام منقستو لتأكيد دعواه بأن الحركة الاستقلالية في إرتريا هي حركة انفصالية تسعى لتفكيك أوصال دولة إثيوبيا. لم تكتف الجبهة الشعبية



لتحرير إرتريا بمعارضة موقف حليفتها وحسب، بل سعت دون جدوى لإقناع الجبهة الشعبية لتحرير التقراي بالتخلي عن هذه السياسة.

كان الموقف من الاتحاد السوفيتي بعد عام 1977م نقطة أخرى من نقاط الخلاف بين الجانبين. المعروف أن الاتحاد السوفيتي كان من الدول المؤيدة للثورة الإرترية والحركات الإثيوبية المناوئة لنظام الإمبراطور هيلاسلاسي المدعوم من جانب الولايات المتحدة، كما أنه كان يقف إلى جانب الصومال التي كانت تناصب إثيوبيا العداء بسبب إقليم الأوغادين. وقد جرى تحول كامل في موقف الاتحاد السوفيتي بعد وصول منقستو هايلي مريام للحكم في فبراير 1977م وحرب الأوغادين التي جرت في صيف ذلك العام. اعتبر الاتحاد السوفيتي منقستو ثورياً وطنياً لا يجب محاربته، وبدأ المفكرون والسياسيون السوفيت ينصحون الثوار الإرتريين والمعارضين الإثيوبيين بعدم تغليب التناقضات الثانوية على التناقضات الأساسية. بالرغم من أن الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا قد أصيبت بالإحباط الشديد إلا أنها اكتفت بالقول بأن الحزب الشيوعي السوفيتي يظل حزباً تقدمياً أخطأ في سياسته الخارجية لعدم فهم التعقيدات في القرن الإفريقي. أما الجبهة الشعبية لتحرير التقراي فإنها لم تتردد في إطلاق صفة الرجعية على الحزب الشيوعي السوفيتي، كما وصفت سياسته الخارجية بالاستعمار الاشتراكي. وقد شغل هذا الموضوع حيزاً كبيراً من الحوار بين الجبهتين حول الاستراتيجية، بيد أن موقفيهما ظلا متباينين حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي.

مثلت الاستراتيجيات العسكرية نقطة أخرى للخلاف بين الجبهتين فقد كانت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا تتبع أسلوباً أقرب للحرب التقليدية، وذلك بسبب احتلالها لبعض المدن والمناطق في الريف الإرتري، والتي كانت تسعى إلى الدفاع

عنها من موقع ثابت كتمسكها بمواقعها في مدينة نقفة في شمال غرب إرتريا، والتي استطاعت أن تحافظ عليه لأكثر من أربعة عشر عاما في وجه الضغط الإثيوبي المتواصل. أما الجبهة الشعبية لتحرير التقراي فقد كانت تعتمد أسلوب حرب العصابات، وهو أمر منطقي بالنظر إلى وضعها العسكري الضعيف وهي في بداية نشاطها. لم ينحصر الخلاف في هذا الجانب على القضايا العسكرية بل اكتسى صبغة ايديولوجية فقد ذهبت الجبهة التقراوية للقول بأن الأسلوب الذي تتبعه رصيفتها الإرترية يجعل من الصعب القول بأنها تخوض حرباً ديمقراطية.[19] ترى الجبهة الشعبية لتحرير التقراي أن حرب العصابات تتيح دوراً أكبر للفلاحين في حرب التحرير، أما الحرب التقليدية فإنها تعني الاعتماد الكامل على العسكريين المحترفين. وقد كانت الجبهة التقراوية تعتمد على الدعم الكبير الذي كانت تتلقاه من سكان الريف في الإقليم.

شهدت العلاقات بين الجانبين بعض الظواهر والتطورات التي انعكست لاحقاً على تصرفات الدولتين بعد تحريرهما، وتأتي على رأس هذه الظواهر طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين القيادة في الجبهتين. لعبت القيادة الإرترية دوراً مهماً في تكوين ودعم الجبهة الشعبية لتحرير التقراي، حيث قدمت لها في بداية نشاطها السلاح والتدريب العسكري والسياسي، وقد ساعد هذا في خلق الانطباع بأن الجبهة التقراوية قد خرجت من عباءة الجبهة الإرترية وينظر إليها لذلك باعتبارها "الأخ الأصغر"، وهو الانطباع الذي عمل قادة الجبهة الإرترية على تكريسه من واقع

19- John Young, " The Tigray and Eritrean Peoples Liberation Fronts: a History of Tension and Pragmatism " , The Journal of Modern African Studies, 34, 1, (1996) pp. 105 - 120

تصرفاتهم وأحاديثهم لأجهزة الإعلام المختلفة.[20] خلال الجولة الأخيرة من الحــرب بين البلدين في عام 2000م قام التلفزيون الإرتري بتكرار عرض لقطة تؤكد هــذا الإحساس عدة مرات، وهي توضح وزير الخارجية الإثيوبي الحالي سـيوم مـسفن جالساً بين صفوف الدارسين وهو يستمع لمحاضرة يقدمها أحد الكوادر المعروفـة للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا. كما أن الصحف لم تكن تخلو في يوم من الأيام من الحديث عن الدور الكبير الذي لعبته القوات الإرترية في تحرير أديس أبابا وحماية النظام الجديد هناك في عام 1991م. قد يبدو من الصعب الربط المباشر بين هــذه العلاقات غير المتوازنة والحرب التي قامت بين البلدين، إلا أننا سـنلاحظ عنـدما نناقش الأسباب التي قادت للحرب، أن الإثيوبيين كانوا يحسون دائماً بـأن إرتريـا تتعامل معهم بغطرسة وأنها تسعى للهيمنة على بلادهم.

بالإضافة إلى الإنجاز الكبير الذي تمثل في تحرير إثيوبيا من نظـام منقـستو وميلاد دولة إرتريا اللذين كانا ثمرتين من ثمار التعاون بين الجبهتين، فإن التحالف قد ترك آثاراً مهمة على الساحة الإرترية تمثلت في إبعاد كل القوى المناوئة للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، وعلى رأسها بالطبع جبهة التحرير الإرترية التي اضطرت إلى سحب كل قواتها للسودان في عام 1981م بعد حرب أهلية شاركت فيها الجبهة الشعبية لتحرير التقراي إلى جانب حليفتها الإرترية. يعتبر إخـلاء قـوات جبهـة التحرير الإرترية وانتقالها للسودان من الأحداث التي يكتنفها الغموض الشديد فـي تاريخ النضال الإرتري، إذ لا زالت الأحداث التي قادت لاتخاذ هذا القـرار المهـم غير معلومة حتى الآن، مما حدا بالبعض للحديث عن خيانة وتآمر داخـل جبهـة التحرير الإرترية نفسها. ينفي أحمد ناصر القيادي بجبهة التحرير الإرترية في ذلك

20- Tekesto Negash & Kjetil Tronvoll , op.cit. p. 12

الوقت حديث الخيانة، ويؤكد أن انسحاب الجبهة من الساحة جاء نتيجة للحرب التي شنتها عليها الجبهتان المتحالفتان اللتان كانتا ترميان لفرض هيمنتهما على إرتريا وإقليم التقراي.[21] غير أن مؤيدي نظرية الخيانة يقولون إن القوات التي كانت تحت تصرف جبهة التحرير الإرترية كانت كفيلة بهزيمة تحالف الجبهتين الأخريين، ويمضي هؤلاء للقول بأن الخلافات داخل قيادات جبهة التحرير الإرترية مهدت الطريق لزرع بعض عملاء الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في أعلى المناصب داخل جبهة التحرير الإرترية، وبصفة خاصة في القيادة العسكرية للجبهة مما قاد لاتخاذ قرار الانسحاب للسودان.[22]

تنفي الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا ما يتردد من حديث حول تآمر الجبهتين لإبعاد جبهة التحرير الإرترية من الساحة السياسية، وقد ورد ذلك في خطاب وفدها الذي شارك في مبادرة الجامعة العربية للمصالحة بين الفصائل الإرترية بتونس في عام 1983م. غير أن حليفتها الجبهة الشعبية لتحرير التقراي تؤكد في عدد من أدبياتها حقيقة التحالف من أجل إبعاد جبهة التحرير الإرترية وإن كانت تورد ذلك – على حد قول أحد المتعاطفين مع إرتريا – "في سياق عمل بطولي يشتم منه أنها تريده أن يكون منةً أو فضلاً منها على الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في إطار ما تعتبره انفكاكاً من هيمنتها أو تأكيداً لاستقلاليتها." [23] تكمن أهمية هذا الموضوع بالنسبة لنا فيما يشاع بأن غض الطرف بواسطة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا عن إدارة إقليم بادمي بواسطة الجبهة الشعبية لتحرير التقراي كان ضمن صفقة التحالف

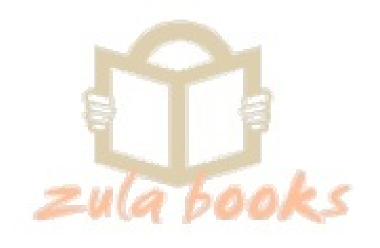
---

21 – أحمد ناصر، مقابلة مع صفحة عواتي دوت كوم، 2001/1/29

22 – محمود عثمان إيلوس، "إرتريا ومشكلة الوحدة الوطنية في حقبة الكفاح المسلح 1969 – 1991" صفحة 308 – 309 (شركة مطابع العملة السودانية – الخرطوم – 2003)

23 – فتحي الضو محمد، مصدر سابق، صفحة 149

ضد جبهة التحرير الإرترية. كما يؤكد من ناحية أخرى، تشابك المصالح بين المنظمات المختلفة في البلدين، مما جعل التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر ممارسة عادية في فترة الكفاح المسلح، وهو الأمر الذي أضحى مرفوضاً بعد التحرير وأدى إلى خلق العديد من المشاكل.



حرب الأشقاء

فترة التقارب

استمرت الحرب من أجل استقلال إرتريا لفترة ثلاثين عاماً مريرة قدم فيهـا الشعب الإرتري تضحيات جسيمة، وقد حصد الشعب نتائج هذه التضحيات عنـدما اكتمل تحرير البلاد في مايو 1991م في ظروف إقليمية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت مثالية للغاية. تزامن تحرير إرتريا مع نجاح جبهة تحرير التقراي الحليف الأهم للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في الإطاحة بنظـام منقـستو هـايلي مريـام، والسيطرة على الأمور في أديس أبابا على رأس تحالف ضم معظم القوي السياسية في إثيوبيا. كان التنسيق بين الجبهتين قد بلغ ذروته في الحرب ضد نظام منقـستو وقد ساهمت قوات الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا مساهمة فعالة في إسقاط النظام في أديس أبابا بل إن الآلاف من هذه القوات ظلت تحيط بالمدينة لحراسة النظام الجديد من أي أخطار قد يتعرض لها وهو بعد في تلك المرحلة المبكرة من عمره.

من جهة ثانية، فقد أوفت الجبهة الشعبية لتحرير التقراي بوعدها فيما يتعلـق باستقلال إرتريا فدافعت بحماس شديد عن حق إرتريا في تقرير مـصيرها خـلال جلسات مؤتمر الديمقراطية والسلام الذي عقد بأديس أبابا في بدايـة يوليـو 1991 وهو المؤتمر الذي ضم أكثر من ثمانين تنظيما معارضا لنظام منقستو المنهار، مما فتح الباب واسعا أمام عملية الاستفتاء التي قادت لاستقلال إرتريا. قوبـل تحريـر إرتريا بحفاوة بالغة من كل جيرانها ومن دول الإقلـيم الأخـرى، وشـاركت دول الجوار في إنجاح الاستفتاء الذي أيد فيه الشعب الإرتري خيـار الاسـتقلال التـام بأغلبية كاسحة وقد أعلن الاستقلال رسميا في 24 مايو 1993 في أجواء احتفاليـة



باهرة عكست فرحة الشعب بتحقيق الهدف الذي ظل يحارب من أجله لثلاثة عقـود طويلة.

شهدت العلاقات الإرترية – الإثيوبية فترة من الازدهار لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث للشعبين، فقد قرر النظامان الجديدان أن يضعا حداً للعداء الطويـل بين البلدين، ويشرعا في برامج ومشاريع طموحة للتعاون والتكامل فـي مختلـف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. تم تبادل الزيارات على أعلى المستويات وأعقب ذلك توقيع الاتفاقيات التكاملية في مختلف المجـالات، ورحـب العالم كله بهذه التطورات الإيجابية، وأضيف كل من أسياس أفورقي وملس زيناوي لزعماء دول مثل يوغندا وبوروندي وغانا كانوا يعرفون في ذلك الوقت باسم "القادة الجدد في إفريقيا"، وتجد حكوماتهم التدليل من الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن خطة لخلق شراكة جديدة في القـارة الإفريقيـة. كان المعسكر الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة التي أعلنت لتوها عن النظام الدولي الجديد في حالة من النشوة والسعادة الغامرة بعد انتصاره الواضـح علـى الشيوعية، وكانت أحلامه لا تحدها حدود فيما يتعلق بانتشار الديمقراطية الغربيـة في مختلف أنحاء العالم حتى شاعت وقتها نظرية "نهايـة التـاريخ". كـان عـشم الولايات المتحدة كبيراً في أن تكون هذه الدول هي خط المواجهة الأول في القـارة الإفريقية ضد الدول المتمردة على السطوة الأمريكية، وأن تكون واحة للديمقراطية وحكم القانون بما يقنع الدول الإفريقية المترددة لسلوك ذات المسلك مما يضمن في النهاية مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وكان من ضمن الأدوار المنوطة بكل من إرتريا وإثيوبيا المساهمة مع دول أخرى في حصار السودان الذي كـان يـصنف باعتباره من الدول المارقة، والعمل على إسقاط النظام القائم فيه.

غير أنه بالرغم من هذه المظاهر الإيجابية فإن سرطاناً كان ينخر في جسد العلاقة بين البلدين ظل مخفياً عن الأنظار بسبب تصرفات زعيمي البلدين اللذين كانا يعتقدان أن العلاقات الحميمة التي نشأت بينهما في فترة النضال كفيلة بتجاوز مثل هذه التناقضات البسيطة. يقول الرئيس أسياس أفورقي عن أزمة الحدود بين البلدين في مقابلة له مع أجهزة الإعلام الرسمية في إرتريا: "... إن المعلومات حول هذه القضية لم تكن موزعة حتى على مستوى الوزراء وكبار المسئولين في الحكومة، ليس لأن توزيعها غير ضروري، بل لأننا تفاهمنا (مع الجانب الإثيوبي) على حفظ القضية في أضيق إطار ممكن من أجل إيجاد حلول لها "[24].

هناك عدة أسباب جعلت السرطان يستشري في جسد العلاقة بين النظامين بالرغم من الروابط والوشائج القوية التي تربط بينهما، ويمكن فيما يلي رصد أهم هذه الأسباب:

<u>أولاً:</u> قام النظامان كما هو معلوم بالتعامل مع القضايا المهمة بالتكتم الشديد، وظل اتخاذ القرار فيهما مركزياً بصورة بلغت حد وضعه في يد شخص واحد أو مجموعة محدودة جداً من الأشخاص على أحسن تقدير. وقد يعود ذلك للتجربة التي عاشتها حركتا التحرير خلال فترة الحرب ضد إثيوبيا بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا وضد نظام الديرق بالنسبة لجبهة تحرير التقراي. كانت ظروف الحرب التي خاضتها الجبهتان تقتضي التكتم الشديد على المعلومات، بل إن الثورة الإرترية كانت في بدايتها تتكتم حتى على عضويتها ناهيك عن قياداتها وسياساتها وذلك خوفاً من بطش النظام الإمبراطوري.

---

24 - صحيفة " إرتريا الحديثة "، 1998/5/16



ثانياً: انعدمت في ظل النظامين المرجعيات الشعبية التي يمكن أن تقوم مسار الحكومات في حالة انحرافها عن جادة الصواب بالإضافة إلى تغليبهما المكاسب الآنية على العمل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ويرى بعض دعاة الحريات والديمقراطية أن انعدامهما هو السبب الرئيس في اندلاع الحرب بين البلدين. ومع إن النظامين قاما على أكتاف جبهات شعبية كانت روح الزمالة النضالية فيها كفيلة بأن تحقق الديمقراطية المطلوبة في مرحلة الكفاح المسلح ضد العدو المشترك، إلا أن قيام الأنظمة الحكومية التي نشأت في البلدين بعد ذلك تميزت بالمركزية القاتلة وانعدام الشورى ومصادرة الحريات الفردية.

ثالثاً: اعتقاد الزعيمين أفورقي وزيناوي بأن الثقة القائمة بينهما كفيلة بحل كل المشاكل، لذلك فإنهما لم يوليا اهتماماً يذكر لإقامة المؤسسات والآليات التي كان بإمكانها رعاية العلاقات بين البلدين. بينما لم تتمكن العلاقات الشخصية بينهما من الصمود أمام رياح الأزمة التي هبت بقوة في صيف 1998م. ولئن كانت الثقة المتبادلة كفيلة بحل المشكلات التي تعترض طريق الكفاح المسلح وهو كما رأينا أمر مشكوك فيه بالنسبة للجبهتين، فإن تشابك المصالح الوطنية بعد الاستقلال وظهور العديد من اللاعبين جعل هذا الأمر في حكم المستحيل كما وضح من تعامل القيادتين مع الأزمة التي قادت للحرب.

رابعاً: غفلة أو تغافل المجتمع الدولي وبصفة خاصة القوى الفاعلة فيه عن تفاعل الخلافات التي قامت بين النظامين منذ فترة الكفاح المشترك والتي أشرنا إلى جانب منها أعلاه، مما جعل الوسطاء يضيعون وقتاً طويلاً ولا يتحركون إلا بعد نشوب القتال في مايو 1998م. ساعد على ذلك بالطبع الطبيعة التكتمية للنظامين التي

ثانياً: انعدمت في ظل النظامين المرجعيات الشعبية التي يمكن أن تقوم مسار الحكومات في حالة انحرافها عن جادة الصواب بالإضافة إلى تغليبهما المكاسب الآنية على العمل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ويرى بعض دعاة الحريات والديمقراطية أن انعدامهما هو السبب الرئيس في اندلاع الحرب بين البلدين. ومع إن النظامين قاما على أكتاف جبهات شعبية كانت روح الزمالة النضالية فيها كفيلة بأن تحقق الديمقراطية المطلوبة في مرحلة الكفاح المسلح ضد العدو المشترك، إلا أن قيام الأنظمة الحكومية التي نشأت في البلدين بعد ذلك تميزت بالمركزية القاتلة وانعدام الشورى ومصادرة الحريات الفردية.

ثالثاً: اعتقاد الزعيمين أفورقي وزيناوي بأن الثقة القائمة بينهما كفيلة بحل كل المشاكل، لذلك فإنهما لم يوليا اهتماماً يذكر لإقامة المؤسسات والآليات التي كان بإمكانها رعاية العلاقات بين البلدين. بينما لم تتمكن العلاقات الشخصية بينهما من الصمود أمام رياح الأزمة التي هبت بقوة في صيف 1998م. ولئن كانت الثقة المتبادلة كفيلة بحل المشكلات التي تعترض طريق الكفاح المسلح وهو كما رأينا أمر مشكوك فيه بالنسبة للجبهتين، فإن تشابك المصالح الوطنية بعد الاستقلال وظهور العديد من اللاعبين جعل هذا الأمر في حكم المستحيل كما وضح من تعامل القيادتين مع الأزمة التي قادت للحرب.

رابعاً: غفلة أو تغافل المجتمع الدولي وبصفة خاصة القوى الفاعلة فيه عن تفاعل الخلافات التي قامت بين النظامين منذ فترة الكفاح المشترك والتي أشرنا إلى جانب منها أعلاه، مما جعل الوسطاء يضيعون وقتاً طويلاً ولا يتحركون إلا بعد نشوب القتال في مايو 1998م. ساعد على ذلك بالطبع الطبيعة التكتمية للنظامين التي

جعلت مشاكلهما غير واضحة للأطراف الخارجية في المراحل الأولية، حيث كان بالإمكان القيام بدور يساعد على تفادي تزايد حدتها.

وبالنظر لما أوردنا أعلاه فقد كان من الطبيعي أن يرى المحللون السياسيون أن الأسباب التي أوردها النظامان لنشوب الحرب بينهما ما هي إلا عرض لمرض، وأن الأسباب الحقيقية بالغة التعقيد مما يؤدي إلى وضع العديد من العراقيل أمام الجهود المبذولة من أجل حل المشكلة. وكما سنرى لاحقاً عند الحديث عن عملية السلام بعد توقيع اتفاق الجزائر، فإن المسكوت عنه ربما كان هو السبب الأول في تفاقم الأزمة بين البلدين واستمرارها. وفيما يلي سنحاول استعراض بعض الأسباب وراء الحرب كما تشير بذلك القرائن وتحتوي عليه تحليلات المراقبين.

أسباب الحرب

تحكم الحدود الإرترية – الإثيوبية ثلاث اتفاقيات استعمارية تم توقيعها في الأعوام 1900م و1902م و1908م لتخطيط الحدود بين البلدين، وقد تم تقسيم هذه الحدود إلى ثلاثة قطاعات هي الغربي والأوسط والشرقي. شاركت في التوقيع على الاتفاقيات المذكورة القوى الاستعمارية التي كانت تسيطر على المنطقة في ذلك الوقت وهي بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، بالإضافة إلى إثيوبيا التي كانت دولة كاملة الاستقلال تحت حكم الأباطرة. وقد تصادف التوقيع على الاتفاقيات المذكورة مع فترة التوسع الإثيوبي تحت حكم الإمبراطور منليك الثاني والتي شهدت امتداد رقعة البلاد إلى ثلاثة أضعاف حجمها قبل وصوله للحكم، وقد كان هذا التوسع الكبير في مجمله إلى الجنوب إذ أن وجود القوى الأوربية العظمى في الجهات الأخرى كان عقبة أمام أي توسع إثيوبي في تلك الاتجاهات. ففي الغرب كانت بريطانيا قد أعادت احتلال السودان لتوها، أما إلى الشرق فقد تمكنت إيطاليا وفرنسا من الأنفراد

بحكم كل من إرتريا وجيبوتي بينما تقاسمت إيطاليا وبريطانيا حكم الأراضي التابعة لجمهورية الصومال الحالية.

قامت الحكومتان الإيطالية والإثيوبية كما أشرنا أعلاه بتوقيع اتفاقيات دولية لتخطيط الحدود بين إثيوبيا وإرتريا غير أنهما لم تهتما بترسيم هذه الحدود ووضع العلامات على الأرض، مما جعل الكثير من المناطق على طول الحدود محل تنازع بين الطرفين. ويرى بعض السياسيين الإثيوبيين أن هذه الاتفاقيات قد فقدت شرعيتها عندما قامت إيطاليا بغزو إثيوبيا في عام 1935. ومما زاد من تعقيد الأمور أن الإمبراطور هيلاسلاسي قام في مطلع ستينات القرن الماضي بإلغاء النظام الفيدرالي، فأصبحت إرتريا بموجب القرار مقاطعة إثيوبية وتحولت بذلك الحدود بين البلدين إلى حدود داخلية لم تجد من يهتم بترسيمها. ولعل حرية تحرك المواطنين بين البلدين عبر التاريخ بالاضافة إلى الروابط العرقية والثقافية بين القبائل المشتركة جعل الحدود كما هو الحال في معظم الدول الإفريقية مجرد خط وهمي لا يعني الكثير بالنسبة للمجموعات البشرية التي تعيش على جانبيها.

كما أن الاتفاقيات الاستعمارية المشار إليها أعلاه والخرائط الملحقة بها حفلت بالكثير من الغموض فيما يتعلق ببعض المواقع على الأرض مما عمق من موضوع النزاع، وقاد لاحقاً لتعقيد عمل لجنة تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين والمكونة بموجب اتفاق الجزائر للسلام الموقع بينهما. وعلى سبيل المثال، فبالنسبة لاتفاقية 1902م التي خُططت على أساسها الحدود في القطاع الغربي المتاخم للسودان، فإن هناك إشارة إلى تقاطع نهر "مايتيب" مع نهر "سيتيت" في النسخة الإنجليزية، بينما تشير النسخة الأمهرية إلى نقطة اللقاء مع نهر "مايتين". وبما أن هناك أربعة أنهار في المنطقة بهذين الاسمين وتبلغ المسافة بين بعضهما البعض أحياناً أكثر من ستين

كيلومترا فقد خلق ذلك نوعاً من الضبابية في تحديد نقاط الحدود المقصودة بالضبط.[25] أما فيما يتعلق بالقطاع الأوسط والذي تعالجه اتفاقية 1900م، فإن الجانبين اتفقا على تخطيط الحدود إلا أنهما اختلفا حول الخريطة المرفقة التي ذكرا بأنها رسمت بمقياس صغير للغاية مما جعل الحدود المبينة عليها لا تتناسب والطبيعة الطوبوغرافية للمنطقة.[26]

استطاعت جبهة التحرير الإرترية منذ وقت مبكر بعد ميلادها في ستينات القرن الماضي أن تقيم العديد من الخلايا السرية لدعم النضال المسلح بين المواطنين الإرتريين المقيمين داخل الحدود الإثيوبية، وتمكنت الجبهة في بعض الفترات من إدارة هذه المناطق خاصة عندما كان الظل الإداري للحكومة المركزية في أديس أبابا ينحسر عنها بسبب تطورات القتال في المنطقة. غير أن جبهة التحرير الإرترية لم تكن تدعي في أدبياتها المنشورة السيادة على الأراضي الواقعة داخل إثيوبيا، وإن كان وجودها الطويل هناك وإدارتها لهذه المناطق خلق وضعاً ضبابياً ضاعف منه الغموض المتعلق بمسألة تحديد الحدود والذي أشرنا له سابقاً. عندما ظهرت إلى الوجود الحركات المناوئة للحكومة الإثيوبية في إقليم التقراي برزت إلى السطح مسألة السيادة على مناطق بعينها. خاصة وأن بعض التنظيمات المعارضة في الإقليم كان لها تصور خاص حول مستقبل الإقليم كدولة مستقلة لها حدودها المعروفة. يبدو أن الأمر قد أثير في اللقاءات المغلقة بين حركات التحرير من الجانبين، غير أنه لم يكن بإمكان الحركات المختلفة بالطبع التفاوض باسم الشعوب

25- Decision Regarding Delimitation of the Border Between The State of Eritrea and The Federal Democratic Republic of Ethiopia issued by the Eritrea – Ethiopia Boundary Commission (EEBC), 13th April 2002, p. 17

26- Ibid, p. 18

التي تدعي تمثيلها. كما إنه لم يكن بإمكانها فرض أي اتفاق يتم التوصل إليه بهذا الشأن، لذلك فقد تم الاتفاق فيما يبدو على إرجاء هذا الموضوع إلى حين نجاح الحركات في تحقيق أهدافها.

قررت الحكومتان بعد استقلال إرتريا في عام 1993م إرجاء موضوع الحدود مرة أخرى إلى وقت لاحق، باعتبار أنه لن يكون من الموضوعات التي تشكل قلقاً في ظل العلاقات المتطورة بينهما. وقد ظلت هذه السياسة السلبية مستمرة حتى بعد أن أطلت بعض المشاكل الحدودية برأسها وقادت في النهاية للحرب التي أتت على الأخضر واليابس، لذلك فإننا يمكن أن نخلص للقول بأن الحكومتين قامتا بنقض غزلهما بسبب مشكلة حدودية بسيطة كان يمكن علاجها باللجوء لأسلوب الحوار وتطبيق الاتفاقيات الاستعمارية الموروثة، وهو أمر لم تكن أيٌ منهما أن تعترض عليه. وكما هو الحال بالنسبة للحروب في كل أنحاء العالم فإن السبب المباشر لوقوع الحرب لا يكون عادة هو السبب الوحيد لاندلاعها بأي حال من الأحوال، بل إنه قد لا يكون الأهم بين الأسباب التي قادت لها. وتؤكد المفاجأة التي أصابت الجميع بما في ذلك أكثر المراقبين التصاقاً بالأوضاع في البلدين بسبب القتال حول قرية حدودية صغيرة، أن هناك العديد من الأسباب المهملة أو الخفية والتي تفاعلت تحت السطح وأدت للوصول إلى هذه النتيجة المؤسفة.

ظل موقف الحكومة الإرترية المعلن في المراحل الأولى من الحرب هو أن الأزمة قد نشبت في الأساس بسبب مطامع إثيوبيا الإقليمية، غير أن الحكومة الإثيوبية تقول إن الأزمة الحدودية كان بالإمكان تفاديها ضمن المبادئ التي اتفق عليها لولا السياسة الاقتصادية التي اتبعتها جارتها الشمالية وكانت سبباً في توتر



الأوضاع بين البلدين.[27] عند تحرير إرتريا وسقوط نظام منقستو في عام 1991م تم الاتفاق بين الجانبين على ثلاث نقاط مهمة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي بينهما وهي:

1 – أن يستمر استعمال البرّ الإثيوبي كعملة موحدة إلى حين إصدار إرتريا عملتها الوطنية الخاصة بها.

2 – السماح باستغلال الميناءين الإرتريين مصوع وعصب بواسطة الحكومة الإثيوبية وعبور البضائع من وإلى إثيوبيا عبرهما في حرية تامة.

3 – تتكفل الحكومة الإثيوبية بمهمة صيانة وإدارة مصفاة البترول في ميناء عصب.

في سبتمبر 1993م أي بعد أربعة أشهر فقط من إعلان استقلال إرتريا تم توقيع اتفاق أسمرا للتكامل الاقتصادي بين البلدين في أجواء مفعمة بالأمل والتفاؤل، وقد نتج عن هذا الاتفاق توقيع خمسة وعشرين بروتوكولاً لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بينهما. وقد شملت البروتوكولات العديد من السياسات التنسيقية ومن بينها:

1 – التنسيق بشأن السياسة المالية وخاصة أسعار الصرف وأسعار الفائدة. وقد كانت هذه النقطة بالغة الأهمية خاصة في المرحلة الأولى عندما كان البلدان يستعملان البرّ الإثيوبي في معاملاتهما التجارية الداخلية.

2 – إقامة آلية للتحكم في زيادة الكتلة النقدية بحيث تتوافق مع سياسة البلدين في محاربة التضخم.

---

27 - " Eritrea's Aggression Cannot Be Obliterated By Border Dispute (How Ethiopia Sees the Problem) " , November 1998, Waltainfo.com

3 – تنسيق السياسة فيما يتعلق بتحويل العملة وخاصة بالنسبة لتوفير السيولة للمستوردين، ومدخلات النقد الأجنبي في الاقتصاد، وإدارة الدين الخارجي.

4 – توحيد السياسات المتعلقة بالضرائب والجمارك بصورة تدريجية.

5 – تنسيق سياسات الاستثمار، ومعاملة المستثمرين من أي جانب على قدم المساواة مع المواطنين في البلد الآخر.

من الواضح أن هذه السياسات كانت تهدف لإقامة سوق مشتركة تساعد في بناء التكامل الاقتصادي بين البلدين وترمي لتحقيق رغبة الشعبين في التنمية المستدامة. غير أن شهر العسل في العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم يستمر طويلاً إذ بدأت الخلافات تطل برأسها في عام 1996م، عندما قامت إثيوبيا باتباع سياسة أكثر انغلاقاً لحماية منتجاتها في وجه المنافسة الحادة من جانب المنتجات الإرترية التي تميزت بالجودة وانخفاض الأسعار. تم تكوين لجنة من الجانبين لدراسة المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها، وقد تقدمت اللجنة في يناير 1997م بتقريرها الذي أشارت فيه إلى أن أهم العوائق التي تقف أمام التكامل الاقتصادي بين البلدين من وجهة نظرها هي كما يلي:

أولاً: قرارات الحماية التي اتبعتها الحكومة الإثيوبية كمنع تصدير السلع التي يمكن إعادة تصديرها مثل البن إلى إرتريا.

ثانيًا: مطالبة إدارة الجمارك الإرترية المصدرين الإثيوبيين بتكلفة الأجر الإضافي لموظفيها العاملين في تخليص بضائعهم.

ثالثاً: العجز الواضح في أداء الأجهزة المختصة بتنفيذ اتفاقيات التكامل والتردي في كفاءة العاملين بها.



رابعاً: التقاعس من الجانبين في محاربة التهريب عبر الحدود والتجارة غير المشروعة.

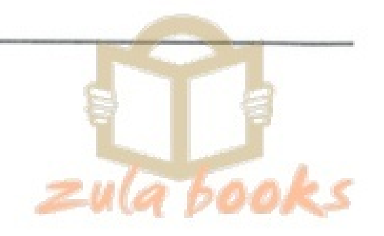
خامساً: كثرة الرسوم المحلية مما يضيف أعباء لا ضرورة لها ويؤثر على القوة التنافسية للسلع.

سادساً: اختلاف قوانين إصدار الرخص التجارية والتمييز ضد مواطني البلد الآخر.[28]

كان طرح العملة الوطنية الإرترية " نَقْفَة – Naqfa " للتداول في نوفمبر 1997م هو القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث قامت إثيوبيا في يناير 1998م وكرد فعل على طرح النَقْفَة للتداول بتطبيق نظام خطاب الاعتماد لأي بضاعة تفوق قيمتها 2000م بِرْ. وقد رأى الإرتريون في ذلك تفرقة ضد مواطنيهم إذ أن نفس النظام لم يكن يطبق على مواطني كينيا وجيبوتي. ويقول بعض المسئولين الإرتريين إن النظام الحاكم في إثيوبيا لم يكن صادقاً في تأييده لاستقلال بلادهم، وأن ذلك قد ثبت دون جدال برد فعله العنيف عندما قامت الحكومة الإرترية بممارسة أحد حقوقها السيادية وهو طرح العملة الوطنية للتداول. من جهة ثانية، رفضت إثيوبيا تسديد قيمة البِرْ الذي خرج عن التداول بعد اعتماد النَقْفَة ولا زالت البلايين من العملة الإثيوبية مكدسة في مخازن البنك المركزي الإرتري في انتظار التوصل بشأنها لحل يرضي الطرفين.

ساءت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ويقول بعض المحللين إن السبب الحقيقي وراء ذلك هو الدور الكبير الذي كانت تلعبه الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا – باعتبارها القوة المسيطرة على الاقتصاد الإرتري – في السوق الإثيوبية. فكما

28- Tekeste Negash & Kjetil Tronvoll, op. cit. p. 34



هو معروف فإن الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا لا زالت حتى الآن تحكم سيطرتها على الاقتصاد الوطني وتدير أكبر شركات التصدير والاستيراد في البلاد إدارة مباشرة. تشير الإحصائيات لعام 1996م أن 70% من الصادرات الإرترية كانت تذهب إلى السوق الإثيوبية، بينما لم يتعد ما تقوم بتصديره الشركات الإثيوبية لإرتريا نسبة 9% من جملة الصادرات الإثيوبية. ومع أن ذلك قد يعود للتباين الواضح في حجم الاقتصاد في الدولتين إلا أن الفارق في حجم الصادرات يبدو كبيراً للغاية. من ناحية أخرى، فإن إرتريا كانت تقوم بإعادة استثمار فائضها التجاري في السوق الإثيوبية، مما كان ينظر إليه كمحاولة للهيمنة على الاقتصاد الإثيوبي. يقول غيتاشو بيغاشو في ورقته الجيدة عن الحرب الإرترية الإثيوبية إن الحرب تعود في الحقيقة للصراع الاستراتيجي بين النظامين في أسمرا وأديس أبابا للسيطرة على مستقبل أثيوبيا السياسي ومواردها الاقتصادية الهائلة.[29]

مع تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين جرى تبادل الاتهامات، وألقت كل دولة باللائمة على الأخرى لفشل خطط التكامل الاقتصادي. ويمكن حصر أهم الاتهامات الإثيوبية ضد إرتريا فيما يلي:

أولاً: فرض اتفاقيات غير متكافئة على إثيوبيا باستغلال العلاقات الحميمة التي كانت تربط بين البلدين.

ثانياً: انتهاك إرتريا لهذه الاتفاقيات بما يضر بالمصالح الإثيوبية مثل إغلاق ميناء عصب ووضع العوائق أمام الواردات الإثيوبية.

29 - Getachew Begashaw, "The Impasse of the Ethio-Eritrea Conflict", in Leenco Lata (ed) The Search for Peace: The Conflict Between Ethiopia and Eritrea. Proceedimgs of Scholarly Conference on The Ethiopia-Eritrea Conflict, Oslo, Norway, 6 – 7 July, 2006.

ثالثاً: شراء منتجات إثيوبية قابلة للتصدير كالبن بالبرّ الإثيوبي وإعادة تصديرها للحصول على العملة الأجنبية.

رابعاً: عرض معدلات صرف أعلى للعملة الأجنبية في السوق الإرترية في محاولة لسحبها من إثيوبيا.

خامساً: شراء الدولار من السوق الأسود بإثيوبيا وإعادة تصديره إلى إرتريا باستغلال الحصانة الدبلوماسية. (ربما كانت إثيوبيا تشير إلى ممارسة لا زالت تقوم بها السفارات الإرترية في مختلف الدول. وهي توريد العملة الحرة الموجودة بأيدي المغتربين الإرتريين بالخارج لخزينة السفارة على أن يتم تسليم المقابل بالعملة المحلية لعائلاتهم في إرتريا) .

سادساً: الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية في إثيوبيا وشراء العقارات والأراضي في السوق الأسود في محاولة واضحة للهيمنة على الاقتصاد الإثيوبي.

أما إرتريا فقد كانت لها هي الأخرى مآخذها على جارتها، ولعل أهم الاتهامات الإرترية ضد إثيوبيا جاءت كما يلي:

أولاً: عندما كانت العملة الموحدة هي البرّ الإثيوبي أضرت السياسات التي اتخذها البنك المركزي الإثيوبي في مجالي معدلات الصرف وسعر الفائدة بالاقتصاد الإرتري.

ثانياً: أضرت سياسة حماية المنتجات الوطنية التي اتبعتها الحكومة الإثيوبية بالسوق الإرترية التي كانت تعمل بسياسة الانفتاح التام.

ثالثاً: إعادة تصدير السلع التي تقوم إرتريا باستيرادها من الخارج بالعملة الحرة إلى إثيوبيا بالبرّ الإثيوبي.

رابعاً: حرمان المستثمرين الإرتريين من الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية التي خصصت للمواطنين الإثيوبيين وحرم منها إلى جانب الإرتريين الإثيوبيون من أصول إرترية.

خلاصة الأمر، أن الاتهامات الإثيوبية لإرتريا باستغلال الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين للعمل على الهيمنة على الاقتصاد الإثيوبي، بغض النظر عن مدى صحتها، يجب ألا ينظر إليها بأنها مجرد محاولة من جانب إثيوبيا لتبرير تصعيد حرب الحدود بين الجانبين. فالواضح أن السياسة الإثيوبية في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بخطوات حماية المنتجات الإثيوبية، قد قامت أساساً على المخاوف الناتجة عن ما ترى فيه إثيوبيا استهدافاً إرترياً لاقتصادها. وكما أشرنا أعلاه فإن اللجنة التي كونت في نهاية عام 1996م كانت قد أشارت في تقريرها الختامي إلى بيت الداء، إلا أن الحكومتين لم تتمكنا من تجاوز الأزمة مما أدى إلى تعميقها وانعكاسها على العلاقات الثنائية عموماً.

كانت مسألة المنفذ للبحر ولا زالت تمثل قلقاً دائماً لحكام إثيوبيا، وتعتبرمحاولات الإمبراطور يوهانس في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي لتأمين هذه المنافذ من أهم المساعي الإثيوبية في هذا الصدد. فقد كانت محادثات الإمبراطور مع السلطات البريطانية تدور أساساً حول حق إثيوبيا في استغلال ميناء مصوع الذي كان المصريون يسيطرون عليه في ذلك الوقت. لم ينجح الإمبراطور في البداية في مسعاه وذلك لتخوف المصريين من استغلال الميناء لاستيراد السلاح بواسطة إثيوبيا التي كانت تنازعهم السيادة على الساحل الإرتري. غير أن أوضاع الجيش المصري المتدهورة في السودان في أعقاب الثورة المهدية وحاجة حكومة الخديوي لإخلاء قواتها في شرق السودان عن طريق إثيوبيا أتاحت

للإمبراطور فرصة مواتية لتحقيق مبتغاه. لذلك فقد اشتمل الاتفاق الذي وقع بين الحكومتين البريطانية والإثيوبية في 1884 على فقرة تشير صراحةً إلى حق إثيوبيا في استغلال ميناء مصوع بحرية تامة تحت الحماية البريطانية بما في ذلك حق استيراد السلاح.[30]

كان الحل الذي لجأ له الإمبراطور هيلاسلاسي منتصف القرن العشرين للوصول إلى الشواطئ الإرترية على البحر الأحمر أكثر حدةً وحسماً، حيث قام بإلغاء النظام الفيدرالي، وأعلن إرتريا بما في ذلك الموانئ التابعة لها مقاطعة إثيوبية تحت حكم العرش الإمبراطوري. وبذلك تمكنت الحكومة الإثيوبية من السيطرة التامة على مينائي عصب ومصوع الاستراتيجيين، وقد كان ميناء مصوع لاحقاً مسرحاً لواحدة من أهم معارك حرب التحرير الإرترية. أعلنت الحكومة الإثيوبية مراراً وتكراراً خلال الجولة الأخيرة من الحرب بين البلدين في مايو/يونيو 2000م أنها لا ترغب في احتلال ميناء عصب، غير أن المعارك الضارية التي دارت على القطاع الشرقي من الحدود بين البلدين والدعوات العديدة من جانب قوى المعارضة في إثيوبيا للمطالبة بالميناء جعلت الإرتريين على يقين بأن المدينة مستهدفة من جانب القوات الإثيوبية.

ظلت النظرة الإرترية لإثيوبيا عموماً ولإقليم التقراي المتاخم بصفة خاصة تتميز بالكثير من التعالي، فقد تطابقت كلمة "عقامي" في اللغة الإرترية مع التخلف الشديد والفقر. ويبدو أن الكلمة قد التصقت في البداية بالقادمين من إقليم "عقامي" في التقراي بحثاً عن العمل في المزارع والمصانع الإرترية، ثم أصبحت بعد ذلك تطلق على الإثيوبيين عموماً. وقد تزايد هذا الإحساس عند الإرتريين بسبب النهضة

30 - Harold G. Marcus, op.cit. p. 81



الاقتصادية التي شهدتها بلادهم في عهد الاستعمار الإيطالي حيث أصبحت أسمرا مركزاً إدارياً واقتصادياً وسياسياً للمستعمرات الإيطالية في القرن الإفريقي، بينما ظلت إثيوبيا في حالة من التخلف بسبب عدم احتكاكها بمراكز النهضة الصناعية في أوربا. لذلك فقد سبب الاحتلال الإثيوبي بعد إلغاء النظام الفيدرالي جرحاً عميقاً للكرامة الإرترية فقد كان الإرتريون يكررون دائماً أن حالتهم تختلف عن غيرها، فعلى عكس التجربة الاستعمارية الحديثة في إفريقيا وأنحاء أخرى من العالم فإن الدولة المتخلفة "إثيوبيا" هي التي تقوم باستعمار الدولة الأكثر تقدماً "إرتريا". كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الأمر على كل أوجه العلاقات بين الشعبين سواء أن كان ذلك في شكل أفعال أو ردود أفعال.

صبغت هذه الحالة الذهنية العلاقة التي قامت بين الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا والجبهة الشعبية لتحرير التقراي خلال فترة النضال كما أشرنا أعلاه، وقد تعقدت الأمور بصورة أكبر عندما حاول الرئيس أسياس أفورقي أن يلعب دور "الأخ الأكبر" في العلاقة بين البلدين بعد الاستقلال. وهو الدور الذي أقلق بعض القوى العظمى وكان من الطبيعي أن يرفضه الإثيوبيون بسبب التباين الواضح في حجم الدولتين. عليه فقد اتهم الكثير من المعارضين في إثيوبيا رئيس الوزراء ملس زيناوي بالخضوع لإرتريا وذلك في مسألتين مهمتين هما الموافقة على استقلال إرتريا دون الحصول على ضمانات كافية لتأمين منفذ إلى البحر، وتوقيع اتفاقيات التكامل بين البلدين التي كانت تكرس الهيمنة الإرترية على الاقتصاد الإثيوبي. ولا زالت بعض الأصوات الإثيوبية المعارضة تقول بأن الرئيس الإرتري كان يعتقد أن علاقته الأبوية مع الحركة الشعبية لتحرير التقراي خلال أيام النضال ستتيح له الفرصة للسيطرة على الاقتصاد الإثيوبي، باعتبار أن نظام الحكم القائم في أديس

أبابا هو مجرد نظام تابع له. قد يكون من الصعب الربط المباشر بين هذه الذهنية السائدة وسط القيادة في البلدين والحرب التي قامت بينهما في 1998م، إلا أن مجرد وجود مثل هذه الحالة الذهنية ساعد ولا شك في زيادة الاحتقان بين القيادتين وساهم في تعقيد الأمور عندما بدأت المشاكل تطل برأسها.

مع استمرار الحرب بدأت إرتريا، إما لقناعة حقيقية أو بغرض استنفار الجماهير، تتحدث عن استهداف إثيوبيا لاستقلال إرتريا وشاع التعبير الذي يقول "إن الحرب هي حرب وجود وليست حرب حدود". تقول الدعاية الإرترية إن الهدف الأول من الحرب هو تهديد استقلال البلاد وتدلل على ذلك بالموقف المناهض لاستقلال إرتريا من جانب العديد من القوى السياسية الإثيوبية خاصة في أوساط الأمهرا. يروي صاحب كتاب "حوار البندقية" عن الرئيس أسياس أفورقي في حوار أجرته معه مجلة "هيويت" الناطقة بلغة التقرنجة قوله، "هناك رأي واسع بأن الخلاف الحالي ليس خلافاً على الحدود، وإنما يتعلق بموقف معين من استقلال إرتريا، (فالوياني) حتى ظهور العملة الإرترية لم يكونوا مقتنعين باستقلالنا، ولذلك ظهرت كل هذه المشاكل على السطح حالما أصدرنا عملتنا الوطنية (النَقْفَة)". [31] كما يروي نفس الكاتب عن السيد عبد الله جابر مسئول الشؤون التنظيمية بالجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة قوله في مقابلة مع صحيفة "الاتحاد" الإماراتية رداً على سؤال حول مدى صحة القول بأن استقلال إرتريا منحة من إثيوبيا حيث أجاب قائلا: "لا ... إطلاقاً، مجموعة التقراي الحاكمة في إثيوبيا لم تكن في قرارة نفسها موافقة

---

31 - فتحي الضو محمد، مصدر سابق، صفحة 123

على استقلال إرتريا، كما أننا لم ننتظر موافقتها، فقد تم تحرير إرتريا بطـرد كـل الجيوش الإثيوبية وحسمنا الموضوع عسكرياً في عام 1991م". [32]

ترددت مثل هذه الأقوال كثيراً خلال الجولات الثلاث للحـرب بـين البلـدين بالرغم من تأكيد الجانب الإثيوبي بأنه لا يعمل على تهديد استقلال إرتريا. وكمثـال لهذا التأكيد ما ذكره رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي لبعثة مجلس الأمن التـي زارت البلدين في يناير 2002م. حيث روى عنه أنه مع إدراكه لمعارضة بعـض قطاعات الشعب الإثيوبي، إلا أنه لم يكن نادماً على القرار الذي اتخذه بتأييد استقلال إرتريا ولن يندم في المستقبل. غير أن هذا لا ينفي بالطبع أن إثيوبيا سـتكون فـي غاية السعادة بزوال النظام الإرتري الحالي، وأنها تسعى جاهدة إلى إسقاطه وذلـك بمحاولة زعزعة استقراره بكل السبل بما في ذلك الدعم المعلن للمعارضة المسلحة. ولا شك كذلك في أن إثيوبيا ترغب في وجود نظام موالٍ لها في أسمرا، وهو الأمر الذي ينظر إليه مسئولو الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة بأنه رغبة في مصادرة استقلال إرتريا وإن استمر هذا الاستقلال بصورة شكلية. كما أن دعايـة الحـزب الحاكم تربط ربطاً وثيقاً بين وجوده في الحكم واستقلال إرتريا وتقول إن أي تهديد لحكم الحزب يعتبر تهديدا لاستقلال إرتريا وهو أسلوب تلجأ لـه عـادة الأنظمـة المتسلطة لإغلاق الطريق أمام أي رأي مخالف وذلك بوصمه بالخيانة للوطن.

من جهة أخرى، فإن بعض المحللين السياسيين يـضعون الحـرب الإثيوبيـة الإرترية في إطار استراتيجية الحزب الحاكم في أرتريا لتحقيق الوحـدة الوطنيـة داخل البلاد. يقول هؤلاء إن إرتريا لا تتفرد بوجود مجموعة عرقية بعينهـا فكـل المجموعات التي تتكون منها الأمة الإرترية تمتد عبر الحدود للدول المجاورة. لذلك

---

32 – نفس المصدر، صفحة 124

وسعياً نحو تأكيد تفرد إرتريا فقد دخلت الحكومة الإرترية في عدد مـــن الحــروب المحدودة مع كل جيرانها تقريباً، وذلك بهدف قطع الصلات بين مجموعاتها العرقية المختلفة وامتداداتها في دول الجوار، ويشيرون في هذا الصدد لصراعات إرتريا مع كل من السودان وإثيوبيا وجيبوتي وحتى اليمن عبر البحر الأحمر. يقـول الباحـث برهاني ولدغبرائيل أنه بالرغم من حقيقة المـشاكل الاقتـصادية والحدوديـة بـل والشخصية بين إرتريا وإثيوبيا، إلا أن العمل من أجل توحيـد مكونـات الـشعب الإرتري في وحدة وطنية راسخة كان من الأسـباب المهمـة وراء اللحـرب مـع إثيوبيا.[33]

كما هو الحال بالنسبة لكل الأحداث السياسية الكبرى فإن العديد من العوامل قد تفاعلت لتقود إلى النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإرتريا في مايو 1998م، وكنتيجـة لذلك فقد تعدت المشكلة النزاع الحدودي لتصبح حرباً شاملة بـين البلـدين. وكمـا سنرى فيما يلي من فصول فإن الحرب شملت كل أوجه العلاقات بين البلدين حتـى سادت بينهما قطيعة تامة، لم ينج منها حتى التمثيل الدبلوماسي الذي اسـتمر فـي العاصمتين لفترة قصيرة قضاها محاصراً بالدرجة التي جعلت وجوده غير محسوس وعديم الفائدة، مما حدا بالدولتين لإغلاق سفارتيهما في العاصمتين بينما اسـتمرت إرتريا في الاحتفاظ بممثليتها الدائمة في الاتحاد الإفريقي.

بذلت خلال الأعوام الأربعة التي تلت اندلاع الحرب العديد من الجهود لتحقيق السلام وإصلاح ذات البين، وإن كانت هذه الجهود قد نجحت فـي توقيـع اتفـاق الجزائر للسلام بين البلدين في ديسمبر من عام 2000م، فإن ذلك لم يتم إلا بعد أن

33 - Berhane Woldegabriel, "A War for National Unity", in Leenco Lata (ed), The Search for Peace: The Conflict Between Ethiopia and Eritrea. Proceedings of Scholarly Conference held on the Ethiopian Eritrean Conflict. Held in Oslo, Norway, 6 – 7 July 2006

تكبد الجانبان خسائر بشرية ومادية فادحة أعادت نكأ جراح حرب التحرير وتركت في النفوس مرارة يصعب تجاوزها. يشك الكثير من المراقبين في أن يرى المستقبل تطبيعا للعلاقات بين البلدين، ولعل مما يدعم هذا الشك قول الرئيس أسياس أفورقي في حديث له مع أجهزة الإعلام المحلية بعد ستة أشهر من اندلاع الحرب، عندما سئل عن مستقبل العلاقات مع الجبهة الشعبية لتحرير التقراي حيث قال بصورة قاطعة: "... ومن يحلم بعودة هذه العلاقة، كما كانت عليه سابقا، فهو ساذج ويحلم بالمستحيل... أما مستقبل هذه العلاقة فقد انتهى تماماً وبشكل نهائي، والحديث عنها هو الحديث عن التاريخ والماضي وليس عن المستقبل".[34]

تطورات الحرب

تصدرت أخبار الحرب بين البلدين نشرات الأخبار في أجهزة الإعلام العالمية في مطلع مايو 1998م، عندما قامت القوات الإرترية بغزو منطقة بادمي الحدودية والتي كانت حتى ذلك الوقت تحت الإدارة الإثيوبية. وتقول تفاصيل الرواية الإثيوبية أن قوة إرترية دخلت دون سابق إنذار إلى منطقة بادمي، في الوقت الذي كانت فيه لجنة يرأس الجانب الإرتري فيها وزير الدفاع تعقد اجتماعاتها في العاصمة الإثيوبية بحثاً عن حل لمشكلة الحدود التي أخذت أبعاداً خطيرة في الأشهر السابقة، وعندما طلبت القوات الإثيوبية من القوة الإرترية العودة من حيث أتت أو تسليم أسلحتها بادرت الأخيرة بإطلاق النار. أما الرواية الإرترية لأحداث السادس من مايو 1998م فإنها تختلف اختلافا بيناً عن الرواية الإثيوبية حيث تقول بأن القوات الإثيوبية أطلقت النار على ستة من العسكريين الإرتريين الذين كانوا في مهمة سلام في المنطقة. لم يفسر الجانب الإرتري السبب الذي دعا لإرسال هذه

[34] "إرتريا الحديثة"، 1998/11/3

البعثة العسكرية السلمية في الوقت الذي كانت فيه لجنة الحدود على وشك الاجتماع في أديس أبابا بقيادة وزيري الدفاع، كما أنها لم تذكر ما إذا كان هناك تنسيق مسبق بين الجانبين لإتمام زيارة الوفد العسكري الإرتري لبادمي.

ولعل من الروايات الغريبة عن كيفية بداية الحرب ما أورده صاحب كتاب (حوار البندقية) وهو فيما يبدو يعكس وجهة نظر الجانب الإرتري عن بداية الصدام بين الجانبين، ويقول فيه: "بعد الدماء التي أريقت على الحدود، استفز الأمر اثنين من القادة العسكريين الإرتريين، فقاموا برد فعل تلقائي إذ حركوا وحداتهم العسكرية نحو بادمي يوم 1998/5/12م، وقاموا بطرد القوات الإثيوبية منها، وبسطوا سيطرتهم عليها تماماً، ومن ثم أبلغ القادة الميدانيون القيادة السياسية والعسكرية بما أقدموا عليه ونفذوه وأصبح أمراً واقعاً"[35]. يورد الكاتب هذه الرواية الغريبة بينما تشير كل قرائن الأحوال إلى طبيعة النظام الإرتري الذي يتميز بالمركزية الشديدة والقبضة القوية للرئيس أسياس أفورقي. لم يحاول الكاتب تفسير عجز القيادة السياسية والعسكرية في إرتريا عن معرفة نوايا قادتها الميدانيين الذين قاموا بتنفيذ خطتهم بعد ستة أيام كاملة من حادثة مقتل زملائهم. وهي في زمان لم يكن فيه للقيادة الإرترية همٌ سوى مسألة التطورات الخطيرة على الحدود مع إثيوبيا. كما أن الكاتب لم يورد ما يفيد بأن القادة الميدانيين المذكورين قد تعرضوا لأي مساءلة بالرغم من أن ما قاموا به يعتبر في العرف العسكري تمرداً غير مقبول من أي قيادة عسكرية أو سياسية ناهيك عن القيادة الإرترية ذات القبضة الحديدية على الأمور، خاصة وأن نتائج فعل هؤلاء العسكريين جاءت وبالا على القوات المسلحة الإرترية والبلاد عامة.

---

35 - فتحي الضو محمد، مصدر سابق، صفحة 196

تعود الرواية الإرترية الرسمية بحرب الحدود بين البلدين إلى يوليو 1997م عندما قامت القوات الإثيوبية بغزو قرية "عدي مروق" في القطاع الأوسط من الحدود بين البلدين وطرد الإدارة الإرترية المحلية وإقامة إدارة إثيوبية بديلة عنها، وقد فسرت إثيوبيا تصرفها عندئذ بأن قواتها كانت تطارد بعض العناصر المسلحة المعارضة للحكومة. بدا التبرير الذي قدمته الحكومة الإثيوبية وقتها واهيا إذ أن مطاردة العناصر المسلحة لا يمكن أن تبرر بأي حال من الأحوال احتلال المنطقة وتبديل الإدارة القائمة فيها. غير أن الأحداث اللاحقة كما سنرى أثبتت أن الموقف الإثيوبي لم يأت من فراغ فقد كانت الحكومة الإثيوبية ترى أن منطقة بَدًّا التي تقع فيها القرية تابعة لها، وقد انسحبت إرتريا في مرحلة من مراحل الجولة الثالثة من المنطقة.

لم تجد الحادثة المذكورة حظها من التغطية في أجهزة الإعلام العالمية إلا أنها كانت موضوع تبادل رسائل مهمة بين زعيمي البلدين. في وقت لاحق نشرت بعض المواقع الإرترية على الإنترنت ترجمة للرسائل التي تم تبادلها بين الرئيس أسياس أفورقي ورئيس الوزراء ملس زيناوي، وقد عكست هذه الرسائل الظروف المحيطة بميلاد الأزمة التي جاءت بداية لسلسلة من الحوادث قادت في النهاية إلى نشوب الحرب بين البلدين. تحدثت الرسالة التي بعث بها الرئيس أسياس أفورقي إلى رئيس الوزراء الإثيوبي بتاريخ 10 أغسطس 1997م عن حادثة دخول القوات الإثيوبية لقرية "عدي مروق". وقد أشار الرئيس في رسالته إلى أن الحدود بين البلدين لم يتم ترسيمها غير أنهم في إرتريا وعلى ضوء العلاقات الحميمة القائمة بين الشعبين لا يعيرون الأمر اهتماما، وأبدى الرئيس اندهاشه لاستعمال القوات الإثيوبية العنف في تدخلها في القرية قائلا بأن مشاكل الحدود يمكن حلها بهدوء

دون اللجوء لمثل الأسلوب الذي لجأت له القوات الإثيوبية. طلب الرئيس أسياس في نهاية الرسالة تدخل رئيس الوزراء ملس زيناوي لمنع أي تدهور في الأوضاع.

جاءت رسالة الرد من رئيس الوزراء الإثيوبي بدون تاريخ ولكنها حررت كما تشير قرائن الأحوال بين يومي 10 أغسطس وهو تاريخ رسالة الرئيس أسياس أفورقي الأولى و25 أغسطس تاريخ الرسالة التي رد بها الرئيس أفورقي على رئيس الوزراء زيناوي. تناولت رسالة رئيس الوزراء حادثة عدي مروق باقتضاب شديد حيث اكتفت فقط بالإشارة إلى أن الأراضي التي دخلتها قوات بلاده هي أراض إثيوبية لا يوجد حولها أي نزاع بين البلدين، وهو أمر قد يفسر التبرير الإثيوبي للحادث نفسه. المعروف أن إرتريا اضطرت للانسحاب من المنطقة خلال الجولة الثالثة من الحرب في عام 2000م، كما أن قرار لجنة تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين وضعها على الجانب الإثيوبي من الحدود.

ركزت رسالة رئيس الوزراء الإثيوبي بصورة أساسية على موضوع كان يشغل باله فيما يبدو ويتسبب في الكثير من التوتر وهو موضوع طرح العملة الوطنية في إرتريا للتداول، والاجراءات الخاصة بالتعامل التجاري بين البلدين ويبدو أن رئيس الوزراء كان غاضباً من عدم تعاون إرتريا فيما يتعلق بالضوابط الخاصة بالنقد الأجنبي والتي قررت إثيوبيا تطبيقها. ورغم أن الرئيس أفورقي حاول في رده طمأنة رئيس الوزراء إلا أن الواضح أن البلدين لم يكونا على توافق في هذا الأمر. ففي الوقت الذي كانت إثيوبيا تستعجل فيه الأمور فإن إرتريا كانت ترى ألا داعي للعجلة خاصة وأن "قرارات متعجلة في هذا الشأن قد تقود إلى مشاكل في المستقبل" على حد قول الرئيس أفورقي. من ناحية أخرى، فقد أوضحت الرسالة أن الرئيس لا يوافق رئيس الوزراء بأن المناطق التي دخلتها القوات

الإثيوبية مناطق غير متنازع عليها، لذلك فإنه لا يفهم طرد القوات الإرترية التي كانت في المنطقة وتصفية الإدارة المحلية هناك. لم يستجب الرئيس أفورقي للإقتراح الإثيوبي بأن يتدخل الزعيمان بصورة شخصية لحسم موضوع الحدود واكتفى باقتراح لجنة يرأسها من الجانب الإرتري وزير الدفاع ويمثل فيها جهاز الأمن والحزب. بالرغم من أن الرسائل المتبادلة كانت من ناحية شكلية ودية للغاية حيث تبدأ بمخاطبة الجانب الآخر بالرفيق أو الأخ، إلا أنها أثارت قضايا غاية في الحساسية كالسيادة والحدود والاقتصاد والتي يقول الكثير من المراقبين أنها كانت السبب الحقيقي وراء الحرب المريرة بين البلدين.

من ناحية أخرى، فقد أولى الجانب الإرتري أهمية خاصة لخريطة يقول إن السلطات الإثيوبية أصدرتها في أكتوبر 1997م لإقليم التقراي المتاخم لإرتريا. ويقول الإرتريون إن الخريطة ضمت أجزاء واسعة من الأراضي الإرترية لإقليم التقراي الإثيوبي مما يؤكد النوايا التوسعية لإثيوبيا انطلاقا من استراتيجيتها الرامية لخلق دولة "تقراي الكبرى". ومع أن النزاع حول قرية "بادمي" كان هو الشرارة التي أشعلت الحرب، إلا أن الخريطة التي أشار لها الجانب الإرتري تحتوي مواقع أخرى في القطاع الأوسط من الحدود بين البلدين، هذا فضلاً عما يشاع عن مطامع إثيوبية في الحصول على منفذ إلى البحر الأحمر. استغلت الحكومة الإرترية هذه الخريطة في حملاتها الإعلامية ضد الحكومة الإثيوبية خلال جولات الحرب الثلاث.

مما لا شك فيه أن تحديد من هو الذي أطلق الطلقة الأولى أو من هو المسئول عن نشوب الحرب يعد من أصعب الأمور، كما إنه قد لا تكون له أهمية تذكر، علماً بأن الحروب تقع دائما نتيجة لسلسلة من الأحداث التي تسبقها. ومع أن

التحقيق في الأحداث لتحديد من الذي بدأ الحرب كان من أول المطالب الإرترية، إلا أن الرئيس أسياس يقول في لقاء له مع أجهزة الإعلام المحلية بعد صدور قرار لجنة الحدود في 13 أبريل 2002م أنه لا يرى ضرورة لذلك.[36] ولعل الرئيس يقصد بذلك أن قرار لجنة تخطيط وترسيم الحدود الذي يضع قرية "بادمي" المتنازع عليها تحت السيادة الإرترية يعني ضمنياً أن إثيوبيا هي البادئة بالحرب لاحتلالها أراضٍ إرترية. غير أن قرار لجنة التعويضات المنشأة بموجب اتفاق السلام نفسه جاء لاحقاً ليلقي باللائمة على إرتريا في حادثة بادمي التي كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت الحرب وذلك عندما طالب الجانب الأرتري بدفع تعويضات عن ذلك الهجوم.

استمرت الحرب بين البلدين لثلاث جولات متتالية بدأت الأولي منها في مايو 1998م، والثانية في فبراير 1999م، والثالثة في مايو 2000م. ولم تكن الفترات التي أعقبت كل جولة من هذه الجولات سوى هدنة يلتقط خلالها الطرفان أنفاسهما استعداداً للجولة التالية من الحرب. وقد نشطت جهود الوساطة الدولية والإقليمية خلال هذه الفترات كما سنرى لاحقا على أمل استغلال فترة الهدوء الحذر لتحقيق شئ من التقدم في مسيرة السلام بين البلدين. كانت الجولة الأولى هي أقصر هذه الجولات، إذ أن الجانبين لم يكونا على استعداد لحرب طويلة فيما يبدو. وقد أخذتهما الأحداث المتصاعدة على حين غرة عندما تطور النزاع الحدودي المحدود حول قرية بادمي إلى مواجهة عسكرية شاملة انتهت بنصر واضح للقوات الإرترية التي تمكنت من احتلال القرية والإقليم الذي كان حتى ذلك الوقت تحت الإدارة الإثيوبية.

---

36 - " إرتريا الحديثة " ، 2002/4/17



كانت الفترة التي أعقبت الجولة الأولى من الحرب عبارة عن حوار للطرشان حيث كانت إثيوبيا تصر على انسحاب إرتريا إلى حدود السادس من فبراير 1998 قبل الدخول في أي مفاوضات للسلام، بينما كانت إرتريا تصر على وقف إطلاق النار دون انسحاب قواتها من المناطق المتنازع عليها، باعتبار أن ذلك كان كافياً لبداية المفاوضات والعمل في النهاية نحو تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين. وسنتناول جهود السلام لاحقا بشئ من التفصيل في ذلك الجزء من الكتاب الخاص بهذا الأمر.

بعد أن يئست إثيوبيا من استجابة إرتريا لمطلبها بدأت في إعداد قواتها المسلحة لجولة أخرى حاسمة من الحرب تتمكن خلالها من استرداد الأراضي التي احتلتها إرتريا خلال الجولة الأولى. وتقول بعض المصادر إن إثيوبيا صرفت ما يعادل المليار دولار أمريكي على إعادة بناء قواتها في الوقت الذي كانت البلاد تعاني فيه من آثار الجفاف الذي أصاب الكثير من أقاليمها. كما قامت الحكومة الإثيوبية بإعادة استيعاب بعض الجنود المسرحين من قوات النظام السابق تحت قيادة منقستو هايلي مريم للاستفادة من خبراتهم في الحرب ضد إرتريا. من جانبها فإن إرتريا ركزت على دعم سلاح الطيران الوليد وذلك بشراء طائرات من طراز ميغ 29، وكميات من الأسلحة من دول المعسكر الشرقي المنهار. ويبدو أن إرتريا ظلت تتسلح حتى بعد نهاية جولات الحرب الثلاث، حيث أوردت صحيفة "إرتريا الحديثة" في عددها الصادر بتاريخ 28 أغسطس 2003م تصريحات للرئيس أفورقي نقلاً عن إحدى الفضائيات اللبنانية قال فيها إن بلاده تمتلك من السلاح ما يكفي خمس دول. وتقول بعض المعلومات أن إرتريا ظلت تتلقى السلاح أو الدعم المالي الذي يمكنها من الحصول عليه من بعض الدول في الشرق الأوسط، وقد نفى

الرئيس أفورقي في المقابلة التلفزيونية أعلاه أن تكون بلاده تتلقى سلاحا من إسرائيل.

بدا الرئيس اسياس أفورقي في أعقاب الجولة الأولى من الحرب واثقاً من قدرات بلاده العسكرية، وهي الفترة التي أطلق خلالها تصريحه الشهير الذي شبه فيه احتمال انسحاب قواته من بادمي باحتمال "عدم شروق الشمس في الصباح" كناية عن الاستحالة. وفي لقاء له مع أجهزة الإعلام المحلية في نوفمبر 1998م تحدث الرئيس بتهكم شديد عن تصريحات المسؤولين الإثيوبيين التي أشاروا فيها أنهم اكملوا استعداداتهم لخوض جولة ثانية من الحرب. يقول الرئيس أسياس: " أما فيما يتعلق بأنهم (الإثيوبيون) سيختارون المكان والزمان المناسب فلست أدري إن كان الزمن الذي اختاروه للمعركة بعد عام 2000 ... لقد مر موسم الأمطار الذي كانوا ينتظرون انقضائه، ولا أستطيع أن أفهم ماذا ينتظرون". [37] ظهر الرئيس وكأنه يدعو إثيوبيا للمنازلة إذ يقول في ذات المقابلة: " فزمرة "وياني" لا تملك خيارات أخرى سوى خوض الحرب... ولن تجديها أساليب المراوغة والبحث عن المبررات والذرائع". [38] بل إن الرئيس بدا وكأنه يتحرق لبدء الجولة الجديدة من القتال إذ يقول: "وفي هذه الحالة فنحن على أهبة الاستعداد، ونستطيع أن نستضيف ضيوفنا بالشكل اللائق". [39]

بدأت الجولة الثانية من الحرب في السادس من فبراير 1999م بهجوم كبير من جانب القوات الإثيوبية على كل جبهات القتال في القطاعات الثلاثة الغربي والأوسط

---

37 - إرتريا الحديثة، 1998/11/3

38 - نفس المصدر



39 - نفس المصدر



والشرقي. ولكن القوات الإثيوبية ما لبثت أن ركزت جهودها على القطاع الغربي وأطلقت على حملتها اسم "عملية غروب الشمس"، في إشارة واضحة لتصريحات الرئيس أسياس أفورقي التي تباهى فيها بقوته وأطلق خلالها تصريحه الذي أشرنا إليه أعلاه. كان من الطبيعي أن تركز القوات الإثيوبية على القطاع الغربي حيث تقع قرية بادمي المتنازع عليها والتي سبق أن احتلتها إرتريا خلال الجولة الأولى من القتال، وقد كان هدف إثيوبيا المعلن حتى ذلك الوقت هو إعادة سيطرتها على القرية والإقليم من حولها وطرد القوات الإرترية من هناك. وربما كان الهجوم الموسع على القطاعات الثلاثة هو محاولة لتشتيت الجهود الإرترية لعلم إثيوبيا بأن القطاع الشرقي حيث توجد ميناء عصب والقطاع الأوسط حيث يسهل الهجوم على العاصمة أسمرا لقرب الحدود يمثلان مواقع استراتيجية لا يمكن لإرتريا أن تتهاون في الدفاع عنها. من ناحية أخرى، فإن المصادر الإرترية تقول إن تركيز إثيوبيا على القطاع الغربي جاء نتيجة لنصيحة بعض القوى الدولية التي أمدت إثيوبيا بخرائط جوية صورت من الفضاء الخارجي توضح نقاط الضعف في الدفاعات الإرترية ولا شك أن المصادر المذكورة كانت تشير للولايات المتحدة الأمريكية وإن لم تصرح بذلك. كما سرت شائعات قوية عن وقوع حالات من الخيانة في صفوف القوات الإرترية في ذلك القطاع. كانت الحصيلة النهائية لعملية "غروب الشمس" هي أن القوات الإثيوبية استطاعت إجلاء القوات الإرترية من إقليم بادمي بالكامل، وقد اضطرت الحكومة الإرترية للاعتراف بهذه الهزيمة في بيان نادر يعتبر مفارقة واضحة للتقاليد العسكرية الإرترية منذ أيام النضال من أجل الاستقلال.

بدأت الحكومة الإرترية إعداد شعبها منذ نهاية فبراير لتقبل الحقيقة المرة بانسحاب القوات الإرترية من منطقة بادمي. صدر في البداية بيان يشير إلى أن

قوات العدو أحرزت تقدما مما اضطر القوات الإرترية إلى أن تجري بعض التعديلات في الخطوط الدفاعية لإلحاق خسائر أكبر بالعدو. ثم أصدرت وزارة الدفاع بياناً آخر بتاريخ 27 فبراير جاء فيه: "ونود أن نوضح للشعب الإرتري في هذه المرحلة التي نتحمل فيها العهد والمسئولية التاريخية بأننا وأياً كانت الأسباب وإن اخترنا أن نتراجع إلى الخلف ونجري تغييرات ملائمة في خطوطنا الدفاعية فإننا لم نتكبد أية خسائر ذات شأن" [40]، ولم ينس البيان بالطبع أن يشير إلى خسائر كبيرة في صفوف القوات الإثيوبية المهاجمة. وقد دأبت الحكومة الإرترية على ترديد هذه النغمة في معظم بياناتها خلال الجولتين الأخيرتين من الحرب لعلمها فيما يبدو بمدى الحساسية التي يقابل بها الشعب الإرتري أخبار استشهاد شبابه بعد ما قدم من تضحيات خلال حرب التحرير، التي ظن الكثيرون أن أيامها مضت إلى غير رجعة.

بعد أسبوعين تقريباً من نشر ذلك البيان وبتاريخ 10 مارس أصدرت الخارجية الإرترية بياناً يؤكد بصورة لا لبس فيها انسحاب القوات الإرترية من الإقليم جاء فيه "أن الجنود الإرتريين ومنذ 27 فبراير 1999 قد تم نقلهم من بادمي وضواحيها التي تحتلها إثيوبيا حالياً" [41]. كما أشار البيان إلى موافقة إرتريا على إعادة انتشار القوات في كافة المناطق المتنازع عليها على طول خط الحدود بين البلدين، وهو الطلب الذي أصرت عليه إثيوبيا كمدخل لمحادثات السلام وظلت إرتريا ترفضه منذ احتلال قواتها لإقليم بادمي في فبراير 1998م.

---

40 - إرتريا الحديثة، 1999/3/2

41 - إرتريا الحديثة، 1999/3/11

كانت هزيمة إرتريا وانسحابها من إقليم بادمي وقبولها بإعادة نشر قواتها مؤشراً واضحاً إلى أن إثيوبيا قد تمكنت من تحقيق ما تريد، على الأقل بالنظر إلى تصريحات مسئوليها في الفترة منذ مايو 1998م. وقد كان البعض يرون أن الظروف قد تهيأت لنجاح المبادرات السلمية خاصة وأن إرتريا وتحت وطأة الهزيمة قد قبلت أخيراً بمبادرة منظمة الوحدة الإفريقية. غير أن إثيوبيا فاجأت الجميع عندما شككت في نوايا إرتريا وأبدت رغبة في استمرار الحرب، وقد اتضح فيما بعد أن لإثيوبيا أهدافاً أخرى لم تعلن عنها إلا لاحقاً من بينها تحجيم القوات المسلحة الإرترية بحيث لا تشكل في المستقبل أي تهديد لجيرانها.

من الواضح أن أخطاء عديدة رافقت إدارة الجولة الثانية من الحرب مما أدى إلى هزيمة القوات الإرترية في القطاع الغربي المتنازع على جانب منه. لم تكن بداية الجولة في حد ذاتها مفاجأة بالنسبة لإرتريا فقد أصدرت وزارة الشؤون الخارجية بياناً في 12 يناير 1999م تشير فيه إلى أن المعلومات التي توفرت لها من مصادر غربية تؤكد أن إثيوبيا ستقوم بهجوم واسع على ثلاث جبهات في الفترة بين منتصف يناير ومنتصف فبراير، وقد وقع الهجوم فعلاً في السادس من فبراير. وقد اعترف الرئيس أسياس بعد شهر من بداية الجولة الثانية بوقوع أخطاء وإن رفض أي حديث عن محاسبة المتسببين في هذه الأخطاء حيث قال في مقابلة له مع التلفزيون الإرتري: "أما الوجه الثاني فهو ما دارت معاركه في محور مرب – سيتيت. وتقييمنا لمعارك هذا المحور كانت هناك بعض الأخطاء والنواقص... أما الحديث عن تلك الأخطاء والنواقص الآن فهو سابق لأوانه" [42]. وكما سنرى لاحقاً فإن رفض محاسبة المتسببين في الهزيمة كان هو موقف الرئيس أفورقي أيضاً في



42 - إرتريا الحديثة، 1999/3/16

أعقاب الجولة الثالثة للحرب مما تسبب في أخطر إنشقاق يتعرض له التنظيم الحاكم منذ قيام الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في فترة النضال ضد الاحتلال الإثيوبي.

سادت بعد نهاية الجولة الثانية من الحرب حالة من التوتر والترقب، وقد تميزت تلك الفترة بحالة من اللاحرب واللاسلم. وقد كان من الواضح أن أرتريا كانت الأكثر تضرراً بعد أن فقدت كل المكاسب التي حققتها أثناء الجولة الأولى من الحرب والتي تمكنت خلالها من انتزاع بادمي من أيدي الإثيوبيين. وقد كانت هذه الهدنة غير المعلنة والتي استمرت لأكثر من عام فرصة للوسطاء للتحرك نحو تحقيق السلام بين الطرفين. غير أن الجانبين لم يكونا جاهزين بعد للحديث عن السلام فاستمرت المماطلات عند الحديث عن جهود السلام خلال هذه الفترة، والتي تبدلت فيها المواقف بصورة درامية بسبب التحول الكبير في موازين القوى. إلا أن هذا التحول كان فيما يبدو سبباً في الجمود الذي أصاب العملية السلمية التي قادها الاتحاد الإفريقي.

جاءت الجولة الثالثة من الحرب في مايو ويونيو 2000م الأطول والأكثر عنفا وقد خلفت من الدمار ما لم تخلفه الجولتان السابقتان، وقد تحولت الحرب في هذه الجولة من نزاع حدودي بسيط إلى حرب شاملة سعى فيها كل جانب إلى إلحاق أكبر الأذى بالجانب الآخر. بدأت الجولة بهجوم مباغت من جانب القوات الإثيوبية على القطاع الغربي من الحدود، ويبدو أن القوات الإرترية لم تكن تتوقع الهجوم الكاسح الذي استطاع أن يخترق دفاعاتها القوية في ظرف ساعات قليلة، حتى شاع مرة أخرى الحديث عن حالات من الخيانة في صفوف القيادات العسكرية الإرترية. ويرى الكثير من المراقبين أن الهجوم المباغت كشف دون أدنى شك عن وجود خلل واضح في عمل جهاز المخابرات الإرتري، على عكس الجولة الثانية التي توفرت

عندها المعلومات عن النوايا الإثيوبية والتي خسرتها إرتريا بسبب الثقة المفرطة التي قادت إلى التعامل مع تلك المعلومات بشئ من الاستخفاف.

شمل الهجوم الإثيوبي القطاع الأوسط من الحدود إلا أن الواضح هو أن القوات الإثيوبية كانت تتقدم بسرعة أكبر في الجبهة الغربية، إذ لم يمض أسبوع واحد حتى كانت بارنتو عاصمة إقليم القاش/بركة أكبر الأقاليم الإدارية في إرتريا قد سقطت في أيدي القوات الإثيوبية. سبق سقوط بارنتو العديد من الأخبار المسربة من الجانبين في إطار الحرب النفسية بينهما، فقد أشيع في أيام الحرب الأولى أن القوات الإرترية تمكنت من الالتفاف على القوات الإثيوبية التي اخترقت الدفاعات الإرترية، وأن أحد كبار المسئولين الإرتريين يوجد في ساحة المعركة للتفاوض حول استسلام عشرات الآلاف من القوات الإثيوبية المحاصرة. أما من الجانب الإثيوبي فقد راجت الكثير من المعلومات عن انسحاب القوات الإرترية بآلاتها الثقيلة نحو الحدود السودانية الإرترية في إقليم شمال البحر الأحمر، وأن القيادة الإرترية تتوقع حرب عصابات طويلة الأجل مما جعلها تفكر في اللجوء للمناطق الجبلية النائية في شمال غرب البلاد. وقد تأكد الجزء الأخير من هذه المعلومة في تصريحات لاحقة لبعض المسئولين الإرتريين.

اعترفت إرتريا بسقوط مدينة بارنتو في بيان صادر عن وزارة الخارجية جاء فيه: "وبما أن مواصلة مهمة التصدي تتطلب أن نختار نحن ما يلائمنا من مواقع لإنجاز هذه المهمة وهو أسلوب غير جديد على شعبنا وجيشنا وقد دأبنا على تطبيقه في مختلف الظروف والمراحل حيث كنا نتخلى عن بعض المواقع بعد استنزاف قاس لطاقات العدو وبناء على هذه التجربة التي أكدت فعاليتها قررنا الانسحاب من



مدينة بارنتو في هذه المرحلة من عملية تطور المواجهة" [43]. كان سقوط بارنتو عاصمة إقليم القاش/ بركة أكبر الأقاليم الإرترية مساحة بعد أقل من أسبوع من بداية المعارك لطمة قوية للجيش الإرتري، وتوالى بعد ذلك انسحاب القوات الإرترية عن المزيد من المواقع في القطاع الغربي فسقطت كل من تسني وعلى قدر في أيدي القوات المهاجمة، كما تم إخلاء المدنيين من عدد آخر من القرى والمدن. بدا في الأيام الأولى من الحرب وكأن القوات الإثيوبية تتقدم نحو أسمرا غير أن حظ القوات الإثيوبية لم يكن وافراً في القطاعين الأوسط والشرقي حيث واجهت مقاومة عنيفة من جانب القوات الإرترية. ولا تخفى بالطبع أهمية هذين القطاعين الاستراتيجية كما ذكرنا آنفاً، وقد تعطل كثيرا من تقدم القوات الإثيوبية ووقعت في صفوفها خسائر كبيرة.

ورغم أن الاستراتيجية العسكرية الإرترية بالتركيز على القطاعين الشرقي والأوسط قد أثبتت جدواها، إلا أن بعض الململة بدأت في أوساط سكان القطاع الغربي من المسلمين الذين اتهموا الحكومة بالتخلي عن مناطقهم التي تحملت العبء الأكبر من الهجوم الإثيوبي في سبيل الدفاع عن المرتفعات حيث تقيم أغلبية المسيحيين. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتحمل فيها القطاع الغربي عبء الحرب فقد تحمل كذلك عبء حرب التحرير لثلاثين عاماً، في حين يرى بعض سكان القطاع الغربي أن المرتفعات هي المستفيد الأول من استقلال البلاد حتى الآن.

وضح جلياً أن استراتيجية إثيوبيا اختلفت في هذه الجولة عن سابقاتها حيث أعلن مسئولوها صراحة أنهم يهدفون إلى قصم ظهر القوات المسلحة الإرترية حتى

---

43 - إرتريا الحديثة، 2000/5/18

لا تشكل تهديداً مستقبلياً لهم أو لغيرهم في المنطقة، لذلك فإن تجنب القوات الإرترية للمواجهة كان فيما يبدو محاولة لإحباط النوايا الإثيوبية. وقد تأكد ذلك في تصريحات للرئيس أسياس لبعض زواره الأجانب قال فيها أن القوات الإرترية لم تفقد الكثير من رجالها وعتادها بينما تكبدت القوات الإثيوبية خسائر كبيرة للغاية. من ناحيتها كانت السلطات الإرترية ترى أن الهدف الأساسي من الهجوم الإثيوبي هو السعي إلى إعادة استعمار إرتريا، وقد وضح ذلك جلياً في بيان الخارجية الإرترية السابق ذكره والذي يقول في إحدى فقراته ما يلي: "من المعلوم أن زمرة وياني قد بدأت ولا زالت منذ يوم الجمعة الفائت (2000/5/12م) تشن عدوانها الغاشم الذي يهدف إلى **إلغاء الكيان والسيادة الإرترية واحتلال التراب الإرتري وتدمير الشعب الإرتري** الذي تكن ضده هذه الزمرة أقصى درجات الحقد والكراهية". [44]

سرت على ضوء التقدم السريع للقوات الإثيوبية في ساحة المعركة شائعات كثيرة وجدت دعماً واضحاً من أجهزة الإعلام الإرترية تقول بأن إثيوبيا تخطط لاحتلال أسمرا في 24 مايو وهو اليوم الذي يصادف الذكرى التاسعة لتحرير المدينة بواسطة قوات الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا. ومضت الشائعات للقول بأن حكومة بديلة قد تم إعدادها في أديس أبابا لتسلم مقاليد الحكم في أسمرا بعد احتلالها بواسطة القوات الإثيوبية، وقد كانت هناك بعض الظواهر التي تؤيد هذه النظرية حيث كانت إحدى الطائرات ترابط في مطار أسمرا وقد سرت شائعة بأن الطائرة ستقوم بنقل القيادة الإرترية لموقع آخر في حالة سقوط العاصمة، كما أن بعض المسئولين الإرتريين بدأوا يرددون أنهم على استعداد للانسحاب والتحصن مرة

44- نفس المصدر

أخرى بالمرتفعات الشمالية، وبداية حرب عصابات جديدة كما حدث خلال حـرب التحرير الطويلة. وأياً كانت التكهنات فإن إثيوبيا لم تتمكن في النهاية مـن تحقيـق أهدافها المعلنة أو التي تكهن بها المحللون السياسيون سواء أن كان ذلـك بـسبب صمود القوات المسلحة الإرترية في القطاعين الأوسط والشرقي، أو بسبب تـدخل الولايات المتحدة الأمريكية كما أشيع في ذلك الوقت.

من الصعب التأكيد ما إذا كانت إثيوبيا كانت تعمل فعلاً من خلال هجومها على إسقاط الحكومة، خاصة وأن المسئولين الإثيوبيين أشاروا مراراً إلى أن ذلك لـيس من ضمن أهدافهم من الحرب التي ربما أرادوها محدودة لاسترداد الأراضي التـي احتلتها إرتريا في الجولات السابقة، والحصول على بعـض الأراضـي المتنـازع عليها. غير أن الكثير من المراقبين كانوا يرون أن الهجوم على مدينة عـدي قـيح حيث توجد الرادارات الإرترية كدفاع متقدم عن العاصمة أسمرا، ونجاح الطائرات الإثيوبية في تنفيذ عدد من الطلعات على المطار العسكري الموجود داخل العاصمة الإرترية نفسها في 29 مايو وتدمير عدد من منشآته دليل علـى نوايـا الحكومـة الإثيوبية بإسقاط النظام الإرتري.

كان من الطبيعي أن تتباين أساليب الدعاية في البلدين، فبينما ظلـت البيانـات الإرترية تؤكد أن المستهدف هو ليس الحكومة فقط بل استقلال إرتريا ككل، وذلـك في محاولة لاستنفار الشعب لمقاومة الهجوم الإثيوبي فإن البيانات الإثيوبية كانـت تشير لاحترامها التام لاستقلال إرتريا. غير أن المسئولين الإثيـوبيين لـم يكونـوا يخفون اعتقادهم بأن الحكومة الإرترية تعتبر أساس المـشكلة وأن سـقوطها لـن يدعوهم للأسف.



أوضحت الجولة الثالثة من الحرب مدى الخلافات التي سادت القيادة السياسية في إرتريا وهو الأمر الذي سنتعرض له خلال الفصل التالي، ولكن من أهم المؤشرات لذلك صدور قرار بتكوين مجلس للحرب بعد عدة أيام من بداية الجولة الثالثة. بعد أن ارتفعت بعض الأصوات منتقدة انفراد الرئيس أسياس أفورقي بالقرارات المصيرية وما تبع ذلك من أخطاء فادحة على ساحة المعركة والساحة السياسية. وضح لاحقاً أن القيادة الإرترية كانت في حالة من الشلل التام في بعض لحظات الحرب حتى إن آراء طرحت تدعو للاستجابة للمطالب الإثيوبية، كما إن البعض اقترح تدخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. استغل جناح الرئيس هذه المعلومات لاحقاً لوصم المنشقين عن الحزب بالتخاذل والخيانة، ولكن معلومات مؤكدة أشارت إلى أن بعض الذين تبنوا تلك المقترحات التي وصفت بالانهزامية ظلوا في مواقعهم الحساسة وسط القيادة السياسية الإرترية حتى بعد نهاية الجولة الثالثة من الحرب. وقد تحدى المنشقون جناح الرئيس أثناء خلافهم معه للاحتكام لبعض الحكماء لتحديد من هو المسئول حقيقة عن الأخطاء المصيرية، التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الشباب الإرتري خلال الجولة الأخيرة من الحرب. وغني عن القول أن الرئيس وجناحه لم يقبلا هذا التحدي مما يعني أن الكثير من الأسرار ستظل طي الكتمان إلى أن يشاء الله كشفها. بل إن الرئيس قام بأكثر من ذلك عندما انتهز الفرصة المناسبة للزج بكل معارضيه في السجن إلا من شاء حظه الحسن أن يكون خارج البلاد في الوقت الذي تمت فيه الاعتقالات.

آثار الحرب

عانت كل من إرتريا وإثيوبيا من ويلات حرب التحرير الإرترية الطويلة التي كان الجانبان خلالها في مواجهة بعضهما البعض، إلا أن استقلال إرتريا من جانب،

وسقوط نظام منقستو في اديس أبابا عام من جانب آخر كانا سببا في تهيئة ظروف مثالية للتعاون بين البلدين . شهدت السنوات الأولى بعد استقلال إرتريا كما ذكرنا أعلاه تنسيقا كاملا بين النظامين الحليفين في كل المجالات، مما جعل الجميع يعتقدون بأن عهود النزاع بينهما قد ولت إلى غير رجعة. إلا أن الحرب الحدودية المفاجئة بين الجانبين أعادت نكأ الجراح القديمة مما جعل الشكوك بينهما تعود بأسوأ مما كانت عليه.

ولعل الأدهى أن الدولتين اللتين فقدتا عشرات الآلاف من شبابهما خلال حرب التحرير الإرترية عادتا لتدخلا حرباً عنيفة حصدت عشرات الآلاف من الأرواح، في وقت كان كل منهما يحتاج فيه لهذه القوى الفتية لإعادة بناء ما دمرته حرب التحرير. تقول الإحصاءات الرسمية الإرترية إن عدد الذين فقدوا بسبب الحرب الثانية مع إثيوبيا بلغ تسعة عشر ألف قتيل بينما يرى المراقبون أن العدد قد يكون أكبر من ذلك بكثير، علماً بأن السلطات الإرترية تلكأت كثيرا قبل أن تقوم بنشر هذه الأرقام. حتى أصبحت قضية القتلى من أهم القضايا التي تشغل بال المجتمع الإرتري وبصفة خاصة أهل الشباب المفقودين والذين لم يكونوا يعلمون شيئا عن مصير أبنائهم وبناتهم. أما بالنسبة لإثيوبيا فإن التقديرات تضع عدد الذين قتلوا خلال الجولات الثلاث من الحرب بين خمسة وسبعين ألفا و مائة وعشرين ألفا. لم تكن آثار الحرب محصورة على هذه الخسائر الكبيرة في القوى البشرية فحسب، بل تعدتها لتشمل كل أوجه الحياة في البلدين كما هو الحال بالنسبة لكل الحروب.

كانت الآثار الاجتماعية للحرب مدمرة للغاية على الجانبين خاصة وأن الحرب جاءت في وقت تعاني فيه المنطقة من الجفاف الذي أصابها مما ضاعف من آثارها. وبما أن الحرب قد دارت رحاها بصفة أساسية في الأراضي الإرترية فقد

كان أثرها على المجتمع الإرتري أكبر حيث تقدر الأمم المتحدة أن نصف سكان إرتريا أو يزيد يعتمدون على المساعدات الإنسانية. كما أن الحرب قادت إلى تشريد مئات الآلاف من المواطنين الإرتريين وعلى رأسهم النازحون الذين هجروا مدنهم وقراهم بسبب العمليات العسكرية، واللاجئون الذين تقاطروا على السودان واليمن وجيبوتي خاصة بعد الجولة الأخيرة من الحرب، بالاضافة إلى الذين قامت الحكومة الإثيوبية بطردهم بعد الجولة الأولى من الحرب بسبب أصولهم الإرترية. وقد قدرت أعداد المتأثرين بالحرب والجفاف في إرتريا وحدها بأكثر من مليون ونصف المليون نسمة.[45]

يمثل النازحون الذين يقارب عددهم المليون الشريحة الأكبر بين المتأثرين بالحرب، وهم أولئك الذين اضطروا لمغادرة قراهم ومدنهم بسبب تقدم القوات الإثيوبية خاصة خلال الجولة الثالثة من الحرب. المعروف أن القوات الإثيوبية تمكنت خلال الجولة الأخيرة من احتلال حوالي 20% من الأراضي الإرترية بعضها في مناطق الكثافة السكانية في المرتفعات وجنوب إقليم القاش/بركة في غرب البلاد. وقد امتد أثر النزوح ليشمل المجتمعات التي استضافت أعداداً من هؤلاء النازحين الذين جاءوا ليتقاسموا معها الموارد الشحيحة أصلاً، لذلك فإن برامج الإغاثة التي تقوم الأمم المتحدة بتنسيقها تشمل دعم المجتمعات المضيفة كذلك. وقد استمرت معاناة بعض النازحين حتى بعد توقيع اتفاقية الجزائر للسلام في ديسمبر 2000 لأن عودتهم لمناطقهم الأصلية ارتبطت بتخطيط وترسيم الحدود بين البلدين.*

---

45 - UN Consolidated Inter-Agency Appeal 2002 (Eritrea)

* أتيحت الفرصة للمؤلف لزيارة بعض هذه المجتمعات في إقليم القاش/بركة في عام 2002م، وشاهد بعينيه الحالة المزرية التي كان يعيشها النازحون ومضيفوهم.

لجأ للسودان خلال الجولة الأخيرة من الحرب حوالي تسعين ألفا من الإرتريين الذين فروا أمام القوات الإثيوبية التي تقدمت بسرعة فائقة في مناطق إقليم القاش/بركة، كما لجأت أعداد أقل لكل من اليمن وجيبوتي بسبب الحرب في القطاع الغربي على جبهة عصب. كما أن الجولة الثالثة عطلت تنفيذ برنامج عودة اللاجئين من السودان بعد أن كانت الحكومتان قد وقعتا إتفاقيتين ثلاثيتين مع الأمم المتحدة قبيل اندلاع الحرب في أبريل 2000م بغرض ترحيل عدد من لاجئي حرب التحرير الذين وافقت الحكومة الإرترية على استقبالهم والذين كان برنامج ترحيلهم قد توقف بسبب ظروف التوتر الذي كان سائدا بين البلدين. وفي يوليو من نفس العام وقعت الأطراف اتفاقية ثالثة نجحوا بموجبها في ترحيل كل اللاجئين الذين لجأوا للسودان خلال الجولة الثالثة من الحرب، كما بدأ لاحقا البرنامج العادي لعودة اللاجئين الذين دخلوا السودان خلال حرب التحرير الطويلة بعد أن توقف لفترة إلى حين معالجة الأوضاع العاجلة للاجئين الجدد. بالرغم من تنفيذ البرنامج بصورة طيبة إلا أن مشاكل كبيرة واجهت اللاجئين والمجتمعات المحلية خاصة وأنهم كانوا يتنافسون على الموارد الشحيحة مع النازحين والمطرودين من إثيوبيا والمسرحين من القوات المسلحة. وكما سنرى في ثنايا الكتاب فقد كان لجوء المواطنين والعسكريين الإرتريين للسودان خلال الجولة الأخيرة من الحرب سبباً في زيادة حدة التوتر في العلاقات بين البلدين.

كانت عملية الترحيل القسري للإرتريين من إثيوبيا بعد الجولة الأولى من الحرب من أسوأ الآثار الاجتماعية للحرب بين البلدين، فبالإضافة للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي رافقت العملية فإن أثرها السلبي على العلاقات بين الشعبين كان عميقاً للغاية. قامت إثيوبيا بإبعاد حوالي سبعين ألفاً من الإرتريين

والإثيوبيين من أصول إرترية بحجة أنهم يشكلون خطرا على أمن البلاد نسبة لارتباطهم بالجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، إلا أن ترحيل هؤلاء المبعدين تم بصورة عشوائية أدت إلى حرمانهم من حقوقهم الأساسية.[46] ويبدو من التكوين الديموغرافي للمجموعات التي تم ترحيلها قسراً أنه بالإضافة إلى لأشخاص الذين يعتبرون خطراً على الأمن فإن مجموعة من رجال الأعمال الإرتريين الذين كانوا يمارسون نشاطهم في إثيوبيا قد تم إبعادهم كذلك. يمكن ربط ترحيل رجال الأعمال بالاتهام الذي وجهته إثيوبيا للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بأنها تسعى إلى الهيمنة على الاقتصاد الإثيوبي عبر الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية. غير أن بعض هؤلاء يقولون أن الحكومة الإثيوبية كانت تتبع استراتيجية مدروسة ترمي إلى إبعاد رجال الأعمال والمستثمرين الإرتريين ومصادرة أموالهم لصالح بعض عملاء الحكومة الإثيوبية. ويبدو كذلك أن بعض المرحلين كانوا من المزارعين البسطاء الذين ظلوا يقيمون لفترات طويلة في المناطق الحدودية التي تقع تحت الإدراة الإثيوبية.

استغلت إرتريا التصرف الإثيوبي في المراحل الأولي من الحرب إعلامياً للتشهير بحكام أديس أبابا، وقد نجحت في إقناع العديد من المنابر الدولية لاستصدار قرارات تدين التصرف الإثيوبي. جعلت هذه الاستراتيجية من الصعب على إرتريا نفسها أن ترد بالمثل على الحملة الإثيوبية، إذ أن مثل ذلك التصرف كان سيضعف كثيراً من حجتها فظل الإثيوبيون ولفترة طويلة يتمتعون بحقوقهم كاملة في إرتريا بالرغم من الاتجاه العام في الشارع الإرتري بضرورة طردهم.

---

46 - For more details please refer to Mellese Woldesellasie, Deportation of Eritreans From Ethiopia, A lesson to the world (Sabur Printing Service, Asmara, 2000)

تضافرت بعض الأحداث في وقت لاحق وجعلت إرتريا تعدل عـن سياسـة ضبط النفس في أعقاب الجولة الثالثة من الحرب، حيث قامت السلطات بطرد أعداد كبيرة من الإثيوبيين والذين تعرض بعضهم لمضايقات من المـواطنين والـسلطات الإرترية. ولعل من الأسباب التي دفعت إرتريا لاتخاذ هذا الموقـف بعـد الجولـة الثالثة من الحرب القرارات التي أصدرها مجلس الأمن يطالب فيها الجانبين بضمان المعاملة الإنسانية لمواطني كل بلد في البلد الآخر، وذلك بعد أن استطاعت إثيوبيـا أن تقنع أعضاء مجلس الأمن الدولي بأن إرتريا تقوم بانتهاك الحقـوق الأساسـية للإثيوبيين. وضح مبكرا الضيق الإرتري مما تراه معاملة المعتدي والضحية علـى قدم المساواة، ففي بيان صادر عن الخارجية الإرترية تعليقا على قرار مجلس الأمن بتاريخ 1999/1/29م جاء ما يلي: "تعلن عن خيبة أملها من العبارة التي وردت في قرار مجلس الأمن والتي تدعو كلا الطرفين إلى تأكيد الوضع الانـساني واحتـرام حقوق الانسان من خلال المساومة بحقوق المواطنين الإرتـريين الأبريـاء الـذين يطردون من إثيوبيا... ومكافأة إثيوبيا على استمرارها في انتهاك حقوق الانسان".[47]

تركت الحرب آثاراً واضحة على الوضع السياسي في البلدين، ويبدو أن التشابه الشديد بين النظامين السياسيين حيث يحكم في كل منهمـا حـزب طليعـي يـساري التوجه، جعل الأزمات السياسية التي تعرضا لها متشابهة إلى حـد كبيـر، وكـذلك أسلوب تعامل النظامين مع هذه الأزمات. بدأت الأزمة بتذمر بين بعـض عناصـر الحزب الحاكم في كل بلد من البلدين حول الأسلوب الذي تدار بـه عمليـة الحـرب والسلام. ولأن الأحزاب الطليعية تهتم عادة بتحقيق الإجماع في الرأي بين كوادرهـا فقد حاولت قيادات الحزبين التكتم على ما يجري في البداية إلى أن انفجـر الوضـع

47- إرتريا الحديثة، 1999/2/6



داخل الحزبين بعد الجولة الثالثة من الحرب عندما ظهرت الأزمة للعلـن. والغريـب في الأمر أن انفجار الأزمة داخل الحزبين قد جاء متزامناً تقريباً. تطور الأمر داخـل الحزبين إلة انشقاق نتج عنه فصل إثني عشر من أعضاء اللجنة المركزيـة للجبهـة الشعبية لتحرير التقراي التي تقود الائتلاف الحاكم في أثيوبيا، بينما تـم إيـداع أحـد عشر من قيادات الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في إرتريـا الـسجن فـي 18 سبتمبر 2001م بدعوى التآمر ضد القيادة وقد تصادف وجود أربعة مـن المنـشقين الإرتريين خارج البلاد مما أنقذهم من المصير الذي تعرض له زملاؤهم.

طال الانشقاق في إثيوبيا الائتلاف الحاكم عندما بدأت العلاقات تتـوتر بـين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتبادل الجانبان الاتهامات حتى انتهـى الأمـر بمغادرة رئيس الجمهورية لمنصبه[48]، أما في إرتريا فقد برز الخلاف إلى الـسطح بإقالة الرجل الثاني في النظام في فبراير 2001م. كما هو متوقـع فقـد أصـابت الخلافات النظامين بالشلل خلال النصف الثاني من العام حتى تمكن الجناح القـوي في كل جانب من السيطرة على الأمور، ونسبة لعدم تمكن الجناح المتمرد فـي أي جانب من النجاح في مساعيه فإن الأزمة لم تؤد في النهاية إلى تعديل يـذكر فـي سياسة أي من الحزبين. غير أن الأزمة السياسية تركت في البلدين آثاراً اسـتمرت لفترة طويلة بعد نهاية الحرب، وذلك عندما لجأ الحزبان لتوطيد أركـان حكمهمـا بأساليب لم تجد القبول من منظمات حقوق الانسان في الدول الغربية مما عرضهما للكثير من الانتقاد وانعكس على علاقاتهما وبصفة خاصة إرتريـا مـع المجتمـع الدولي. وبالرغم من التشابه الشديد بين الأزمتين وطريقة التعامـل معهمـا إلا أن إرتريا هي التي نالت نصيب الأسد من اللوم من جانب المجتمع الدولي، ويعود ذلك

48 - Addis Tribune, 29.6.2001



في اعتقادنا للأسلوب الذي اتخذته كل دولة للتعامل مع ردود الأفعال الدولية. ففي الوقت الذي آثرت فيه الحكومة الإرترية أسلوب المصادمة مع المجتمع الدولي بدعوى أنه يتدخل في شؤونها الداخلية ويتآمر عليها فإن الحكومة الإثيوبية اتبعت أسلوباً أكثر هدوءاً في محاولة لكسب فهم القوى الدولية المؤثرة. ورغم أن إثيوبيا نالت هي الأخرى نصيبها من الحملات الإعلامية السالبة خاصة من جانب دعاة حقوق الانسان إلا أن علاقاتها مع الدول الغربية لم تتأثر بصورة كبيرة كما هو الحال بالنسبة لإرتريا. وقد تكرر نفس المشهد عند التعامل مع البعثة الدولية للسلام في البلدين عندما جنحت إرتريا أيضاً للتشدد مما جعلها عرضة للانتقاد من جانب العديد من القوى الدولية ومن الأمم المتحدة نفسها ممثلة في مجلس الأمن.

المعروف أن جناح الرئيس أسياس اتهم معارضيه بالخور والتخاذل خلال الحرب مع إثيوبيا مدعياً بأن تمردهم لم يكن بسبب الدعوة للمزيد من الحرية والانفتاح كما هو مشاع وإنما للتغطية على جبنهم وتخاذلهم. وفي فبراير من عام 2002م أصدرت الجمعية الوطنية الإرترية التي تسيطر على عضويتها الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة قراراً تتهم فيه المنشقين بارتكاب جريمة الخيانة العظمى، إلا أن الحكومة اكتفت بإيداعهم السجن دون تقديمهم للمحاكمة. ويقول جناح الرئيس إن بعض أعضاء الجناح المنشق مرروا رسالة خلال الحرب للقيادة الإثيوبية عبر الوسطاء يعرضون فيها الإطاحة بنظام الرئيس أسياس إذا أوقفت إثيوبيا هجومها على إرتريا. غير أن هذا الإتهام تم نفيه في مقال مشهور بقلم السيد أنطوني ليك مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق وممثل الولايات المتحدة في الوساطة التي كانت تجري بين الطرفين والذي ورد اسمه كوسيط بين المنشقين



والحكومة الإثيوبية.[49] من ناحية أخرى، تحدى المنشقون الرئيس أسياس ومؤيديه بأن يتم تكوين لجنة للتحقيق في الموضوع وإثبات من هو المتخاذل الحقيقي وهو التحدي الذي رأى الرئيس إهماله.

ومع أن الرئيس أفورقي والجناح الموالي له تمكنوا في النهاية من تجاوز الأزمة واستمروا في الحكم إلا أن هذا النجاح لم يكن دون آثار جانبية. فقد تدهورت بصورة كبيرة علاقات إرتريا مع الدول العظمى وبعضها - مثل إيطاليا التي طرد سفيرها من أسمرا بسبب هذه الأزمة - كانت من بين أكبر الداعمين اقتصادياً للحكومة الإرترية، كما ظلت إرتريا على قائمة الدول الأكثر عرضة للهجوم من جانب الصحافة وجمعيات حقوق الإنسان. وفوق هذا وذاك فقد أدى الانشقاق لإلقاء ظلال من الشك على شرعية الحكومة في أسمرا، خاصة بعد أن بدأ الدبلوماسيون الإرتريون يتركون مواقعهم ويطلبون حق اللجوء السياسي في مختلف الدول. ومع أن المعارضة الإرترية ظلت تعاني من الهزال السياسي بسبب الخلافات بين فصائلها المختلفة إلا أن انشقاق الحزب الحاكم نفخ الكثير من الهواء في أشرعتها.

لم تكن الحكومة الإثيوبية، بالرغم من انتصارها في الجولة الثالثة من الحرب واتباعها سياسة أكثر مرونة ومداهنة مع المجتمع الدولي بمنأى هي الأخرى عن المشاكل. فقد شجع الانشقاق الذي وقع في الحزب الحاكم والدعم الذي تلقته من إرتريا الحركات العسكرية المناوئة للحكومة الإثيوبية لأن تكون أكثر جرأة في مواجهتها للحكومة. من ناحية أخرى، رافقت الانتخابات العامة في عام 2005م العديد من أعمال الشغب والاتهام بتزوير الانتخابات. وقد فقد مائتان من المتظاهرين أرواحهم عندما تدخلت قوات الأمن بصورة وصفتها منظمات حقوق

49- The Boston Globe, 26.10.2002



الانسان بالعنف المفرط لوقف مظاهر الاحتجاج، كما تم اعتقال العديد من قادة المعارضة الذين قدموا للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى. ورغم أن هؤلاء القادة قد تم العفو عنهم في وقت لاحق إلا أن تجربة الانتخابات جعلت الكثيرين يتشككون في صدق الحكومة ويتخوفون من أن تتكرر التجربة في الانتخابات التي ستجرى في العام القادم.

كانت الآثار الاقتصادية للحرب أشد وقعاً على إرتريا التي يعاني اقتصادها أصلاً من بعض العيوب الهيكلية، فضلاً عن أن قطع الحبل السُرِي مع إثيوبيا قاد لآثار سلبية للغاية على الاقتصاد الإرتري. تقول الاحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة أن الاقتصاد الإرتري شهد معدلات نمو عالية منذ استقلال البلاد في عام 1991م وقد بلغت نسبة نمو الدخل القومي 7,9% في عام 1997م وهو العام الذي سبق نشوب الحرب مباشرة. بدأت المعدلات في التناقص بعد ذلك ابتداء من عام 1998م حتى وصلت إلى سالب 8,2 % في عام 2000م[50]، وقد تزايدت نسبة مشاكل الاقتصاد الإرتري في ما تلى من سنوات فبدأت تظهر آثار ذلك على مستوى معيشة المواطن، وبصفة خاصة عندما اضطرت الحكومة لتطبيق نظام التموين في عدد من السلع الاستهلاكية الهامة كالمحروقات والسكر والدقيق. كان لوجود أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين العائدين من السودان أثر بالغ على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ومما ضاعف من حدة الأزمة الاقتصادية في إرتريا كذلك وجود مئات الآلاف من الشباب المقاتلين على الجبهة بعد أن تم سحبهم من مواقع الانتاج، وتدهور العلاقات مع الاتحاد الأوربي بسبب الأزمة السياسية التي أشرنا لها أعلاه. ويرى الكثير من المراقبين أن إرتريا تحتاج لعدة سنوات قبل

---

50 - UN Consolidated Inter-Agency Appeal 2002 (Eritrea)



أن تفيق من صدمتها الاقتصادية، خاصة أن موسم الأمطار لم يكن مبـشرا خـلال عدد من الأعوام الأخيرة فضلا عن مشكلة الألغام في المناطق الزراعية في غـرب البلاد. لم تكن الأوضاع الاقتصادية في إثيوبيا أحسن حالاً وقد زادت الأمور سوءا هناك بسبب الجفاف الذي تعرضت له البلاد لعدة سنوات متتالية.

كان من أهم ضحايا الحرب الإثيوبية – الإرترية كذلك التحالف الـذي سـعت الولايات المتحدة لإقامته بين بعض الدول الإفريقية لتحقيـق أهـدافها فـي القـرن الإفريقي ومنطقة البحيرات. أثرت الحرب على ثلاثة من أعـضاء هـذا التحـالف بصورة مباشرة، فبالإضافة إلى الطرفين المتنازعين فإن رواندا التي فـشلت فـي التوسط لوضع حد للحرب اضطرت في النهاية للانسحاب من المحاولة وقد انعكس ذلك على علاقاتها مع الطرفين. كان التنسيق الإقليمي بين إثيوبيا وإرتريا أحد أهـم أركان هذا التحالف، وقد كان هذا التنسيق أوضح ما يكون في موضوعات السودان والصومال واليمن. وضح الخلاف بين البلدين في موضوع السودان عندما كانـت المشاكل بينهما لا زالت في بداياتها فقد استطاعت الدبلوماسية السودانية فتح أبواب الحوار مع إثيوبيا لتجاوز الخلاف الذي استعر بين البلدين بعـد محاولـة اغتيـال الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الإثيوبية في يونيو 1995م، وكان ذلك إيذاناً بتوسيع رتق الشرخ في جدار التحالف المتهاوي. ويبدو أن موضوع التعامـل مع السودان كان من النقاط التي أثارت الخلاف بين إثيوبيا وإرتريـا، كمـا يؤكـد رئيس الوزراء الإثيوبي في لقاء له مع قناة الجزيرة الفضائية في مايو 1999م على حد قول الكاتب فتحي الضو.[51] اتضح انهيار التنسيق بين البلدين كذلك في قـضية جزر حنيش المتنازع عليها بين إرتريا واليمن، حيث استغلت إثيوبيا نتيجة التحكـيم

[51] – فتحي الضو محمد، " حوار البندقية " مصدر سابق، صفحة 190

الدولي التي صدرت لصالح اليمن كمادة في حربها الإعلامية ضد إرتريا. أما فيما يتعلق بالصومال فإن تدخل البلدين اللتين تقفان على طرفي نقيض هناك أثر بصورة سلبية على الاستقرار وجهود السلام في ذلك البلد المنكوب، وهو الأمر الذي سنتعرض له بشئ من التفصيل عندما نتحدث عن الحرب بالوكالة في الصومال.

دخل البلدان الحرب وذاكرة كل منهما الجمعية تختزن أحداثاً من تاريخهما الحديث تؤكد تواطؤ المجتمع الدولي ضدهما وتخليه عنهما في أحلك الظروف، فتقاعس عصبة الأمم في التعامل مع أزمة الغزو الإيطالي لإثيوبيا في عام 1936م لا زال يخلف مرارة في نفوس الإثيوبيين، وكذلك التحول الدرامي في موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الأوقادين. أما بالنسبة لإرتريا فإن موقف المجتمع الدولي من مطالبة الشعب الإرتري المشروعة في بداية الخمسينات من القرن الماضي بحق تقرير المصير، وتآمر القوى الكبرى مع إثيوبيا ضد الكفاح الإرتري من أجل الاستقلال زرع الكثير من الشك في نفوس الإرتريين. وقد اتخذت الدولتان خلال الحرب الأخيرة بينهما مواقف في سياستهما الخارجية تعكس هذا الإحساس ضد المجتمع الدولي، إلا أن ذلك كان أكثر وضوحاً في تصرفات الحكومة الإرترية التي تدهورت علاقاتها مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية. وربما كان ذلك واحداً من الأسباب التي أثرت سلباً على علاقات الدولتين الخارجية وخاصة بالنسبة لإرتريا، وقد اشرنا لذلك عند حديثنا عن الانشقاق في صفوف الحزبين الحاكمين في البلدين.

كانت آثار الحرب على علاقات إرتريا الإقليمية واضحة للغاية حيث اتهمت السودان بالتواطؤ مع إثيوبيا في الحرب ضدها، كما استمر التوتر في علاقاتها مع اليمن خاصة بعد قيام تجمع صنعاء الذي ضم عدداً من دول الإقليم. غير أن الأثر

الأكبر كان هو محاولة كل من إرتريا وإثيوبيا تصفية حساباتهما على الساحة الصومالية المضطربة. وسنتناول هذه الأمور في الفصل الأخير من الكتاب عندما نتحدث عن الآثار الإقليمية للحرب.

لم تقتصر الآثار السلبية للحرب على علاقات إرتريا الخارجية مع دول الجوار فقط بل اتسعت لتشمل بعض الدول الكبرى مثل روسيا حيث أصدرت السفارة الإرترية في موسكو بياناً طويلاً بتاريخ 26 مايو 2000م تتهم فيه روسيا بالانحياز إلى جانب إثيوبيا والسماح لبعض الطيارين الروس بقيادة الطائرات الحربية الإثيوبية، كما أوردت السفارة قائمة بأسماء الجنرالات الروس الذين كانوا يتعاونون مع الجيش الإثيوبي. من جهة أخرى، اتهم بعض كبار المسئولين الإرتريين الولايات المتحدة بأنها كانت وراء الهجمات المباغتة التي قامت بها القوات الإثيوبية على الجيش الإرتري خلال الجولتين الثانية والثالثة من الحرب، هذا فضلا عن اتهام الولايات المتحدة بأنها كانت على علم بالغارة الإثيوبية على مطار أسمرا في 5 يونيو 1998م.

ساعدت مواقف إرتريا المتشددة في تعاملها على الساحة الدولية في خلق صورة لدى الرأي العام العالمي بأنها دولة مشاغبة تميل لحل مشاكلها مع جيرانها وغيرهم بالعنف، وهو الأمر الذي استغلته آلة الدعاية الإثيوبية بصورة جيدة خلال الحرب بين البلدين، حيث أبرزت بصورة خاصة تعامل القيادة الإرترية الجاف مع الوسطاء مما أدى إلى شئ من العزلة بالنسبة لإرتريا داخل المجتمع الدولي. خلال الجولة الأخيرة من الحرب تلقت القيادة السياسة الإرترية درساً لا ينسى جعلها تتراجع كثيراً عن نزعة العنف التي صبغت سياستها الخارجية منذ الاستقلال في 1993م، إلا أن الإحساس بأن البلاد تظل ضحية للتآمر الخارجي لا زال موجوداً

واستغلال هذا الإحساس يعتبر من الأساليب الفعالة التي تلجأ لها الحكومة الإرترية من حين لآخر لاستنفار الجماهير لدعم مشروعات الحكومة السلمية والعسكرية.



البحث عن السلام

محاولات الوساطة

ظلت أجهزة الإعلام الإرترية في حالة من الصمت التام بالنسبة للأحداث الجسام التي كانت تشهدها العلاقات الإرترية الإثيوبية في منتصف التسعينات من القرن الماضي. ففي الوقت الذي كانت فيه اللجان المشتركة تجتمع وتنفض للتداول حول الأوضاع المتردية في الحدود بين البلدين، كانت أجهزة الإعلام الإرترية مشغولة بأخبار النشاط العسكري للمعارضة السودانية، ولم تكن هناك أي إشارات لقرب وقوع الكارثة في أجهزة الإعلام الإثيوبية كذلك. لا غرو أن العالم الخارجي كان في حالة غياب تام لما يحدث بين البلدين إلا من بعض الشائعات هنا وهناك في أجهزة الإعلام العالمية. ورغم أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان كان في زيارة لأسمرا في 12 مايو 1998م وهو نفس اليوم الذي اكتسحت فيه القوات الإرترية منطقة بادمي، إلا أن زيارته لم تتناول الأوضاع المتردية على الحدود مع إثيوبيا كما يوحي بذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده في ختام زيارته بالاشتراك مع الرئيس أسياس أفورقي. ولعله من سخريات القدر أن الأمين العام أجاب في ذلك المؤتمر على سؤال من أحد الصحفيين عن الغرض من الزيارة، فأشار إلى أنها تتم للتشاور مع واحدة من الدول التي تتعاون مع الأمم المتحدة لإيجاد حلول للنزاعات الإقليمية في إفريقيا. ولو أن الأمين العام كان ينظر وقتها أبعد قليلاً في المستقبل لربما كان سيفكر مائة مرة قبل أن يدلي بمثل هذا التصريح.

ما إن علت أصوات المدافع على الحدود حتى بدأ الوسطاء يتقاطرون على العاصمتين عارضين خدماتهم لتجاوز الأزمة التي يبدو أنها فاجأت حتى أقرب الأقربين. كان من الطبيعي أن يكون أول القادمين هو رئيس دولة جيبوتي حسن

جوليد أبتيدون الذي تملك بلاده حدوداً مشتركة مع الدولتين وترأس في نفس الوقت منظمة الإيغاد التي تضمهما في عضويتها. لم تتقدم وساطة الرئيس جوليد كثيراً إذ أن التباين الواضح في مواقف طرفي النزاع جعل من الصعب بلورة هذه المبادرة في مقترحات محددة، ولعل النقطة الوحيدة التي طرحت للنقاش هي الاقتراح الإرتري بدعوة قمة دول الإيغاد للانعقاد لطرح الحقائق أمام الاجتماع وهو الأمر الذي لم يتم. ويرى الكثير من المراقبين أنه لم يكن ليساعد كثيراً في ظل عجز المنظمة والتوتر السائد بين بعض أعضائها. فيما عدا ذلك فقد كان دور المنظمة في الصراع الإرتري – الإثيوبي محدودا بالرغم من أن مؤتمرات قمة المنظمة كانت من الحالات النادرة التي تجمع بين زعيمي الطرفين في قاعة واحدة. ومع أن المنظمة كانت على أبواب إحراز نجاحها الأكبر عندما استطاعت بدعم دولي قوي أن توقف الحرب في جنوب السودان، فإن دورها في الحرب الإرترية الإثيوبية كان على أحسن الفروض مخيباً للآمال.

كان الموقف الإثيوبي في بداية الحرب ينحصر في نقطتين فقط وهما ضرورة انسحاب القوات الإرترية من منطقة بادمي التي استولت عليها في 12 مايو 1998م، وإعادة الإدارة المدنية الإثيوبية التي كانت قائمة هناك قبل الغزو الإرتري كشرطين أساسيين لبداية أي مفاوضات بين الجانبين. أما بالنسبة للحكومة الإرترية فقد أصدرت بياناً أكدت فيه موقفها المتمثل في ثلاث نقاط هي:

1 – الاعتراف بالحدود الاستعمارية والالتزام بها.

2 – وضع العلامات الفاصلة في الحدود بين البلدين عبر مشاركة الوحدة الخرائطية التابعة للأمم المتحدة.



3 – القيام بعملية نزع السلاح الشامل على طول الحدود، على أن يتم ذلك تحت إشراف فريق مراقبة مقبول من الطرفين.[52]

تبلورت الأفكار الإرترية في وقت لاحق ضمن عدد من مبادرات السلام التي تقدمت بها أطراف إقليمية ودولية بداية بالمبادرة الأمريكية – الرواندية وانتهاء باتفاق السلام الذي وقع بين البلدين بالعاصمة الجزائرية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وسنتناول فيما تبقى من هذا الفصل تطور عملية السلام بين البلدين، والجهود التي قامت بها مختلف الجهات للوساطة.

المبادرة الأمريكية – الرواندية

عندما نشب القتال في مايو 1998م سعى الجانبان إلى لبحث عن وسطاء يعملون من أجل تخفيف حدة التوتر بينهما، وقد تفاعل مع هذه الدعوة كل من سوزان رايس مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية وبول كاغامي نائب الرئيس الرواندي في ذلك الوقت. ومنذ البداية كان التنسيق بين الوسيطين كاملاً، وهو الأسلوب الذي صبغ كل المحاولات اللاحقة وكان له أبلغ الأثر في الوصول إلى اتفاقية السلام التي وضعت حداً للقتال، وإن كان ذلك بعد جولتين أخريين من الحرب[53]. بعد جولات ماكوكية بين البلدين أعلن الوسطاء في 3 يونيو من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عن توصيات تصلح كأساس لحل سلمي، ونسبة

---

52 – إرتريا الحديثة، 1998/6/6

53 - John Prendergast, " U.S. Leadership in Resolving African Conflict, The Case of Ethiopia and Eritrea" , (United States Institute of Peace, Special Report, September 7, 2001)

لأهمية هذه الأفكار التي أصبحت فيما بعد أساسا لكل المحاولات التي بذلت من أجل تحقيق السلام فإننا نقوم بتلخيصها في أربع نقاط على النحو التالي:[54]

- ❖ على الجانبين أن يعلنا التزامهما بعدد من المبادئ، وهي حل أي مشكلة بينهما عن طريق الحوار والأساليب السلمية والقانونية، والعمل على تخفيف حدة التوتر بينهما، وإيجاد حل نهائي لمشكلة الحدود على أساس الاتفاقيات الاستعمارية والقانون الدولي، والتأكيد على أن القبول بهذه التوصيات ملزمٌ للجانبين.
- ❖ يقوم فريق صغير من المراقبين الرونديين بدعم من الولايات المتحدة بمراقبة المنطقة المتنازع عليها في بادمي. يجب على القوات الإرترية في بادمي الانسحاب إلى حدود السادس من مايو 1998م في ظرف 24 ساعة بعد وصول فريق المراقبة، مع إعادة الإدارة المدنية الإثيوبية التي كانت بالمنطقة قبل ذلك التاريخ وإجراء تحقيق حول الأسباب التي قادت لأحداث السادس من مايو 1998م.
- ❖ على الجانبين الموافقة على تخطيط وترسيم الحدود بصورة نهائية على أساس الاتفاقيات الاستعمارية والقانون الدولي. يجب أن تضطلع جهة فنية مختصة بتخطيط وترسيم الحدود في أسرع وقت، على أن يتم ذلك بمساعدة وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة. يعتبر القرار الذي تصدره الجهة الفنية ملزماً للطرفين ويتم التوقيع عليه بواسطتهما وإيداعه لدى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية مما يؤكد اعتراف الجانبين

54 - www. Ethiospokes.com



بالحدود الجديدة. مع نهاية عملية التخطيط والترسيم تقوم كل دولة بفرض سيادتها على الأراضي والأقاليم التي آلت لها.

- على الجانبين سحب قواتهما من كامل منطقة الحدود المشتركة وبأسرع فرصة ممكنة مما سيساعد في خفض حدة التوتر وتهيئة الجو المناسب لعملية تخطيط وترسيم الحدود.

أعلنت إثيوبيا عن موافقتها على المشروع الأمريكي – الرواندي. أما إرتريا فقد أبدت تحفظاتها عليه وذلك لعدة أسباب منها، أنها فوجئت بإعلان المشروع في الوقت الذي لم تستشر حول بنوده خاصة وأن هناك العديد من النقاط التي تحتاج لتوضيح، وأن الوسطاء قد استعجلوا بعض الشئ وتجاوزوا صلاحياتهم إذ أن الفهم الإرتري للمهمة أنها كانت تسهيلية فقط لجمع الطرفين حول مائدة المفاوضات. في لقاء له مع الصحافة المحلية أكد وزير الخارجية الإرتري موقف بلاده حين وصف المقترح بأنه غير ناضج وأن الوسطاء ليس من حقهم التقدم بمثل هذا المشروع دون استشارة الجانب الإرتري.[55]

بالرغم من إعلان إثيوبيا عن موافقتها التامة على المقترح فإن إرتريا استقبلت الموافقة الإثيوبية بالكثير من الشك وأعربت عن عدم ثقتها في النوايا الإثيوبية، خاصة وأن تصريحات القادة الإثيوبيين لم تكن تعكس في ذلك الوقت التزامهم بالحوار والحل السلمي. وقد صدقت الشكوك الإرترية إذ لم يمر يومان على إعلان المشروع الأمريكي – الرواندي حتى قامت إثيوبيا بغارة جوية على مطار أسمرا، ردت عليها إرتريا بالهجوم على مطار مكلي عاصمة إقليم التقراي مما أدى لسقوط العديد من الضحايا المدنيين. أدت الغارات الجوية المتبادلة وسقوط

---

55 - إرتريا الحديثة، 1998/6/20

ضحايا مدنيين إلى تحرك سريع وإيجابي من جانب الولايات المتحدة شمل اتصالات مباشرة من الرئيس بيل كلينتون نفسه بزعيمي البلدين مما قاد في النهاية للتوصل إلى اتفاق بفرض حظر على الغارات الجوية.

كانت التحفظات الإرترية العديدة على المبادرة الأمريكية – الرواندية سببا في إجهاضها. فبالإضافة لاتهام إرتريا لسوزان رايس التي كانت تقود الجهد الأمريكي بقلة الخبرة وعدم المعرفة بثقافة البلدين والعجلة للتوصل إلى حلول سريعة وفطيرة لمسألة في غاية التعقيد، فقد رأت إرتريا في مطالبتها بالانسحاب من بادمي وما جاورها تحيزاً واضحاً للطرف الآخر. وقد أورد المسئولون الإرتريون أن الولايات المتحدة كانت تطالبهم بالانسحاب لحفظ ماء وجه رئيس الوزراء الإثيوبي الذي أحس بالإذلال بسبب الهزيمة التي ألحقها الجيش الإرتري بالقوات الإثيوبية. ويقول الإرتريون أن الأمريكيين حاولوا الإيحاء لهم بضرورة الانسحاب كبادرة حسن نية خاصة وأن رئيس الوزراء الإثيوبي يواجه ظروفاً داخلية صعبة في حين أن المجتمع الإرتري متماسك وأن الانسحاب لن يؤثر على موقف الحكومة.

عندما اتضح أن مبادرتها قد وصلت إلى طريق مسدود رأت الولايات المتحدة أن تنقل الكرة إلى ملعب منظمة الوحدة الإفريقية التي سبق لأمينها العام أن أجرى بعض الاتصالات بالطرفين المتنازعين. ولتحقيق هذا الهدف فقد شاركت سوزان رايس في مؤتمر القمة الإفريقي في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو في يونيو 1998م، حيث تمكنت من إقناع الزعماء الإفريقيين بضرورة التصدي للقضية مما أدى لميلاد ما عرف بالمبادرة الإفريقية.



المبادرة الإفريقية

أطلق مجازا على هذه المحاولة لأجل تحقيق السلام بين إرتريا وإثيوبيا اسم المبادرة الإفريقية لأن منظمة الوحدة الإفريقية هي التي تبنتها وتصدرت جهود السعي نحو تحقيق السلام بعد قمتها في بوركينا فاسو في صيف 1998م. غير أن هذه المبادرة قامت في الحقيقة على النقاط التي احتوتها المبادرة الأمريكية – الرواندية والتي أشرنا لها أعلاه، كما أن الاتصالات مع الجانبين لم تقتصر فقط على الزعماء الإفريقيين بل إن المبعوث الأمريكي أنطوني ليك لعب دوراً كبيراً في تليين المواقف كما لعب دوراً مهماً ولكن بدرجة أقل كل من المبعوث الأوروبي رينو سيري والمبعوث الدولي محمد سحنون بالإضافة إلى أطراف أخرى تطوعت لإصلاح ذات البين. وإذا نظرنا للوثائق الكثيرة التي عرضت على الجانبين في مراحل المحادثات المختلفة فإننا نجد أن جهد الفنيين الإفريقيين لم يكن بارزاً، بل إن خبراء من أنحاء مختلفة من العالم أغلبهم أمريكيون شاركوا في إعداد هذه الوثائق من الناحية الفنية. لذلك فإن عدداً من المراقبين يرون أن المبادرة جسدت التعاون الدولي في أبهى صوره من أجل تحقيق السلام، بينما يرى آخرون أنها مجرد تحقيق للمصالح الأمريكية بأسلوب مختلف يكسب المحاولات الأمريكية الشرعية المطلوبة كما كان الحال في حرب الخليج.

كان الواضح خلال هذه المحاولة الغياب التام للمنظمة الإقليمية التي ينتمي لها البلدان وهي منظمة الإيغاد التي أقعدتها ظروف عجزها عن القيام بأي دور إلا من تلك المحاولات التي قام بها الرئيس حسن جوليد في بداية الأزمة ولم يكتب لها النجاح. كما أن الرئيس الجيبوتي نفسه والذي كان الممثل الوحيد للإيغاد في الوساطة الإفريقية العليا قد اضطر للانسحاب عندما اتهمته إرتريا بالانحياز لإثيوبيا

ورفضت استمرار عضويته باللجنة. ويبدو أن الرئيس جوليد نفسه كانت له بعض المآخذ على أسلوب التفاوض الإرتري الذي اتسم بالتعنت الشديد في تلك المرحلة من مراحل البحث عن السلام.[56]

كانت مسالة الحرب الإثيوبية – الإرترية هي البند الأهم على جدول أعمال القمة الإفريقية الرابعة والثلاثين والتي عقدت في الفترة من الأول وحتى العاشر من يونيو 1998م في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو. بعد الاطلاع على نتائج الاتصالات الأمريكية – الرواندية قررت القمة تكوين وفد عالي المستوى من رؤساء الدول الذين يمثلون كلاً من بوركينا فاسو رئيس الدورة الجديدة للمنظمة وزمبابوي وجيبوتي ورواندا بالإضافة للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. في مسابقة مع الزمن، شرع الوفد فورا في إجراء اتصالاته مع كل الأطراف المعنية وبدأ تحركاته بزيارة لكل من أديس أبابا واسمرا في يومي 18 و19 من ذات الشهر.

التقى الوفد خلال زيارته لأديس أبابا برئيس الوزراء ملس زيناوي واستمع مرة أخرى إلى تأكيد الموقف الإثيوبي بقبول المبادرة الأمريكية – الرواندية. أما إرتريا فقد رأت في التحرك الإفريقي فرصة للتخلص من مساوئ المبادرة الأمريكية – الرواندية باعتبار أن ما يجري حاليا يعتبر بداية جديدة لجهود تحقيق السلام، لذلك فقد تقدم الرئيس أسياس أفورقي عند لقائه بأعضاء الوفد بمشروع سلام يقوم على أساس النقاط التي وردت في الموقف الإرتري والذي أشرنا له أعلاه. كان من الطبيعي أن يغفل المشروع الإرتري تماما أي إشارة لانسحاب القوات الإرترية من بادمي وما جاورها أو عودة الإدارة الإثيوبية للمنطقة. لذلك فقد كانت الخلاصة التي

---

56 – استمع المؤلف شخصياً لحديث بهذا المعنى في تنوير من الرئيس حسن جوليد والذي كان في زيارة لليابان في عام 1998.

توصل لها الوفد تقول أن مواقف الطرفين ما زالت متباينة، وأن الكثير من العمل التحضيري لا بد أن يتم. عليه فقد قرر الرؤساء أن يوكلوا الأمر لوفد من سفراء ذات الدول الأعضاء في اللجنة لمواصلة الاتصالات التمهيدية مع الطرفين والتقدم بتقرير يحتوي على تحديد للمشكلة وتصور لحلها.

أعلنت رواندا انسحابها من اللجنة وواصل بقية السفراء اتصالاتهم مع الجانبين خلال شهر يوليو، وقامت اللجنة برفع تقريرها لوزراء خارجية الدول الثلاث الذين عقدوا اجتماعا في واغادوغو في الأول والثاني من أغسطس 1998م شارك فيه وزيرا خارجية كل من إثيوبيا وإرتريا بحضور الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. أبدت إرتريا ارتياحها لتقرير السفراء الذي وصفه وزير الخارجية السيد هايلي ولدنتسائي بعد المشاركة في الاجتماعات قائلا: " ونرى من جانبنا أن الدراسة التي قامت بها وقدمتها لجنة السفراء كانت جادة ... "[57]. وقد كان ارتياح إرتريا للتقرير نابعا من حقيقة أنه تفهم وجهة نظرها فيما يتعلق بمنشأ النزاع الذي تقول إرتريا إنه كان سابقا للأحداث التي شهدتها قرية بادمي في شهر مايو 1998م. ومن ناحية أخرى فقد أكد تقرير لجنة السفراء ضرورة انسحاب القوات الإرترية من الأراضي التي احتلتها خلال الجولة الأولى للحرب. وفي محاولة لتجاوز الاعتراض الإرتري القوي على عودة الإدارة الإثيوبية للمنطقة، أشار التقرير إلى أن مسألة عودة الإدارة الإثيوبية لقرية بادمي لا تؤثر على الوضع النهائي للمنطقة والذي سيتحدد عند الترسيم النهائي للحدود. وقد عزا وزير الخارجية الإرتري التحول الإيجابي في وجهة نظر بلاده حيال الموقف الإفريقي إلى حقيقة أن الأمور لم تكن واضحة للزعماء الإفريقيين عند عقد قمتهم قبل شهرين.

57 - إرتريا الحديثة، 1998/8/6

رغم الترحيب الإرتري بتقرير السفراء إلا أن الوزراء وجدوا أن وجهتي نظر البلدين لا زالتا متباينتين للغاية، لذلك فقد قرروا رفع الأمر للجنة العليا المكونة من رؤساء الدول للنظر في الخروج بمشروع إطاري يمثل الأساس للحل ويجري تبنيه بواسطة منظمة الوحدة الإفريقية. من ناحية أخرى فإن الترحيب الإرتري لم يكن دون شروط إذ أن إرتريا كانت ترى أن مقترحات السفراء لحل المشكلة تدور في نفس فلك المقترحات الأمريكية الرواندية، وهو ما أبلغته للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

انعقد اجتماع اللجنة العليا للرؤساء يومي السابع والثامن من نوفمبر 1998م في واغادوغو بحضور كل من الرئيس أسياس أفورقي ورئيس الوزراء ملس زيناوي اللذين عقدا جلسات استماع منفصلة مع اللجنة. بعد الاستماع لطرفي النزاع أمنت اللجنة العليا على اقتراح السفراء بضرورة انسحاب القوات الإرترية إلى حدود السادس من مايو ومن ثم تكوين فريق المراقبين والعمل على نزع السلاح في منطقة الحدود، مما يعني رفض الرأي الإرتري القائل بأن مجرد وقف إطلاق النار سيكون كافياً لتمهيد الطريق نحو بداية عمل المراقبين ونزع السلاح. كما أجاز الاجتماع مشروع إطار عمل لاتفاق سياسي بين الجانبين يضع حداً للحرب، احتوى هو الآخر على دعوة إرتريا بسحب قواتها إلى حدود السادس من مايو. لم ترفض إرتريا صراحة مشروع إطار العمل بل إنها اعترفت بأنه احتوى على جوانب إيجابية، لكنها تقدمت للمنظمة بقائمة طويلة من الاستفسارات حول المشروع رأى فيها العديد من المراقبين والوسطاء محاولة إرترية لإجهاض العملية برمتها أو تعطيلها على أحسن الفروض. في 17 ديسمبر من نفس العام عقد اجتماع آلية فض المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية على مستوى القمة في واغادوغو لبحث الحرب

الإرترية الإثيوبية، وبعد الاستماع لمرافعات الطرفين اعتمد الاجتماع مشروع إطار العمل باعتبار أنه يوفر أحسن الفرص لتحقيق السلام بين الجانبين.

تلقت إرتريا في نهاية يناير 1999م رداً من منظمة الوحدة الإفريقية حول استفساراتها بشأن مشروع اتفاق إطار العمل، غير أن الأوضاع على الأرض ما لبثت أن تغيرت بصورة درامية في أعقاب الهجوم الإثيوبي الواسع مع بداية الجولة الثانية من الحرب في الأسبوع الأول من فبراير 1999. أعلنت إرتريا في 27 فبراير عن قبولها بالتفسيرات وإطار العمل بعد نداء من مجلس الأمن الدولي الذي عقد اجتماعاً عاجلاً بعد تجدد القتال، إلا أن الموافقة الإرترية جاءت متأخرة وبعد أن تمكنت القوات الإثيوبية من استعادة الجزء الأكبر من الأراضي التي كانت إرتريا قد احتلتها في الجولة الأولى من الحرب. وبما أن الانسحاب من هذه الأراضي كان العقبة الوحيدة أمام القبول بإطار العمل فإن موافقة إرتريا عليه بعد أن خسرت كل شئ تقريباً لم يكن يعني الكثير مما جعل تشكك الإثيوبيين في نواياها يكتسب بعض المصداقية.

لم تكن إرتريا تثق في منظمة الوحدة الإفريقية وأمانتها العامة وقد أبدت في الكثير من الأوقات خلال اضطلاع المنظمة بعملية السلام عن خيبة أملها في الأسلوب الذي كانت تدار به العملية. ذهب الرئيس أسياس إلى اتهام الأمانة العامة للمنظمة بالتبعية للولايات المتحدة عندما أشار في تصريح له إلى "أن مكتب الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية يفضل أو تسهل عليه عملية التشاور وتبادل الآراء مع صغار الموظفين في وزارة الخارجية الأمريكية بدلا من قادة الدول الممثلة في المنظمة"[58]، ولا شك أن هذه العلاقة المتوترة انعكست على عملية السلام المتعثرة

58 - إرتريا الحديثة، 1999/2/2

أصلاً. هناك عدد من الأسباب وراء العلاقة غير الطبيعية بين المنظمة ودولة إرتريا لعلنا نورد أهمها فيما يلي:

- العلاقة التاريخية بين المنظمة والثورة الإرترية لم تكن على ما يرام فقد نجحت إثيوبيا طوال ثمانية وعشرين عاما منذ إنشاء المنظمة وحتى تحرير إرتريا أن تحبط كل المحاولات لمناقشة القضية الإرترية داخل أروقة المنظمة. كما تمكنت من إقناع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بأن حركات التحرير الإرترية ما هي إلا مجرد حركات انفصالية. وقد كان لشخصية الامبراطور هيلاسلاسي وحساسية الدول الإفريقية الشديدة حيال الدعوات الأنفصالية دور كبير في ذلك.
- بدأ الرئيس أسياس أفورقي عهده بعد استقلال بلاده بهجوم عنيف على منظمة الوحدة الإفريقية باعتبار أنها لم تقدم أي شئ للشعوب الإفريقية. ورغم أن حديث الرئيس أفورقي جاء في إطار مواقفه المعروفة من كل المنظمات الإقليمية إلا أنه قوبل بالامتعاض من قبل الأمانة العامة والزعماء الإفريقيين عموماً، خاصة وأنه ورد في أول قمة يحضرها الرئيس أفورقي. ولعل تعامل الرئيس أفورقي مع مبادرة السلام الإفريقية قد أكد هذا الموقف، وقد استغلت إثيوبيا هذه الحقيقة عندما أشارت أكثر من مرة إلى أن إرتريا تستخف بالمنظمة والقادة الإفريقيين الذين يقودون مبادرة السلام.
- وجود رئاسة المنظمة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا كان وراء الاتهام الإرتري بأن النفوذ الإثيوبي داخل الأمانة العامة هو السبب وراء انحياز المنظمة لجانب إثيوبيا. ومما زاد الأمور تعقيداً أن السلطات الإثيوبية

اتخذت قراراً بتخفيض حجم السفارة الإرترية في أديس أبابا والحجر على تحركات أعضائها مما أثر في أداء الدبلوماسيين الإرتريين وقلل كثيراً من فعالية اتصالاتهم بالأمانة العامة.

كان انتقال رئاسة الدورة الجديدة لمنظمة الوحدة الإفريقية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي انعقدت القمة ببلاده في يوليو 1999م مدعاة للتفاؤل في الأوساط الدبلوماسية الإفريقية نسبة لما للرئيس بوتفليقة ولبلاده من وزن في القارة. بدأ الرئيس الجزائري جهوده فور انتهاء القمة مباشرة حيث قام بتعيين السيد أحمد أويحيى مبعوثاً خاصاً، وقد بدأ المبعوث بدوره التحرك في تسابق مع الزمن بسبب أجواء اللاحرب واللاسلم التي كانت تسود المنطقة. ألحقت بإطار العمل وثيقتان مهمتان هما آليات تطبيق الاتفاق والتي قدمت للجانبين خلال القمة الإفريقية بالجزائر، والتدابير الفنية لتنفيذ الاتفاق وهي الوثيقة التي أعدها فريق عمل ضم الولايات المتحدة بالإضافة لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وقدمت للجانبين في الأسبوع الأول من أغسطس 1999م. ورغم أن الغرض من هاتين الوثيقتين كان تسهيل عملية تطبيق اتفاق إطار العمل إلا أن النتيجة كانت المزيد من التعقيد حيث تقدمت إثيوبيا هذه المرة بالعديد من الاستفسارات حول التدابير الفنية مما قاد للمزيد من التعطيل في عملية السلام برمتها. وضح أن الأدوار قد انقلبت إذ أصبحت إثيوبيا هي التي تماطل في عملية السلام بعد أن ضمنت عودة بادمي وما جاورها إلى قبضتها، أما إرتريا فقد تقمصت الدور السابق لإثيوبيا وسعت إلى استغلال الرفض الإثيوبي لإحراز بعض الانتصارات على الساحة الدبلوماسية.

استعرت الحرب الكلامية بين الطرفين اللذين كانا يركزان على التفاصيل الدقيقة لكيفية صياغة الوثائق المقدمة للجانبين واختلافهما حول أدق الأشياء بما في ذلك

علامات الترقيم، مما أصاب المجتمع الدولي بالإحباط حيث وضح جليا أن الطرفين لم يكونا على استعداد بعد للتوصل إلى اتفاق سلام بينهما. وبالرغم من أن منظمة الوحدة الإفريقية اضطلعت بالدور الأهم بعد قمة واغادوغو إلا أن الجهود الأمريكية لم تتوقف واستمرت حتى قبيل القمة الإفريقية في الجزائر عندما قام أنطوني ليك بجولات ماكوكية بين البلدين يبدو أنه لم يتمكن خلالها من التوصل لأي نتيجة مقنعة. من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تسعى سعياً حثيثاً لتجنب أي جولة ثالثة من الحرب بين البلدين خاصة وأنها كانت ترى أن ذلك "سيفتح الباب أمام جماعات الإسلام السياسي لتوسيع نشاطها في المنطقة ككل". [59] لعب الخبراء الأمريكيون خاصة من وزارة الدفاع دوراً مهماً في إعداد بعض الوثائق المتعلقة بالجوانب العسكرية من العملية السلمية، كما أن الخبراء القانونيين التابعين لوزارة الخارجية الأمريكية لعبوا دوراً مماثلاً في مراحل لاحقة عندما قاموا بإعداد معظم الوثائق القانونية المتعلقة باتفاق السلام بين البلدين. [60]

لم يبد مجلس الأمن اهتماماً يذكر بالأزمة في بداياتها إذ اكتفى بإصدار قراره رقم 1177 بتاريخ 26 يونيو 1998م والذي أعرب فيه عن المطالب العادية كنبذ العنف والوقف الفوري لإطلاق النار بالإضافة إلى دعمه للجهود المبذولة لتخفيف حدة التوتر بين البلدين. ومع زيادة حدة التوتر بين الجانبين في يناير 1999م أصدر المجلس قراره رقم 1226 بتاريخ 29 يناير الذي أعلن فيه من جديد تأييده لجهود منظمة الوحدة الإفريقية، وأشار فيه إلى أن إطار العمل الذي تقدمت به المنظمة يعتبر أحسن الفرص لتحقيق السلام مطالبا إرتريا بالإعلان فوراً عن قبولها لإطار

59 - T. Negash & K. Tronvoll, *Brothers at War,* op. cit. p.72
60 - J . Prendergast, " U.S. Leadership … " op.cit.



العمل. كما دعا المجلس الطرفين لإعادة تأكيد التزامهما بالعمل على حل المشاكل الحدودية بينهما بالطرق السلمية، وقام الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مبعوثه الخاص السيد محمد سحنون إلى المنطقة. عاد المجلس في ظرف أقل من أسبوعين وبعد اندلاع القتال مجدداً بين البلدين في بداية فبراير 1999 إلى إصدار قراره رقم 1227 الذي أدان فيه قرار الدولتين باللجوء للحلول العسكرية ودعا فيه للوقف الفوري للأعمال العدائية وبصفة خاصة القصف الجوي. كما دعا الطرفين للعمل على حماية المدنيين وعدم تعريضهم للخطر واحترام حقوق الانسان. ولعل أهم فقرات القرار كانت تلك التي دعت الدول الأعضاء لوقف مبيعات السلاح للجانبين بصورة فورية. قوبل القرار كما هو متوقع بهجوم شديد من قبل الطرفين حيث رأى كل طرف فيه مساواة بين المعتدي والضحية. أما مبعوث الأمين العام فقد عمل على التنسيق مع كل الأطراف الساعية نحو تحقيق السلام إلى أن تم توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين في ديسمبر 2000م.

شهدت الفترة الممتدة منذ نهاية الجولة الثانية من الحرب وحتى بداية الجولة الثالثة في مايو 2000م تحركات مكثفة بالتنسيق بين كل الأطراف للتوصل إلى حل سلمي يقلل من التوتر ويبعد شبح الحرب عن المنطقة. وقد لعبت منظمة الوحدة الإفريقية بقيادة الرئيس بوتفليقة دوراً مهماً واستضافت الجزائر المحادثات غير المباشرة بين طرفي النزاع وهي المحادثات التي استمرت دون جدوى بسبب تباعد مواقف الطرفين حتى اللحظات الأخيرة قبيل اندلاع الجولة الثالثة.

كانت وثيقة التدابير الفنية لتنفيذ اتفاق الإطار المقترح من جانب منظمة الوحدة الإفريقية هي موضع الخلاف بين الطرفين، حيث أبدت إثيوبيا عدداً من التحفظات باعتبار أن الوثيقة تتناقض في بعض جوانبها مع اتفاق الإطار نفسه ومع الوثيقة

الثانية وهي آليات التنفيذ، لذلك فقد تقدمت إثيوبيا ببعض الاستفسارات لمنظمة الوحدة الإفريقية بحثاً عن توضيح لهذه التناقضات. أما إرتريا فقد كان فهمها هو أن التدابير الفنية غير قابلة للتعديل وأنها يجب أن تؤخذ أو ترفض في مجملها. لذلك فقد أبدت استغرابها لموقف المنظمة التي استمرت لما يزيد على الثمانية أشهر في محاولة للتفاوض مع إثيوبيا حول الوثيقة، وكانت تعتبر الموقف الإثيوبي رفضاً للوثيقة يستدعي الضغط من المنظمة والمجتمع الدولي ككل. قام كل من المبعوث الجزائري أحمد أويحيى والمبعوث الأمريكي أنطوني ليك بجولات متعددة بين البلدين في محاولة لتقريب وجهات النظر بغرض انطلاق مباحثات السلام بينهما، وقد أثمرت هذه الاتصالات في النهاية دعوة من الرئيس بوتفليقة للاجتماع في الجزائر في نهاية مارس 2000م حيث تقرر أن تجرى مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، وذلك لأن الاحتقان الشديد بينهما لم يكن يسمح بإجراء مفاوضات مباشرة حيث ظل طل طرف يرفض الجلوس إلى الطرف الآخر.

كانت إرتريا كما ذكرنا أعلاه غير راضية عن أسلوب منظمة الوحدة الإفريقية في إدارة عملية السلام برمتها، وقد وضح ذلك في بيان صادر عن الخارجية الإرترية بتاريخ 1999/9/6م جاء فيه أن وثيقة آليات التطبيق قد فرضت على إرتريا تنازلات أكثر بالمقارنة مع ما فرض على إثيوبيا. وأنه قد طُلِبَ من إرتريا إعادة انتشار قواتها في عدد من المناطق لم تكن مضمنة أصلاً في اتفاق إطار العمل، كما أن توقيت الانسحاب أيضاً تم إعداده لإرضاء الجانب الإثيوبي.[61] لذلك فإن الرد الإرتري لم يكن مستغرباً عندما وجهت لها الدعوة لحضور المحادثات غير المباشرة، فقد انتقدت مذكرة الخارجية الإرترية المؤرخة في 21 مارس 2000م

61 – إرتريا الحديثة، 1999/9/7



أداء منظمة الوحدة الإفريقية التي قامت بطرح وثيقة التدابير الفنية مرة أخرى للنقاش. واحتوت المذكرة على فقرة مهمة تقول "إن إرتريا على استعداد للمشاركة في أي جهد مستقبلي بما في ذلك المحادثات غير المباشرة، ليس عن قناعة بأن ذلك سيقود إلى نتائج إيجابية بل رغبة منها في إعطاء محاولات السلام فرصة أخرى". تؤكد هذه الفقرة الأخيرة أن القيادة الإرترية قررت المشاركة في المحادثات غير المباشرة، وهي على قناعة بأنها لن تقود لنتائج إيجابية مما قد يبرر تصرف الوفد الإرتري الذي وصفه الوسطاء بعدم التعاون خلال جولة المفاوضات التي تأجلت حتى نهاية إبريل من نفس العام.

عقدت جولة المفاوضات غير المباشرة في الجزائر في الفترة من التاسع والعشرين من أبريل وحتى الخامس من مايو إلا أنها لم تتمكن من النجاح في تقريب وجهات النظر بين الفريقين، حيث أصر الوفد الإرتري خلالها أن تقوم إثيوبيا بالتوقيع على وثيقتي اتفاق الإطار وآليات التنفيذ ووقف إطلاق النار. من جانبها رفضت إثيوبيا التوقيع على الوثيقتين باعتبار أن ذلك يجب أن يتم بعد الاتفاق على الشكل النهائي للتدابير الفنية. يرى بعض المراقبين أن الطلبين الإرتريين لم يكن لهما داعٍ وأنهما يعتبران بمثابة وضع شروط جديدة أدت إلى فشل المفاوضات، خاصة وأن إثيوبيا سبق وأن وافقت كتابة على الوثيقتين المذكورتين. تواصلت بعد جولة المحادثات حرب البيانات واتهم كل جانب الآخر بإفشال المساعي المبذولة من أجل تحقيق السلام. بعد تعثر محادثات الجزائر وافق مجلس الأمن على اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة بأن يتوجه وفد المجلس الذي كان في زيارة لجمهورية الكنغو الديمقراطية إلى إثيوبيا وإرتريا في محاولة لتهدئة الأوضاع وسعياً نحو تفادي الحرب التي بدأت نذرها تلوح على الأفق. ويبدو أن محاولة اللحظات الأخيرة

هذه لم تكن مرتبة بصورة جيدة تخدم الغرض الذي تمت من أجله، ويرى البعض أنها كانت واحدة من المحاولات التي لم يتحقق فيها التنسيق الذي كان سمة ملازمة لعملية السلام في مختلف مراحلها، لذلك فإنه لم يكن من المستغرب أن تصاب هذه المحاولة بالفشل الذريع.[62]

اتفاق الجزائر للسلام

اندلعت الجولة الثالثة من الحرب بين البلدين في منتصف ليلة الثاني عشر من مايو 2000م، أي بعد أسبوع واحد من فشل جولة المحادثات غير المباشرة في الجزائر ويوم واحد فقط من زيارة وفد مجلس الأمن التي لم تحقق الغرض منها. ولعله ليس صدفة أن تبدأ الجولة الأولى للقتال في نفس يوم مغادرة الأمين العام للأمم المتحدة لأسمرا، بينما بدأت الجولة الثالثة مع نهاية زيارة وفد مجلس الأمن المشار إليها. فهذا يشير إلى أن الجهود الدولية ظلت تبذل حتى آخر لحظة لتفادي تجدد المجابهة العسكرية، غير أنه يشير أيضا إلى أن المجتمع الدولي وبالرغم مما يتوفر له من آليات لجمع وتحليل المعلومات وقف عاجزاً مرتين أمام انزلاق البلدين نحو الحرب.

كان من الطبيعي أن يتصدى مجلس الأمن للموضوع باعتباره الجهة المنوط بها حفظ السلام العالمي، وقد أدرك الطرفان أن معركتهما الدبلوماسية يجب أن تنتقل إلى هناك. قام الرئيس الإرتري بإرسال رسالة لرئيس المجلس حمل فيها إثيوبيا مسئولية اندلاع الجولة الثالثة من الحرب مطالباً المجلس بإدانة واضحة لإثيوبيا ودعم الحق الإرتري المشروع في الدفاع عن النفس. وتحسباً لاحتمال إتخاذ أي إجراءات عقابية ضدها بواسطة المجلس قامت إثيوبيا التي لم تنكر أنها هي التي

62 - J. Prendergast, " U.S. Leadership ..." op.cit.



بدأت الجولة الجديدة من الحرب بإرسال رسالة بتوقيع رئيس وزرائها إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 11 مايو، وأعقبتها برسالة من وزير خارجيتها للمجلس بتاريخ 12 مايو أورد فيها الوزير ثلاث نقاط مهمة وهي:

- اتهام إرتريا بتخريب محادثات الجزائر عن عمد.
- مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسئولياته وإدانة العدوان الإرتري الذي كان سبباً في بداية الحرب قبل عامين.
- الإشارة إلى أن النتائج كانت ستكون مختلفة جدا لو أن المجلس تحمل مسئولياته كاملة قبل عامين، ولم تكن إرتريا لتتمادى في تصرفاتها التي قادت لما حدث في الجزائر.

ويبدو أن التحرك الإثيوبي قد آتى أكله فقد اعترضت الغالبية من أعضاء مجلس الأمن على اقتراح بإدانة العدوان الإثيوبي، باعتبار أن ذلك قد يقود فقط إلى تعميق الإحساس لدى إثيوبيا بتحيز المجلس لإرتريا مما قد يؤثر على تعاونها مستقبلاً مع منظمة الوحدة الإفريقية من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة. المعروف أن إثيوبيا ظلت طوال العام السابق لاندلاع الجولة الثالثة من القتال عرضة للانتقاد من المجتمع الدولي بسبب موقفها من وثيقة التدابير الفنية، ولا شك أن مبادرتها باستئناف القتال كانت ستعرضها للمزيد من الانتقاد وربما العقوبات. ومما لا شك فيه أيضا أن ذلك لم يحدث لأن إرتريا لم تقم بإدارة معركتها الدبلوماسية بالصورة المطلوبة، فقد اكتفت بتوزيع الاتهامات على كل الأطراف باعتبارها منحازة لإثيوبيا. أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1298 بتاريخ 2000/5/17م والذي لم يخلو من العقوبات إذ أنه فرض حظراً على تصدير السلاح لمدة عام كامل قابلة للتجديد، إلا أن الحظر كان ينطبق على طرفي النزاع وليس

على إثيوبيا وحدها. لم يقتصر القرار على الخطوات العقابية فقط بل عبر عن مدى نفاد صبر المجتمع الدولي وذلك بالدعوة للتحرك الفوري من أجل تحقيق السلام بين البلدين، حيث دعا للاستئناف الفوري لمحادثات السلام دون أي قيد أو شرط كما ناشد رئيس منظمة الوحدة الإفريقية لإرسال مبعوثه الخاص إلى المنطقة فوراً لتحقيق هذا الغرض.

كان تجاوب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع قرار مجلس الأمن سريعاً حيث قام بزيارة لكل من إثيوبيا وإرتريا بعد أسبوع واحد فقط من صدور قرار مجلس الأمن، وقد نجحت الزيارة في تحقيق الهدف منها باستئناف محادثات السلام دون شروط مسبقة وهي المحادثات التي بدأت برئاسة وزيري خارجية البلدين في الجزائر في 28 مايو 2000م. بدأت المحادثات كما هو متوقع من حيث انتهت الجهود السابقة واستمرت لمدة أسبوعين تحت رئاسة المبعوث الخاص للرئيس بوتفليقة السيد أحمد أويحيى وشارك فيها كل من المبعوث الأمريكي أنطوني ليك والمبعوث الأوربي رينو سيري. زار الجزائر كذلك خلال انعقاد المحادثات الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السوداني حاملا رسالة من الرئيس عمر البشير للرئيس بوتفليقة والتقى برئيسي الوفدين الإرتري والإثيوبي دعماً لجهود السلام.

بناء على قرار مجلس الأمن وخاصة الفقرة العاملة الرابعة والتي دعت لاستئناف المفاوضات حول القضايا المحورية دون شرط مسبق، قامت الجزائر بمعاودة الوساطة الإفريقية المدعومة من المجتمع الدولي بعد أن قررت أن تتجاوز موضوع التدابير الفنية الذي وقف عقبة أمام الجهود التي سبقت اندلاع القتال في مايو. تقدمت منظمة الوحدة الإفريقية بوثيقة جديدة في بداية المفاوضات التي

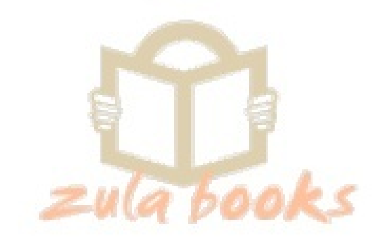
انتظمت بالجزائر، وبعد جهود مضنية عبر محادثات غير مباشرة نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الوصول لاتفاق بوقف الأعمال العدائية تم التوقيع عليه بواسطة رئيسي الوفدين في 2000/6/18م. ورغم أن الاتفاق كان يختص أساساً بالترتيبات الخاصة بوقف إطلاق النار إلا أنه اشتمل على فقرات مهمة حول بعثة لسلام الدولية وكان الأساس لاتفاقية السلام الشاملة بين البلدين والتي وقعت بعد ذلك بستة أشهر. اشتمل اتفاق وقف الأعمال العدائية على خمسة عشر بندا نورد أهمها فيما يلي:

- الوقف الفوري للأعمال العدائية بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة بما في ذلك السماح بحرية الحركة لقوات حفظ السلام الدولية، وتوفير الحماية الكاملة لأفرادها ومنشآتها وممتلكاتها.
- إنشاء قوة لحفظ السلام الدولية تابعة للأمم المتحدة وتحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية.
- تحديد صلاحيات البعثة الدولية لحفظ السلام بمراقبة تنفيذ الاتفاق، ومراقبة إعادة انتشار القوات الإثيوبية والتزام الجانبين بالإجراءات الأمنية المتفق عليها بالإضافة لمراقبة المنطقة الأمنية العازلة بين قوات الجانبين.
- تنتهي مهمة قوة حفظ السلام الدولية بعد الانتهاء من عملية تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين.
- تكوين لجنة عسكرية مشتركة برئاسة قائد قوات حفظ السلام الدولية وعضوية ممثلين للدولتين لتنسيق وتسهيل عمل بعثة السلام الدولية.
- على إثيوبيا أن تقدم لبعثة السلام الدولية خطة واضحة ومفصلة لإعادة انتشار قواتها من المواقع التي استولت عليها بعد السادس من فبراير

1999 ولم تكن تحت إدارتها في السادس من مايو 1998. يجب أن تكون الخطة جاهزة في مدة أقصاها أسبوعين بعد وصول قوات حفظ السلام الدولية.

- تنسحب القوات الإرترية لمسافة 25 كيلومترا (مدى مرمى المدفعية) عن المناطق التي ستكون فيها القوات الإثيوبية بعد إعادة انتشارها. سيطلق على هذه المنطقة العازلة بين الجيشين اسم المنطقة الأمنية المؤقتة.
- تقوم بعثة السلام الدولية بمراقبة القوات الإثيوبية والإرترية على طرفي المنطقة الأمنية المؤقتة.
- تضمن الأمم المتحدة التزام الجانبين بعدم تحريك قواتهما خارج المناطق التي اتفق عليها حتى تكتمل عملية تخطيط وترسيم الحدود. يمكن أن تلجأ الأمم المتحدة لكل الوسائل الضرورية لتنفيذ هذا الضمان بما في ذلك تطبيق الفصل السابع من ميثاقها ضد الطرف الذي ينتهك بنود الاتفاق.

عكس الاتفاق اهتمام المجتمع الدولي بضرورة تحقيق الهدوء والسلام بين البلدين، فبالرغم من أن الاتفاق كان بخصوص وقف الأعمال العدائية فقط ولم يكن اتفاق سلام شامل فإن الخطوات العملية التي أعقبت التوقيع عليه وبصفة خاصة حشد قوات حفظ السلام الدولية أكدت رغبة المجتمع الدولي وإصراره على وضع حد للأزمة. ما إن تم توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية حتى استؤنفت المفاوضات غير المباشرة في الجزائر سعيا نحو التوصل لاتفاق سلام شامل بين الجانبين، وقد عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات بعد يوم واحد فقط من توقيع الاتفاق واستمرت حتى 21 يونيو 2000.



تباينت وجهات النظر بين الجانبين وانهارت الجولة الأولى بعد أن تقدمت إثيوبيا بمطالب جديدة رفضتها إرتريا وهي تحجيم القوات المسلحة الإرترية بحيث لا تشكل خطرا على جيرانها في المستقبل وهو هدف معلن لإثيوبيا عند قيامها بالحرب كما أشرنا أعلاه، بالاضافة إلى ضمان سلامة الإثيوبيين الموجودين في إرتريا، والتعويض عن البضائع الإثيوبية التي فقدت في مينائي مصوع وعصب بعد اندلاع الجولة الأولى من الحرب. الواضح أن إثيوبيا كانت تهدف للحصول على بعض الاستحقاقات السياسية والعسكرية بعد انتصارها الكبير في الجولة الثالثة من الحرب، إلا أن الموقف الإرتري كان متشددا خاصة وأن القوات الإثيوبية عجزت في المراحل الأخيرة من الحرب عن احتلال ميناء عصب بالرغم من المحاولات المضنية لتحقيق ذلك الهدف. قامت إثيوبيا بتصرفات عصية على الفهم في المراحل الأخيرة من الحرب تمثلت في الهجوم على عصب وإعادة احتلال بعض المواقع في الجبهة الغربية ومن بينها مدينة تسني بعد الانسحاب منها في وقت سابق، وقد تم كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه المحادثات بين الجانبين مستمرة في الجزائر مما يؤكد أن إثيوبيا كانت ترمي إلى تحسين موقفها في جولات المفاوضات اللاحقة.

تواصلت الرحلات الماكوكية بين العاصمتين بواسطة المبعوثين الخاصين للوسطاء في محاولة لتقريب وجهات النظر وهي العملية التي استغرقت ستة أشهر كاملة حتى أصبح الجو مهيأ لتوقيع اتفاقية السلام الشاملة بين البلدين في الجزائر في ديسمبر 2000. وقع إلى جانب الرئيس الإرتري أسياس أفورقي ورئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي عدد من الشهود هم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم ووزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وممثل الاتحاد الأوروبي

رينو سيري. والمتابع لمراسم التوقيع يلاحظ أن الرئيس الإرتري ورئيس الوزراء الإثيوبي لم يتصافحا بعد التوقيع إلا بعد إلحاح من جانب الرئيس الجزائري الذي رعى المحادثات بين الجانبين.

احتوت اتفاقية السلام التي وقعت بين الطرفين على ستة بنود فقط اختص البند الأول بالتزام الجانبين بوقف جميع الأعمال العدائية وعدم التهديد باستعمال القوة في المستقبل. أما البند الثاني فقد تناول إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والمعاملة الكريمة لمواطني كل بلد في البلد الآخر. فصلت البنود الثالث والرابع والخامس مجالات عمل لجان التحقيق في أسباب الحرب، وتخطيط وترسيم الحدود، والتعويضات التي جرى تكوينها بموجب الاتفاقية. وكانت الفقرة السادسة والأخيرة تتعلق بسريان الاتفاقية وإيداعها لدى الأمم المتحدة .

لم يحدد الاتفاق حيزا زمنيا لعمل لجنة التحقيق في أسباب الحرب وإن كان قد حدد مجال عمل اللجنة في التحقيق حول أحداث السادس من مايو 1998 وأي أحداث سابقة كانت لها علاقة بالحرب. أما لجنة تخطيط وترسيم الحدود فقد ارتبطت بوجود قوات حفظ السلام الدولية وتعلقت أعمالها بالسبب المباشر للحرب وهو النزاع الحدودي حول قرية بادمي، لذلك فإن هذه اللجنة وجدت اهتماما فائقا من الجانبين ومن المجتمع الدولي فتمكنت من إنجاز الجانب الأول من عملها وقدمت تقريرها حول الحدود بين البلدين في 13 أبريل 2002 وبقي بعد ذلك الترسيم الفعلي للحدود ووضع العلامات على الأرض وهو الأمر الذي واجهته الكثير من العوائق. سنتناول تفاصيل تقرير لجنة الحدود وتعامل الجانبين معه في فصل لاحق من هذا الكتاب. فيما يتعلق باللجنة الثالثة وهي لجنة التعويضات فقد تقدم الطرفان بترشيحاتهما لعضوية اللجنة التي عقدت اجتماعها الأول في مارس

2001 بالعاصمة الهولندية لاهاي إلا أن أعمالها تعثرت كثيرا منذ ذلك الوقت، ولم تتمكن اللجنة من إنجاز عملها إلا في عام 2007 كما سنرى لاحقا. كانـت إثيوبيـا أكثر حماساً لقيام هذه اللجنة وذلك لبحث موضوع البضائع الإثيوبية التي تقول أنها اختفت في الموانئ الإرترية بعد قيام الحرب. يشمل مجال عمل اللجنة الـذي ورد تفصيلاً في اتفاق السلام التعويضات للأفراد من البلدين الـذين فقـدوا ممتلكـاتهم، وتقدر الحكومة الإرترية أن مواطنيها الذي طردوا من إثيوبيا قد فقـدوا ممتلكـات تقدر قيمتها بما يفوق المليار دولار. وقد كان عمل هذه اللجنة مضنيا للغاية كما أن التعويضات التي حكمت بها ظلت في الغالب حبراً على ورق بـسبب عـدم تـوفر مصادر التمويل، فعلى عكس ما حدث بعد حرب الخليج حيـث تحملـت العـراق تكاليف التعويضات من مواردها النفطية الضخمة فإن إثيوبيا وإرتريا لا تملكان من الموارد ما يمكن أن يساهم في تعويض المواطنين المتضررين.

من الواضح أن اتفاق السلام الشامل في الجزائر قد سعى لمعالجة الأزمة مـن كل جوانبها، خاصة وأن الجانبين والمجتمع الدولي ككل يدركون تماما أن الأزمـة الحدودية التي تمثل السبب المباشر في قيام الحرب ما هي إلا انعكـاس لتطـورات أكثر تعقيدا واعمق أثرا في العلاقات بين البلدين. وقد تأكدت هـذه الحقيقـة فـي التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإثيوبي لصحيفة "الحياة" اللندنيـة بعـد التوقيع على اتفاق السلام الشامل والتي أشار فيها إلى أن الاتفاق لا صلة له بتطبيع العلاقات بين الجانبين إذ أن ذلك يقتضي تعديلات جوهرية في مؤسسات الحكم فـي إرتريا. وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن توقيع اتفاق للسلام شئ وتطبيع العلاقات شئ آخر فقد ظلت العلاقات بين البلدين تراوح مكانها إن لم تتراجع، وقد انعكست آثـار

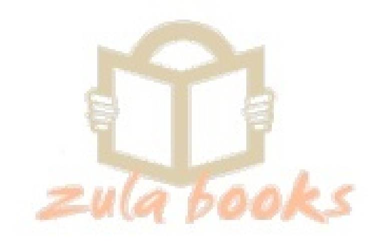


ذلك كما سنرى لاحقا على دول الجوار وبصفة خاصة الصومال. ويرى الكثير من المراقبين أن علاقات البلدين لن يتم تطبيعها تحت ظل النظامين القائمين.

تعرضت الحكومة الإثيوبية لانتقادات لاذعة خاصة من غلاة المعارضين الذي ظلوا يرون في الموافقة على استقلال إرتريا في عام 1993 خيانة وطنية من الدرجة الأولى، وقد أشار بعض هؤلاء إلى أن ذهاب الحكومة الإثيوبية للجزائر لم يكن مبررا وكان بإمكانها فرض شروطها على أسمرا بعد الهزيمة التامة للجيش الإرتري في الجولة الثالثة من الحرب. وبغض النظر عما أشيع من ضغوط دولية على الحكومة الإثيوبية خاصة من جانب الولايات المتحدة فإن المتابع لمجريات الجولة الثالثة من الحرب يجد أن الحكومة الإثيوبية برغم أدائها المميز على الجبهة العسكرية لم تتمكن من تحقيق أهدافها المعلنة والخفية. فبالرغم من الهزيمة الواضحة للقوات الإرترية فإن القيادة العسكرية في البلاد والتي تجنبت المواجهة المباشرة مع القوات الإثيوبية بشكل كبير استطاعت الحفاظ على قوة العديد من فرق الجيش الإرتري، وبذلك أحبطت الجهود الإثيوبية لتحقيق الهدف المعلن وهو قصم ظهر الجيش الإرتري بحيث لا يشكل في المستقبل أي تهديد لها أو لجيران إرتريا الآخرين. كما أن التعويض عن خسائر الحرب الذي تلقته إرتريا من بعض الأطراف الإقليمية كما تقول تقارير الأخبار مكنها من إعادة بناء قواتها المسلحة بالرغم من الضائقة المالية التي كانت تعيشها.

من ناحية أخرى، فإن المحاولات المتكررة للجيش الإثيوبي لاحتلال ميناء عصب تكسرت على حائط الصد الذي شكلته الوقفة القوية للقوات الإرترية في الجبهة الشرقية. ومع أن القيادة الإثيوبية لم تضع احتلال عصب ضمن أهدافها المعلنة، إلا أن القوات الكبيرة التي دفعت بها إثيوبيا في مرحلة متأخرة من الحرب

للجبهة الشرقية تؤكد أنها كانت تنوي تحقيق هذا الهدف. كما أن احتلال عصب كان سيحسن كثيرا من موقف إثيوبيا في مفاوضات السلام ويزيد من حجم مستحقاتها الناتجة عن هذه الجولة من الحرب. أما في الجبهة الوسطى القريبة من العاصمة الإرترية أسمرا فقد حققت القوات الإثيوبية تقدما معقولا حصلت بموجبه على بعض المناطق المتنازع عليها إلا أنها لم تتقدم لسبب أو آخر نحو العاصمة أسمرا.



السلام القلق

البعثة الدولية

جاء التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية في يونيو 2000 إيذانا ببدء المجتمع الدولي اتخاذ خطوات عملية نحو حل المشكلة المستعصية بين الطرفين. خصص الاتفاق عددا من فقراته لعملية انتشار قوات حفظ السلام الدولية في منطقة الحدود المشتركة بين البلدين، ولم يمر شهر واحد على توقيعه حتى وصل فريق عسكري فني من الأمم المتحدة للبلدين بغرض تقييم الوضع قبل نشر قوات حفظ السلام الدولية. وجاءت الزيارة بداية لعملية طويلة كان من المفروض أن تنتهي فقط بانتهاء تخطيط الحدود بين إرتريا وإثيوبيا ووضع العلامات الحدودية على الأرض لولا أنها واجهت العديد من المشاكل والمعيقات التي أدت لإحباطها دون تحقيق أهدافها.

جاءت الحرب الإرترية – الإثيوبية بعد أن تجاوز العالم مرحلة الحرب الباردة التي تميزت باستقطاب شديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مما كان سببا في تعطيل أعمال مجلس الأمن الدولي الذي كان ولا زال يتحمل مسئولية حفظ السلام والأمن في العالم. شهدت الفترة في أعقاب الحرب الباردة ميلاد ما عرف بالجيل الثاني من عمليات حفظ السلام الدولية في إفريقيا وغيرها من أنحاء العالم حيث أصبح على قوات حفظ السلام الدولية القيام بمهام واسعة للغاية لم تكن تكلف بها عادة في فترة الحرب الباردة. لم يعد عمل البعثات الدولية لحفظ السلام محصورا في الفصل بين القوات المتحاربة فقط بل ذهب لأبعد من ذلك ليشمل مهام أخرى وخاصة في حالات الحروب الأهلية مثل القيام بالأعمال الإدارية وحفظ



الأمن، ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان، بل والإشراف على إجـراء الانتخابـات، ومتابعة عملية انتقال السلطة بصورة سلمية.

غير أن العملية التي نحن بصددها تعتبر من النوع التقليدي فقد توفرت لها كل الشروط الضرورية للجيل الأول من عمليات حفظ السـلام كمـا أوردهـا علمـاء السياسة الدولية. سبق عملية نشر قوات حفظ السلام الدولية في إثيوبيا وإرتريا اتفاق بين الطرفين المتنازعين على نشرها، وتفويض من الأمم المتحدة، والتزام بالـدعم المالي واللوجستي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفهم لدى القوات نفسها بأنها تقوم بإطلاق النار فقط في حالة الدفاع عن النفس. كان من الطبيعي لـذلك أن تعرب الكثير من الدول عن رغبتها في المشاركة في هذه العملية خاصة وأنها تعتبر من العمليات السهلة بالمقارنة مع عمليات أخرى في القارة الإفريقية أو في منـاطق أخرى من العالم، وقد لوحظ أن الدول الغربية بصفة عامة كانت سباقة للمشاركة في العملية[63]، وهو أمر مخالف للحكمة السائدة بين هذه الدول والتـي تقـول بتفـادي التدخل إلا في الحالات التي تكون المصلحة الغربية فيها واضحة للعيان. ولعل بعثة السلام الدولية في سيراليون تمثل حالة من حالات إحجام الـدول الغربيـة عـن المساهمة في مثل هذه العمليات عندما تحس بأن خطر المشاركة لا يتناسب وحجـم مصالحها في البلد المعني. وقد وضحت هذه الحقيقة بصورة درامية عنـدما قامـت الأردن في عام 2000 بسحب فرقتها من قوات حفظ السلام بـسيراليون احتجاجـا على ضعف تمثيل الدول الغربية.

سنلاحظ فيما يلي من فقرات أن العملية لم تخيب ظن الدول المشاركة فيها من الناحية العسكرية حيث أنه لم يرد وفاة أي فرد من أفراد القوات بسبب اشتباك مـع

---

63 - أنظر المرفق رقم (5)

القوات النظامية لأحد الطرفين طوال فترة السنوات السبع التي قضتها القوات في المنطقة، إلا أن انعدام الثقة بين طرفي النزاع لم يجعل مهمة بعثة السلام الدولية بذات السهولة في جانبها السياسي وقد انعكست المشاكل السياسية كما هو متوقع على عمل بعثة السلام الدولية وقادت في النهاية لفشلها في تحقيق الأهداف التي حددت لها حيث انسحبت تاركة الأوضاع بين طرفي النزاع حبلى بأسباب النزاع واحتمالات الانفجار في أي لحظة.

وكما سنرى في الفقرات القادمة من هذا الفصل فإن الشد والجذب السياسي بين الطرفين انعكس بصورة أو أخرى على عدة أوجه من نشاط بعثة السلام الدولية التي شهدت علاقاتها مع الطرفين توترا من حين لآخر. غير أن أبلغ الآثار التي تركها التوتر السياسي بين الطرفين كانت في الجوانب المتعلقة بالمهمتين الأكبر لبعثة السلام الدولية وهما عملية تخطيط وترسيم الحدود بين الدولتين، والمحافظة على سلامة المنطقة الأمنية العازلة بينهما. ونسبة لأهمية هاتين القضيتين والتنازع الذي اكتنفهما بين الطرفين والمواقف المتباينة حولهما والتي جاءت نتائجها سالبة للغاية على عملية السلام برمتها وكانت السبب الرئيس في أن تسود حالة من الحرب الباردة بين الطرفين فإننا سنفرد لهما جانبا من هذا الفصل نتناول فيه تطوراتهما وتعقيداتهما المختلفة، مع تناول الجوانب الأخرى من مهام البعثة كذلك.

المنطقة الأمنية المؤقتة

دعت المادة الثانية عشرة من اتفاق وقف الأعمال العدائية كما ذكرنا أعلاه إلى إقامة منطقة عازلة بين قوات البلدين تحت مسمى "المنطقة الأمنية المؤقتة" لتوفير الظروف الملائمة لعمل بعثة السلام الدولية وتنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين البلدين، وفصلت المادتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة كيفية إنشاء هذه

المنطقة وطريقة الحفاظ عليها بواسطة القوات الدولية. أشارت الفقرة الثانية عشرة إلى أن الأهداف من إنشاء المنطقة الآمنة هي تخفيض حدة التوتر وخلق جو من الثقة والهدوء بين الطرفين، وخلق الظروف الملائمة لتحقيق السلام الشامل بينهما وذلك عبر تخطيط الحدود ووضع العلامات الحدودية على الأرض. وأشارت الفقرة الثالثة عشرة إلى أن قوات السلام الدولية ستقوم بمراقبة التزام القوات الإثيوبية والقوات الإرترية بالبقاء في المواقع التي حددها الاتفاق دون أن تتجاوزها. أما الفقرة الرابعة عشرة فقد أشارت لالتزام المجتمع الدولي وبصفة خاصة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بضمان التزام كل من إثيوبيا وإرتريا بالمواقع التي حددت لقواتهما وذلك عن طريق عدة وسائل للمراقبة بما في ذلك تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة تجاوز أحد الطرفين أو كلاهما لما تم الاتفاق عليه.

عليه فقد مثلت إقامة المنطقة العازلة الواجب الأول لبعثة السلام الدولية، غير أن ذلك لم يكن بالعمل السهل بسبب انعدام الثقة بين الطرفين من جهة وبين كل منهما وبين البعثة الدولية من جهة أخرى. وقع أول خلاف بشأن المنطقة الأمنية في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة الثاني بالعاصمة الكينية نيروبي في ديسمبر من عام 2000، حيث وضح التباين الكبير في مواقف الطرفين بشأن تحديد المناطق التي كانت تحت سيطرة كل منهما قبل اندلاع القتال في السادس من فبراير 1998 والتي كان تحديدها ضروريا لمعرفة مكان إعادة انتشار القوات الإثيوبية كخطوة أولى نحو خلق المنطقة الأمنية المؤقتة. اتهمت إرتريا الجانب الإثيوبي بأنه قدم خطة للانسحاب تقوم على مزاعم كاذبة، ولم يكن بإمكان بعثة السلام الدولية الحكم في الأمر إذ أن مواقع القوات قبل السادس من فبراير 1998 لم تكن معروفة إلا

للطرفين المتنازعين. وبالنظر للطبيعة الفنية البحتة للجنة فقد أحيل الموضوع بعد ذلك للقيادة العليا في البلدين وأصبح محل شد وجذب بين الجانبين حتى انعقد الاجتماع الثالث للجنة العسكرية المشتركة بنيروبي في فبراير من عام 2001 حيث اتفق الجانبان على إنشاء المنطقة، غير أن خلافاتهما على التفاصيل لاحقا أكدت أن الاتفاق بينهما لم يكن بصورة تامة مما اقتضى الكثير من الدبلوماسية والحسم من جانب ممثل الأمين العام للأمم.

ظلت اللجنة العسكرية المشتركة تمثل المنبر الوحيد الذي تتم فيه مفاوضات مباشرة بين الجانبين طوال فترة وجود البعثة الدولية فقد انعدم أي تواصل بينهما على المستويات السياسية. وتضطلع اللجنة التي يرأسها قائد قوات حفظ السلام الدولية بالأمور ذات الطبيعة العسكرية الفنية فقط ولا تستطيع البت في الموضوعات السياسية إلا بعد العودة للقيادة في البلدين. وقد كان حصر عمل اللجنة على الجوانب الفنية وعدم وجود منبر سياسي سببا في تعطيل الكثير من الأمور وهو ما يمكن أن يعزى له البطء الشديد الذي تميزت به عملية السلام برمتها.

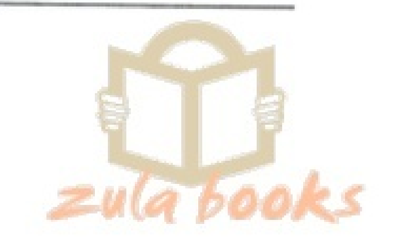
لم تمض الأمور بهدوء كما كانت ترغب بعثة حفظ السلام الدولية حيث ما لبثت إثيوبيا أن أثارت موضوع الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية خاصة في منطقة إيروب مما اضطر البعثة لإجراء تعديل في الحدود المذكورة. وكما هو متوقع فقد أثار تصرف البعثة غضب الجانب الإرتري وزاد من شكوكه حيال مقدرة البعثة وحيادها، مما حدا بوزير خارجية إرتريا لاتهام قيادة البعثة بمخالفة اتفاق نيروبي والخضوع للمطالب الإثيوبية وإخضاع أراض إرترية واسعة لسيطرة القوات المسلحة الإثيوبية. أدت هذه الخلافات لتأجيل ميلاد المنطقة الأمنية حتى أبريل 2001 عندما أعلن ممثل الأمين للأمم المتحدة عن ذلك في بيان رسمي أعرب فيه

عن أسفه لعدم التزام إثيوبيا بإعادة انتشار قواتها حسب الاتفاق.[64] لم تكن إثيوبيا لتصمت حيال هذا الاتهام فأعربت عن استنكارها الشديد لتصريحات ممثل الأمين العام مشيرة إلى أنه "ليس من العدالة في شئ أن ينسب اللوم في تأخير قيام المنطقة الأمنية المؤقتة للجانبين بالتساوي في حين أن الجميع يعلمون أن السبب وراء ذلك هو المطالب الإرترية المتواصلة حول تعديل حدود المنطقة وعدم حماس إرتريا لسحب قواتها".[65]

ظلت إرتريا تتهم الجانب الإثيوبي بأنه يسعى دائما لتعطيل أعمال البعثة الدولية طمعا في إطالة أمد احتلاله للأراضي الإرترية خاصة وأنه يعلم علم اليقين أن تخطيط وترسيم الحدود - وهو الهدف النهائي من عملية السلام - لن يكون في صالحه. بالرغم من ذلك فإن تصرفات إرتريا كانت توحي بأنها هي الأخرى تسعى لتعطيل العملية وذلك بسبب تشددها المبالغ فيه أحيانا بشأن بعض الأمور البسيطة التي قد لا تؤثر على الاتجاه العام للعملية، مثال ذلك أن إرتريا أوقفت في مرحلة من المراحل إعادة انتشار قواتها احتجاجا على عدم انسحاب القوات الإثيوبية من المناطق التي تعتقد أنها كانت غير تابعة لإثيوبيا. أدى القرار الإرتري في ذلك الوقت إلى توقف العملية وأكسب موقف إثيوبيا بعض المصداقية مما خفف من الضغط الدولي عليها خاصة عندما رفضت إرتريا أن تتجاوب مع نصائح الأصدقاء. يمكن تفسير الموقف الإرتري بأنه ينبع بصفة أساسية من عدم الثقة في الطرف الآخر ومن الاعتقاد بأن المجتمع الدولي متواطئ مع إثيوبيا التي ظلت تحصل دائما على ما تريد بممارسة الضغط على الوسطاء. سادت في النهاية النظرة

64 - UNMEE/PR/51, 18.4.2001

65 - www.waltainfo.com 21.4.2001



العملية وقرر الجانبان التعامل مع واقع قيام المنطقة الأمنية بالرغم من أنهما ظـلا ولوقت طويل يرددان القول بأن المنطقة لم تقم من الناحية القانونيـة، ويلقـي كـل جانب باللوم على الآخر في عدم قيامها. غير أن عدم اعتـراف الجـانبين بقيـام المنطقة كان يثير قلق الأمين العام للأمم المتحدة، وقد كان رفض إرتريـا للمنطقـة بصفة خاصة سببا في نشوء الكثير من المشاكل بـسبب عـدم تعـاون الـسلطات الإرترية انطلاقا من هذا الموقف مع البعثة الدولية بالصورة المطلوبـة.[66] وكمـا سيرد لاحقا في حديثنا عن قوات والمليشيات الإرترية، وحرية حركة القوات الدولية فإننا سنلاحظ أن الأوضاع في المنطقة الأمنية ظلت محل شد وجذب طـوال فتـرة السنوات السبعة التي قضتها البعثة الدولية في المنطقة.

كان من الواضح أن البعثة أصبحت تواجه مشاكل عدة منذ وقت مبكر بسبب انعدام الثقة بين الطرفين، وقد وضح ذلك جليا في الجدل المتواصل حول المنطقـة الأمنية المؤقتة والقضايا المتعلقة بتعاون الطرفين في قضايا مثـل خـط الطيـران المباشر بين البلدين. وفي محاولة لتجاوز أزمة الثقة بين الطرفين قام الأمين العـام للأمم المتحدة بتشجيع اللقاءات التي عقدت بين بعـض رجـال الـدين الإثيـوبيين والإرتريين في منتصف عام 2001، غير أن تلك اللقاءات توقفت قبـل أن تحقـق تقدما يذكر في مجال توفير الثقة المفقودة. ولعل تقرير الأمين العام للأمم المتحـدة لمجلس الأمن بتاريخ 23 يونيو 2003 قد لامس لب الأزمة عندما أشار الأمين العام لقلقه البالغ حيال عدم إحراز أي تقدم يذكر في مجالين هامين هما ترسيم الحـدود، وتطبيع العلاقات بين البلدين. وقد تحدث الأمين العام من خشيته أن يقود ذلك لفقدان قوة الدفع التي وفرتها اتفاقية الجزائر للسلام وأشار إلى أنه قد يصعب جدا استعادة

---

66 – وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2001/843 بتاريخ 5 سبتمبر 2001

قوة الدفع بعد ذلك مما سيضر كثيرا بعملية السلام. أثبتت الأحداث اللاحقه صحة نبوءة الأمين العام وذلك عندما تعرضت عملية السلام للكثير من المشاكل بسبب تردد الطرفين في الإقدام على اتخاذ الخطوات المطلوبة لتنفيذ اتفاق السلام في الوقت المناسب وهو امر يعود كما أشرنا لعدم توفر الثقة بينهما.

بما أن المنطقة الأمنية المؤقتة كانت تقع برمتها داخل الأراضي الإرترية فقد كانت الحكومة في أسمرا ترى فيها انتقاصا من سيادتها خاصة وأنها كانت تمثل حوالي 20% من جملة مساحة البلاد. لذلك فقد ظلت الحكومة الإرترية تقاوم كل محاولة من جانب البعثة الدولية لتوسيع نطاق حرية حركتها لأجزاء أخرى من البلاد. ظلت هذه النقطة بالذات تمثل حجر عثرة في علاقات إرتريا بالبعثة الدولية فقد كانت الحكومة الإرترية ترى أن حرية حركة القوات الدولية تنحصر فقط في المنطقة الآمنة، وقد كان لهذا الخلاف في الفهم انعكاسا على حرية الحركة بالنسبة للقوات الدولية من جهة وعلى العلاقات بين الأمم المتحدة وإرتريا من جهة أخرى. من ناحية أخرى، فإن إرتريا كانت ترى في المنطقة الأمنية المؤقتة ترتيبا مؤقتا بمنطوق اتفاقية الجزائر للسلام لذلك فقد بدأت السلطات الإرترية تبدي الكثير من التبرم مع مرور الزمن والإحساس بأن إثيوبيا ترفض التعاون فيما يتعلق بموضوع إعادة تخطيط وترسيم الحدود مما يطيل من أمد إقامة القوات الدولية واستمرار الأوضاع في المنطقة الأمنية على ما هي عليه. كان هذا سببا في أن تقوم الحكومة الإرترية لاحقا بممارسة سياسات تضع الكثير من العراقيل في طريق القوات الدولية التي بقيت في البلاد لمدة أطول مما توقع السلطات الإرترية، وخاصة عندما بدا أنه لا يلوح في الأفق ما يشير لقرب فراغ هذه القوات من مهمتها بسبب مماطلة الجانب الإثيوبي.

قوات الشرطة والمليشيا

لم تكن الخطوات التي تلت إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة أقل تعقيدا من عملية الإنشاء نفسها حيث تعرضت بعثة السلام الدولية للانتقاد في كل خطوة خطتها بعد ذلك. أشارت الفقرة الحادية عشرة من اتفاق وقف الأعمال العدائية إلى حق الجهاز الإداري وقوات الشرطة والمليشيا الإرترية في العودة إلى المناطق التي تنسحب منها القوات الإثيوبية، وذلك بعد التأكد من الانسحاب التام لهذه القوات، إلا أن الاتفاق أغفل أية إشارة لأعداد أفراد الشرطة والمليشيا الإرترية أو درجة تسليحها مما فتح الباب واسعاً أمام احتمالات للاختلاف لم يتردد الطرفان في استغلالها لأبعد حد ممكن. عندما وقعت بعثة السلام الدولية والحكومة الإرترية في أبريل 2001م بروتوكولاً يحدد عودة المليشيات والشرطة الإرترية إلى المناطق التي أخلتها القوات الإثيوبية، لم تتردد إثيوبيا في إعلان رفضها التام للبروتوكول الذي رأت فيه مخالفة صريحة لروح اتفاق الجزائر، وقد جاء الرفض الإثيوبي في بيان صادر عن مكتب التنسيق مع البعثة الدولية.[67]

أشار البيان الإثيوبي إلى عدد من النقاط التي يقول إنها تنافي روح اتفاق وقف الأعمال العدائية، ومنها أن البروتوكول يسمح لإرتريا بالاحتفاظ بأسلحتها الثقيلة في مخازن محددة في المنطقة الأمنية تكون في متناول قوات الشرطة والمليشيا. وقد أشار البيان الإثيوبي إلى أن هذه المليشيات تتكون في الحقيقة من منتسبي القوات المسلحة الإرترية نفسها، وأن السلطات الإرترية احتالت لإدخالها المنطقة الأمنية تحت هذا الغطاء. كما أشار البيان كذلك إلى أن البروتوكول يعطي هذه القوات حرية تامة في الحركة إذا كانت المجموعة في حدود أقل من عشرين فرداً وفي ذلك

67 - www.waltainfo.com, 21.4.2001



خطورة على الوضع الأمني داخل المنطقة، مشيراً إلى أن الأسلحة التي تحملها قوات الشرطة داخل المنطقة الأمنية تفوق كثيراً تلك التي تحملها القوات المشابهة في أنحاء أخرى من إرتريا. خلص البيان إلى أن إرتريا تسعى لاستغلال النص الوارد في اتفاق الجزائر لتقوم بخطوات تناقض روح الاتفاق.

ظلت مشكلة وجود وأعداد المليشيا والشرطة الإرترية بنداً ثابتاً في أعمال اللجنة العسكرية المشتركة حيث تواصل الاحتجاج الإثيوبي، كما أنها كانت تمثل جانبا مهماً من المكاتبات التي يبعث بها المسئولون الإثيوبيون لمجلس الأمن من حين لآخر. أدرك مجلس الأمن أنه لا مجال للتنصل من نص اتفاق وقف الأعمال العدائية فيما يتعلق بعودة قوات الشرطة والمليشيا الإرترية إلى المنطقة الأمنية، إلا أنه أصدر بياناً رئاسياً في 15 مايو 2001م أكد فيه صفة المنطقة التي يجب أن تكون منزوعة السلاح بصورة كاملة، مع الاحتفاظ بأعداد محدودة ومناسبة من الشرطة والمليشيا الإرترية لمساعدة المدنيين داخل المنطقة.[68] سعت بعثة السلام الدولية إلى التوصل لاتفاق مع الجانب الإرتري لتحديد عدد القوات في المنطقة الأمنية إلا أن جهودها باءت بالفشل الذريع، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لمجلس الأمن إلى أن إرتريا ظلت ترفض موافاة بعثة السلام الدولية بحجم هذه القوات التي قدرها التقرير في ذلك الوقت بأنها في حدود خمسة آلاف وخمسمائة فرداً بالنسبة للمليشيا وثلاثة آلاف ومائة فرداً بالنسبة للشرطة[69].

اعترف الأمين العام في تقريره المذكور بأن المشكلة قد زادت من حدة التوتر داخل المنطقة الأمنية وأن بعض الأحداث قد وقعت بسبب وجود قوات المليشيا

68 - UN Document No. S/PRST/2001/14

69 - UNSC Document No. S/ 2001/608, 19.6.2001



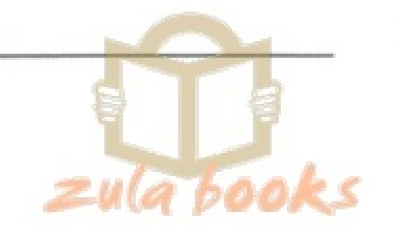
والشرطة الإرترية في مناطق قريبة من مواقع القوات الإثيوبية. غير أن المشكلة ظلت محصورة ولم تتطور لأكثر من ذلك ولم تقع أحداث عسكرية يصعب التحكم فيها. كان من الطبيعي أن تتضارب تقديرات الطرفين حول عدد هذه القوات فبينما قدرها الجانب الإثيوبي بأكثر من عشرة آلاف فإن الجانب الإرتري يصر على أنها لم تتجاوز الألفين، منتشرة على مساحة 25000 كيلومتراً مربعاً هي مساحة المنطقة الأمنية المؤقتة.

وضح جلياً بحلول عام 2006م أن الحكومة الأرترية قد ضاقت ذرعاً بتماطل الجانب الإثيوبي فيما يتعلق بترسيم الحدود بين البلدين وما كانت تراه من تهاون من جانب المجتمع الدولي في التعامل مع هذا الموضوع الحساس. تدهورت الأمور بصورة كبيرة في علاقة الحكومة الإرترية بالبعثة الدولية وانعكس ذلك بصورة جلية على الوجود الإرتري العسكري داخل المنطقة الأمنية. في حادثة وصفها الأمين العام للأمم المتحدة باسوأ انتهاك للمنطقة الأمنية المؤقتة حتى ذلك الحين قامت الحكومة الإرترية في 16 أكتوبر 2006 بتحريك قوة مكونة من أربعمائة جندي مسلح، بالإضافة إلى عدد من المركبات العسكرية وست دبابات إلى داخل القطاع الغربي من المنطقة. ومن جهة أخرى، قامت قوة مكونة من ألف جندي مسلحة بالمدافع الثقيلة وتصحبها عشر دبابات بالمرور عبر نقاط المراقبة التابعة للقوات الدولية عنوة متجهة نحو مدينة أم حجر على الحدود المشتركة بين إرتريا والسودان وإثيوبيا.[70]

كانت الحكومة الإرترية تشكو دائماً من أن المنطقة حول مدينة أم حجر الحدودية أصبحت تشكل خطرا على الأمن القومي للبلاد لأنها كانت تمثل معبراً

---

70 - UN Document No. S/2006/992, 15.12.2006



لقوات المعارضة الإرترية من داخل إثيوبيا عبر الأراضي السودانية، وذلك في محاولة لتفادي نقاط المراقبة التابعة لقوات السلام الدولية والتي تتمركز على خط الحدود الإرترية الإثيوبية. غير أن التفسير الرسمي الذي قدمته الحكومة الإرترية حسبما ورد في تقرير الأمين العام يشير إلى أن هذه القوات دخلت المنطقة الآمنة للمشاركة في حصاد المحصول الزراعي.

من الواضح أن الحكومة الإرترية بدأت تحركاتها المذكورة لتأكيد سيادتها على المنطقة الأمنية بعد اتهامها للأمم المتحدة بتكريس الاحتلال الإثيوبي للأراضي الإرترية. وذلك لفشلها في إجبار السلطات الإثيوبية على الانسحاب من المناطق التي وضعها قرار لجنة الحدود تحت السيادة الإرترية، وعلى رأسها بالطبع قرية بادمي والمنطقة التي تحيط بها. تزايدت بعد ذلك تحركات القوات الإرترية التي ارتفعت بنهاية اكتوبر 2006م إلى ألفي جندي تصحبهم الدبابات وأجهزة الدفاع الجوي على حد تقرير الأمين العام عن الأوضاع في المنطقة والصادر في 22 يناير 2007م. كما زادت حدة التوتر في المنطقة عندما قامت إثيوبيا من جانبها بحشد قواتها ومدفعيتها في مواجهة القوات الإرترية بالقطاع الغربي للحدود، وقد أورد تقرير الأمين العام حادثة واحدة على الأقل لتبادل إطلاق النار بين الطرفين في القطاع الأوسط من الحدود.

في خطابه بمناسبة عيد استقلال البلاد في مايو 2007م، قال الرئيس أسياس أفورقي أن المنطقة الأمنية المؤقتة لم يعد لها معنى وأن من حق إرتريا أن تقوم بتنفيذ مشاريع التنمية هناك دون انتظار الإذن من أحد. وقد كان خطاب الرئيس بمثابة إنذار واضح بقرب نهاية وجود بعثة السلام الدولية. وبينما ظل الأمين العام للأمم المتحدة يصف الموقف داخل المنطقة بالهدوء في تقاريره منذ عام 2001م،

فإنه أشار في تقريره لمجلس الأمن بتاريخ 1 نوفمبر 2007م للوضع هناك بأنه متوتر ومثير للقلق. بدأت الأمور تسير في اتجاه الصدام خاصة بعد أن قامت الدولتان بحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات في القطاع الأوسط من الحدود. غير أن قيادتي البلدين ظلتا تؤكدان من حين لآخر بأنه لا رغبة لهما في استئناف القتال أو الدخول في حرب جديدة. وقد وقعت أخطر حادثة بالمنطقة الأمنية المؤقتة في ديسمبر 2007م عندما قامت قوات الدولتين بتبادل إطلاق بالقرب من قرية ظرونا في القطاع الأوسط، بعد أن اتهمت إثيوبيا القوات الإرترية بتجاوز الحدود للحصول على حجارة لبناء استحكامات دفاعية بالقرب من قرية السرحة داخل الأراضي الإرترية. لم يتطور الحادث لأكثر من ذلك وسمح الجانبان للقوات الدولية بالتحقيق فيه، إلا أن الوضع ظل في حالة من التوتر الشديد وظلت الكلمة تتردد في تقارير الأمين العام لمجلس الأمن بوتيرة منتظمة.

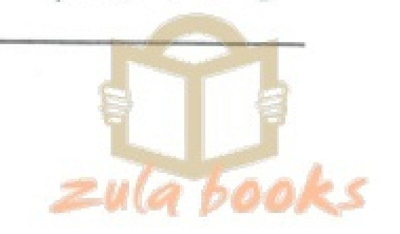
حرية حركة القوات الدولية

شدد اتفاق الجزائر على ضرورة توفير حرية الحركة لقوات حفظ السلام الدولية حتى تتمكن من القيام بواجبها، وقد نشأ هنا أيضاً خلاف فيما يتعلق بنص الاتفاق وروحه حيث أصرت إرتريا على أن المقصود هو حرية حركة القوات داخل المنطقة الأمنية فقط، بينما كانت البعثة الدولية ترى أن ذلك يشمل أيضاً المواقع المتاخمة للمنطقة الأمنية نسبة لضرورات العمل العسكري كما هو متبع في العرف العسكري. ظل هذا الخلاف مستمراً حتى نهاية عمل البعثة الدولية وظل الجانب الإرتري يصر على أن المواقع خارج المنطقة الأمنية هي تحت السيادة الإرترية وأن أي حركة للقوات الدولية في تلك المناطق تستلزم الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة. واصلت البعثة الدولية شكواها من التصرفات

الإرترية التي قالت إنها تعطل كثيراً من عملها، وقد ذكر الأمين العام في تقريره لمجلس الأمن بتاريخ 19 يونيو 2001م أن البعثة قد احتجت لدى السلطات الإرترية 131 مرة على حوادث تتعلق باعتراض حرية حركة قواتها، بينما بلغت جملة الاحتجاجات لدى إثيوبيا ثلاثين احتجاجاً فقط خلال الفترة الممتدة من مارس وحتى يونيو 2001م. من السهل بالطبع فهم حقيقة أن احتجاجات البعثة كانت بهذا الكم الهائل ضد الطرف الإرتري إذا ما أدركنا أن المنطقة الأمنية المؤقتة تقع برمتها داخل الأراضي الإرترية، وأن حجم حركة القوات الدولية على الجانب الآخر لا يمكن مقارنته مع ما يجري داخل الحدود الإرترية.

برز موضوع حرية حركة القوات الدولية بصورة صارخة للمرة الأولى في تقرير الأمين العام لمجلس الأمن في ديسمبر 2001 حيث أشارت الفقرة (14) من التقرير إلى أن القوات الإرترية أقامت في 2001/11/21م نقطتي تفتيش على الطريق بين مدينتي دقمحري وعدي قيح، وهو الطريق الذي يمثل خط الإمداد الرئيسي للقوات الدولية في المنطقة الوسطى. رفعت هاتان النقطتان على حد قول الأمين العام بتاريخ 23 نوفمبر 2001م بعد احتجاج من جانب البعثة الدولية. وأشار الأمين العام إلى أنه وبعد محادثات شاقة وطويلة وافق الجانب الإرتري أخيراً على السماح للقوات الدولية بزيارة المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية مع ضرورة إخطار السلطات المعنية قبل أربع وعشرين ساعة من موعد إتمام الزيارة.[71] تشير تقارير الأمين العام إلى أن إثيوبيا لم تكن تحجر حرية حركة القوات الدولية في المواقع المتاخمة للمنطقة الأمنية، وهي كما ذكرنا أعلاه حركة خفيفة لا تقارن مع الحركة على الجانب الإرتري.

71 - UNSC Document No. S/2001/1194, 13.12. 2001



يعتبر موضوع خط الطيران المباشر بين أديس أبابا وأسمرا واحدة من المشاكل التي اعترضت حرية حركة بعثة السلام الدولية. وعندما طـرح الموضـوع علـى اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة اقترحت إرتريا خط الطيران الدولي المباشر بين البلدين باعتباره أقصر الطرق، إلا أن إثيوبيا اعترضت على هذا الخط لأنـه يمـر فوق مناطق عسكرية حساسة واقترحت بديلاً لذلك عدداً من الخيارات تقول إنها لن تضيف لمدة الطيران سوى دقائق معدودة. من جانبها رفضت إرتريا الخيارات التي تقدمت بها إثيوبيا وأصرت على الخط المباشر دون غيره، وبذلك لم تـتمكن الأمـم المتحدة من استعمال خط مباشر للطيران بـين البلـدين وظلـت سـفرياتها بـين العاصمتين تمر عبر جمهورية جيبوتي مما أضاع الكثير من الوقت وأضاف تكاليف باهظة للعملية.

من ناحية أخرى، في الوقت الذي قامت فيه البعثة الدوليـة وحكومـة إثيوبيـا بتوقيع اتفاقية وضع القوات (Status of Forces Agreement " SOFA") التـي تقنن بقاء القوات الدولية في البلاد وتحدد الامتيازات التي تتمتع بها، فـإن إرتريـا رفضت من جانبها توقيع الاتفاقية. المعروف أن الأمم المتحدة توقع عـادة اتفاقيـة نمطية مع الدول في مثل هذه الحالات، غير أن إرتريا طالبت بـبعض التعـديلات على نصوص الاتفاقية لتؤكد من خلالها سيادتها كدولة. رفـضت الأمـم المتحـدة الطلب الإرتري ولم يتمكن الجانبان من توقيع الاتفاقية غير أن إرتريا وعدت بمـنح القوات الامتيازات الواردة في الاتفاقية دون توقيعها وهو الأمر الذي يضع تطبيـق بنود الاتفاقية في يد الحكومة الإرترية. وقد أصبح ذلك سبباً لتدهور العلاقات بـين الطرفين في وقت لاحق عندما فرضت إرتريا بعض القيود على تأشيرات الـدخول واستيراد احتياجات البعثة من الخارج. كانت واحدة من نقاط الخلاف الأساسية بين

السلطات الإرترية والبعثة عند تطبيق الامتيازات الواردة في اتفاقية وضع القوات هو رفض الحكومة الإرترية إعفاء المواطنين الإرتريين العاملين بالبعثة من الخدمة الوطنية، ويفرض القانون الإرتري على كل المواطنين الأرتريين من الجنسين بين سن الثامنة عشرة والأربعين أداء الخدمة الوطنية.

بدأت مضايقات الحكومة الإرترية للبعثة الدولية تزداد حدةً كلما استمرت مسألة ترسيم الحدود دون حل، فقد شهد النصف الثاني من عام 2003م مضايقات في مطار أسمرا لبعض المتعاونين مع البعثة من غير أعضائها بما في ذلك شهود اتفاق الجزائر للسلام والموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة من غير أعضاء البعثة. وقد وقعت عدة حوادث منع فيها بعض هؤلاء من الدخول بالرغم من حصولهم على تأشيرات دخول سارية المفعول من السفارات الإرترية بالخارج. كما شهد مطلع عام 2004م رفض السلطات الإرترية استقبال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية كندا السابق لويد آكسويرثي، بالإضافة إلى إغلاق طريق أسمرا بارنتو وهو الطريق الذي تستعمله البعثة لتمويل قواتها في غرب إرتريا. من جهة أخرى، فقد تصاعد الهجوم الإعلامي على البعثة من قبل قيادات الدولة وتعرض الكثير من الموظفين المحليين للاعتقال بتهمة التهرب من الخدمة الوطنية. وقد أهمل الرئيس أسياس أفورقي كل مناشدات الأمين العام المطالبة برفع العوائق الموضوعة أمام عمل البعثة، كما أن العديد من القرارات التي تؤثر على عمل القوات الدولية كانت تتخذ دون تفسير وافٍ للمسئولين عن البعثة. وقد شملت المضايقات تفتيش عربات البعثة الدولية العابرة للحدود مع إثيوبيا والسودان بعد أن اتهمت إرتريا بعض العاملين بتهريب البضائع والبشر خاصة المتهربين من أداء الخدمة الوطنية.

في يونيو 2005م وضعت السلطات الإرترية العديد من العوائق أمـام عمـل البعثة الشرطية الإيطالية المقيمة بالعاصمة أسمرا مما حدّ كثيراً من فعاليتها وقاد في النهاية لسحبها بواسطة الحكومة الإيطالية. وفي نفس العام قامت الحكومة الإرترية بحظر طائرات الهيلكوبتر التابعة للبعثة من التحليق في الأجواء الإرترية مما هـدد حركة القوات الدولية وعرض حياة أعضائها للخطر على حد قول الأمـين العـام للأمم المتحدة، فقد كانت هذه الطائرات في أغلب الأحيان هـي الوسـيلة الوحيـدة لإجلاء أفراد البعثة من المناطق النائية إلى العاصمة أسمرا في حالات الطـوارئ. وقد أشار الأمين العام في واحد من تقاريره لوفاة أحد أعضاء البعثة بـسبب عـدم وجود الوسيلة السريعة لنقله للعلاج في مستشفى مناسب. وفـي ديـسمبر 2005م أصدرت الحكومة الإرترية قرارها بطرد موظفي البعثة من الجنـسيات الأمريكيـة والكندية والأوربية بما في ذلك مواطني الاتحاد الروسي، ولم تبد إرتريا أي تفـسير أو أسباب لهذا القرار. والمعروف أن القرار أثار العديد من ردود الفعل من جانـب الأمم المتحدة والدول التي تقرر طرد مواطنيها، غير أن الحكومة الإرترية أصرت على موقفها ولم يكن للبعثة من سبيل سوى الاستجابة للرغبة الإرترية.

في 14 سبتمبر 2006م قامت الحكومة الإرترية بخطوة اعتبرهـا المراقبـون قاصمة الظهر بالنسبة لوجود البعثة الدولية بالبلاد، وذلك عندما قامت بتحديد حصة البعثة من المحروقات بمائتي ألف ليتر فقط في الشهر في حين أن متوسط استهلاك البعثة حتى ذلك الوقت كان يقدر بحوالي ثلاثمائة وأربعين ألف ليتر شهرياً. ويقول الأمين العام في تقريره لمجلس الأمن بتاريخ 15 ديسمبر 2006م إن السلطات لـم تلتزم حتى بالكمية التي حددتها بنفسها حيث أن البعثة تلقت أقل من مائتي ألف ليتر خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من نفس العام. وفي محاولة لحل الأزمـة طرحـت

الأمم المتحدة اقتراحا باستيراد المحروقات التي تحتاجها لتزويد سياراتها وآلياتها بصورة مباشرة من السودان، غير أن السلطات الإرترية رفضت مقترح البعثة ووعدت بتوفير الكمية التي حددتها. كان على البعثة أن تقوم باتخاذ العديد من الإجراءات التي شملت تخفيض نشاطها في بعض القطاعات بصورة كبيرة حتى تتمكن من الالتزام بقرار الحكومة الإرترية.

في الأول من نوفمبر أبلغت الحكومة الإرترية الأمين العام بأنها تسحب اعترافها بممثله الخاص مما أضطر الأخير لنقل مكتبه إلى أديس أبابا وممارسة عمله بصورة مؤقتة من هناك. لم تقتصر المضايقات على ما أوردنا أعلاه بل ذهبت لأبعد من ذلك فاتخذت السلطات الإرترية مثلاً قراراً بوقف استيراد منتجات الدواجن التي يستعملها جنود وموظفو الأمم المتحدة ضمن الخطوات التي اتخذتها كأسلوب وقائي ضد تفشي أنفلونزا الطيور في أنحاء كثيرة من العالم، ولم تجد محاولة البعثة لإقناع الحكومة الإرترية بأن يتم الاستيراد من الدول التي لا ينتشر فيها المرض. تراجعت الحكومة الإرترية لاحقاً من قرارها، غير أن الواضح هو أنها كانت تتحين كل فرصة لتجعل إقامة البعثة في إرتريا صعبة إن لم نقل مستحيلة وتدفعها دفعا لمغادرة البلاد.

تركت القيود الإرترية آثاراً سلبية للغاية حدت بصورة واضحة من مقدرة البعثة على تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها خاصة وأنها اضطرت في وجه المضايقات الإرترية إلى تخفيض عدد أعضائها. قدر الأمين العام أن المساحة التي تتمكن البعثة من مراقبتها تقلصت بنسبة 60% بسبب هذه العوائق حيث قامت البعثة بإغلاق ثماني عشرة نقطة مراقبة من جملة أربعين نقطة كانت تعتمد عليها في مراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة. كان من الطبيعي كذلك أن تقود هذه العوائق إلى

تقليل مقدرة البعثة في القيام بدورها بشأن الإنذار المبكر بالصورة المطلوبة في حالة توتر الأوضاع بين الطرفين وهو الدور الذي كان ضرورياً لضمان عدم تجدد القتال بين الطرفين بصورة مفاجئة. وقامت البعثة لاحقاً باتخاذ بعض القرارات الصعبة كتقليص عدد العاملين بها داخل إرتريا، وذلك بإعادة انتشار عدد من أفرادها إما لإثيوبيا أو لدولهم التي قدموا منها.

إنهاء مهمة البعثة الدولية

ورد أول ذكر لاحتمال سحب البعثة الدولية من إرتريا وإثيوبيا في معرض حديث الأمين العام عن المأزق الذي تمر به عملية السلام بين البلدين، وذلك في مارس 2004م عندما أشار في الفقرة (35) من تقريره لمجلس الأمن إلى أن عدم ترسيم الحدود يمثل عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام وتطبيع العلاقات بين الطرفين مؤكداً أن الهدف من البعثة الدولية ليس هو الحفاظ على الأمر الواقع.[72] وأشار إلى أنه في حالة عدم إحراز تقدم في عملية ترسيم الحدود فربما كان من الأفضل التفكير في الاستفادة من الموارد التي وفرها المجتمع الدولي للبعثة في مكان آخر وبصفة خاصة في القارة الإفريقية. غير أن الرجل استدرك قائلاً إن الوقت ربما كان مبكراً بعض الشئ للتفكير في مثل هذه الخطوة، وأنه من الأفضل أن يتم التفكير في سحب البعثة في ظروف تتميز بانخفاض حدة التوتر بين الطرفين وليس تصاعدها كما كان الحال وقتها.

في الثالث من يناير 2006 تناول الأمين العام في تقريره لمجلس الأمن الشروط الضرورية لاستمرار البعثة والخيارات المطروحة أمام المجلس فيما يتعلق باحتمال سحبها نهائياً. وقد أشار تقرير الأمين العام إلى أن هناك عدة مبادئ

---

72 - وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2004/180 بتاريخ 5 مارس 2004

ضرورية لا بد من الالتزام بها، إذا ما أريد للبعثة أن تستمر في أداء واجبها على الصورة المرجوة والتي أشار لها مجلس الأمن في قرار إنشاء البعثة وهي:

- الامتثال الكامل لاتفاقي الجزائر، وقرار لجنة الحدود، واستئناف الحوار بين الطرفين.
- تعاون الطرفين التام مع البعثة الدولية بما في ذلك منحها حرية الحركة التامة بالصورةالتي تمكنها من أداء واجبها على الوجه الأكمل.
- الاحترام التام لطبيعة تكوين البعثة الدولية والذي يعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليها عمليات حفظ السلام الدولية. "ويشير الأمين العام هنا بطرف خفي لقرار إرتريا بطرد الجنسيات الأوربية التي كانت ممثلة في البعثة الدولية".
- الفصل التام بين قوات الطرفين بالصورة التي تهيئ الجو لاستئناف عملية السلام.
- وقف أي نوع من التصعيد للصراع بين الطرفين.
- استعداد الدول للمساهمة بقوات ضمن عملية حفظ السلام الدولية، وضمان سلامة وأمن كل أفراد البعثة الدولية.
- إقامة قنوات اتصال على مستوى عالٍ وفعالة بين الطرفين من جهة، وبينهما وبين البعثة الدولية من جهة أخرى.[73]

لا شك أن المبادئ أعلاه والتي أوردها الأمين العام في تقريره تعبر عن الوضع المثالي الذي يمكن أن تعمل فيه البعثة، ولكن الأمين العام كان يدرك ولا شك أنه بعد مرور كل هذه المياه من تحت الجسر فمن المستحيل العودة

---

73 - وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2006/1 بتاريخ 3 يناير 2006

للأوضاع المثالية. لذلك فقد كان من الطبيعي أن يطرح الأمين العام في نفس الوثيقة الخيارات البديلة أمام مجلس الأمن حول مستقبل البعثة في إثيوبيا وإرتريا. وقد جاءت هذه الخيارات على النحو التالي:

- الاستمرار على الوضع الحالي الذي قد يضمن وجود البعثة داخل المنطقة الأمنية ويحقق الفصل بين القوات، ولكنه في نفس الوقت يعني الخضوع لمطالب إرتريا غير المقبولة.
- نقل البعثة إلى أديس أبابا مع الاحتفاظ بقوة صغيرة في أسمرا ويقلل ذلك من تأثير القيود الاعتباطية التي تفرضها حكومة إرتريا، غير أنه لا يقلل من حدة التوتر بين ما تبقى من قوات حفظ السلام والحكومة الإرترية.
- تحويل طبيعة البعثة من حفظ السلام إلى المراقبة فقط على جانبي الحدود أو على الجانب الإثيوبي وحده، ويتطلب ذلك موافقة الحكومة الإثيوبية.
- نشر قوة وقائية على أن تكون بكاملها جنوب المنطقة الأمنية المؤقتة (داخل إثيوبيا)... غير أن هذه القوة شأنها شأن خيار بعثة المراقبة على جانب واحد لن تضمن سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة.
- الاحتفاظ بمكاتب اتصال صغيرة في كل من أسمرا وأديس أبابا، غير أن هذا يترك احتمال تجدد القتال بين الجانبين وارداً.
- سحب القوة بالكامل والاكتفاء بالدعم السياسي لعملية السلام من خارج المنطقة.

كان مجلس الأمن قد أعلن على ضوء المضايقات الإرترية للبعثة في بيان رئاسي بتاريخ 14 ديسمبر 2005م موافقته على نقل الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين للبعثة إلى أديس أبابا بعد أن وافقت الحكومة الإثيوبية على استقبالهم

بصورة مؤقتة، مع الاحتفاظ بوجود عسكري في إرتريا خـلال فتـرة اسـتعراض الخطط المستقبلية حول مصير البعثة. غير أن إرتريا رفضت التعاون في تنفيذ هذا القرار مما اضطر البعثة لإجلاء الجنود والموظفين لدولهم التي جاءوا منها. وفـي الثلاثين من يونيو 2008م أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1827 والذي تم بموجبه إلغاء تفويض البعثة الدولية وسحبها بصورة نهائية. أشارت الفقرة العاملة الأولـى من القرار إلى إلغاء تفويض البعثة ابتداء من اليوم التالي ومؤكدة في نفس الوقت أن سحب البعثة لا يؤثر بأي صورة على التزامات الطرفين كما ورد في اتفاق وقـف الأعمال العدائية، واتفاقية السلام الموقعين في الجزائر. كما أكد المجلس في قراره كذلك أن سحب البعثة لا يعني نهاية دور الأمم المتحدة مؤيداً الجهود التـي يبـذلها الأمين العام مع الطرفين من أجل تطبيع العلاقات بينهما. وقد طلب القرار في هـذا الصدد من الأمين العام أن يتناول مع الطرفين احتمال وجود دائم للأمم المتحدة في كل من أديس أبابا وأسمرا من أجل مواصلة دورها لتحقيق السلام بين البلدين.

انطوت بذلك صفحة البعثة الدولية في إثيوبيا وإرتريا والتي عرفت اختـصاراً باسم "UNMEE" وانضمت لقائمة بعثات السلام الدولية الفاشلة في القارة الإفريقية وغيرها من أنحاء العالم. وبما أن البعثة لم تتمكن من إنجاز المهمة التى أقيمت من أجلها وهي ترسيم الحدود وتطبيع العلاقات بين البلدين فقد تركت موقفـاً متـوتراً للغاية بين الطرفين المتنازعين. وبالرغم من أن الحدود بين الطرفين ظلت هادئـة حتى الآن إلا أن درجة التوتر لم تنخفض، وقد استمرت الـدولتان فـي مواصـلة حربهما بالوكالة وهو الأسلوب الذي اتبعتاه منذ نشوب الحرب بينهمـا فـي عـام 1998م. حيث سعت كل منهما لدعم الحركات المتمـردة فـي الدولـة الأخـرى والتحالف مع دول أخرى بما يسبب القلق لغريمتها. ويبدو أن إرتريا قـد وجـدت

ضالتها في الصومال التي ظلت تعاني من الاضطراب الأمني منذ بداية تـسعينات القرن الماضي. وسوف نتعرض للآثار الإقليمية للحرب في الفصل الأخيـر مـن الكتاب.



الحدود أم الوجود؟

تمتد الحدود الإثيوبية الإرترية لأكثر من ألف كيلومتر من نقطة التقائها مع جيبوتي في الشرق إلى نقطة الالتقاء مع السودان في الغرب. وكغيرها من الحدود القائمة بين مختلف الدول الإفريقية الأخرى فقد تطورت هذه الحدود عبر عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات وتبادل المذكرات التي جرت في فترة الاستعمار الأوروبي. استغرق وضع الحدود الإثيوبية – الإرترية ثمانية عشر عاماً في الفترة من 1890م وحتى 1908م وتعتبر أهم الاتفاقيات في هذا الصدد هما الاتفاقيتان اللتان وقعتا بين السلطات الاستعمارية الإيطالية والإمبراطور الإثيوبي منليك في 1900م و1908م وتناولتا القطاعين الشرقي والأوسط، بالإضافة للاتفاقية التي وقعت بين الإمبراطور وإيطاليا وبريطانيا في عام 1902م والتي تناولت القطاع الغربي المتاخم للسودان.[74] رغم وجود هذه الاتفاقيات فإن بعض المشاكل المتعلقة بالحدود ظلت تنذر دائماً بوقوع نزاع قانوني بين البلدين إذ أن الحدود لم ترسم على الأرض كما أن بعض الفقرات الواردة في الاتفاقيات الاستعمارية لم تكن واضحة تماماً. مثالاً لذلك فإن اتفاقية 1900م تحدثت عن نهري بلزا ومنى وكأنهما ينبعان من نقطة واحدة وهو أمر غير حقيقي لذلك فإن المنطقة الواقعة بين منبعي النهرين المذكورين لم يكن تخطيطها واضحاً، هذا فضلاً عن أن الاتفاقية لم تحدد نهاية نهر منى من جهة الشرق.[75]

---

74 - Ghidewon Abay Asmerom & Ogbazgy Abey Asmerom, " A Study of the Evolution of the Eritrean Ethiopian Border Through Treaties and Official Maps" *Eritrean Studies Review*, 3, 2, 1999, pp. 43 - 88

75- Ibid.

نشبت الحرب الإثيوبية الأرترية في عام 1998م كما ذكرنا أعلاه بسبب النزاع حول قرية بادمي الحدودية وما حولها من مناطق. ومع أننا أشرنا خلال صفحات الكتاب للعديد من الأسباب الواضحة والخفية للصراع بين النظامين إلا أن الحدود ستظل شوكة في جانب أي جهد لتطبيع العلاقات بينهما، وقد أدرك المجتمع الدولي ضرورة تسوية هذه المشكلة فاهتم بها اتفاق الجزائر الموقع بين البلدين اهتماماً خاصاً. أشارت الفقرة الرابعة من اتفاق الجزائر إلى إنشاء لجنة محايدة تتكون من خمسة أعضاء لتخطيط وترسيم الحدود بين إثيوبيا وإرتريا بعد الاستماع إلى حجج ومرافعات الجانبين، وأشارت الفقرة كذلك إلى أن على كل من الطرفين أن يقوم بترشيح اثنين من الأعضاء على أن يكون العضو الخامس هو المسئول عن قسم الخرائط في الأمم المتحدة والذي يقوم في ذات الوقت بمهام السكرتارية. كما ورد في نفس الفقرة أن الجانبين ملتزمان بالقرار النهائي للجنة ولا يملكان الحق في رفضه أو مراجعته. وقد قرر الاتفاق بوضوح المواعيد المحددة لعمل اللجنة، وقام كل طرف باختيار وزير خارجيته كوكيل مفوض.

كان من الطبيعي أن تجد لجنة الحدود الاهتمام اللائق من الطرفين ومن المجتمع الدولي باعتبار أن مسألة الحدود كانت السبب المباشر للحرب بينهما. بالرغم من ذلك فإن اللجنة لم تنج من المناورات التي صبغت تحركات الجانبين، فقد أبدى الجانب الإثيوبي اعتراضه على أحد مرشحي الجانب الإرتري لعضوية اللجنة مما أدى في النهاية إلى استقالة العضو المعترض عليه. من جانبها ردت إرتريا بالمثل عندما اعترضت على أحد المرشحين الإثيوبيين في لجنة التعويضات.

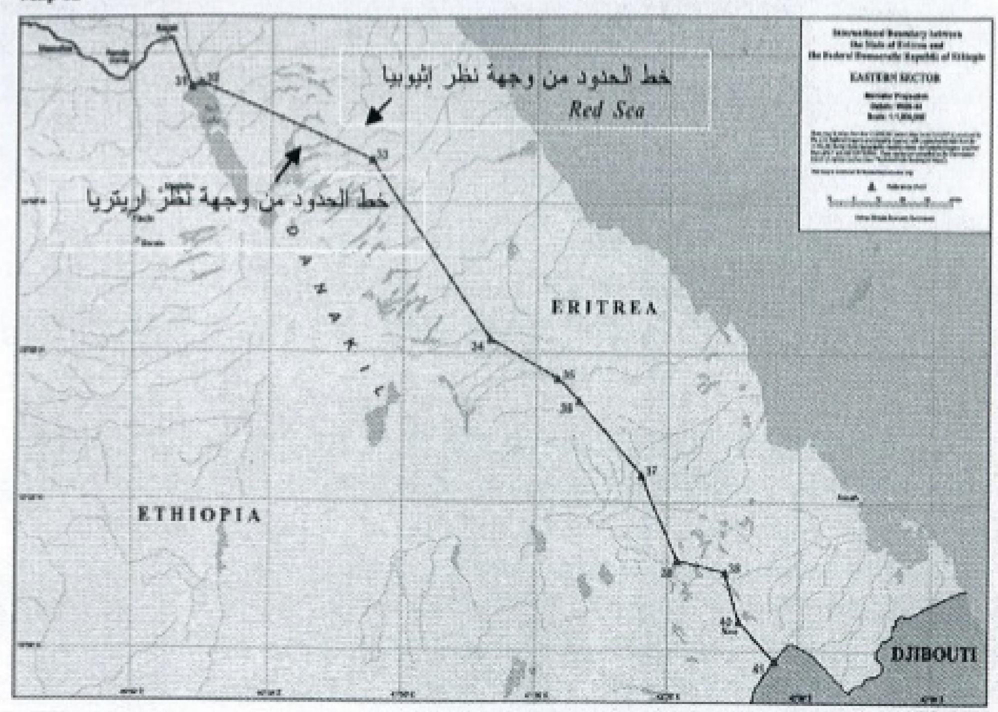
بدأت اللجنة أعمالها بمقرها في مدينة لاهاي في 25 مارس 2001م وقد تسلمت دعاوى الجانبين ورد كل جانب على دعاوى الآخر كتابة، كما عقدت عدداً

من الاجتماعات غير الرسمية مع ممثلي الطرفين واستمعت للمرافعات والرد عليها. عقدت اللجنة جلسات الاستماع للمرافعات في الفترة من العاشـــر وحتـــى الحـــادي والعشرين من ديسمبر 2001. أصدرت اللجنة خرائط توضح الادعاءات الإثيوبيـــة والإرترية بشأن خط الحدود بين البلدين حيث تقدم كل من الطرفين بتصوره للحدود الفاصلة بينهما بالصورة التي تجعل كل المناطق المتنازع عليها في بادمي وبـــوري وبدا وظرونا في جانبه من الحدود. استمر التداول بين أعضاء اللجنة حتى أبريـــل 2002م عندما قامت اللجنة بإصدار قرارها النهائي في الثالث عشر من ذلك الشهر. وبذلك يكون عمل اللجنة قد استغرق أكثر بقليل من العام.

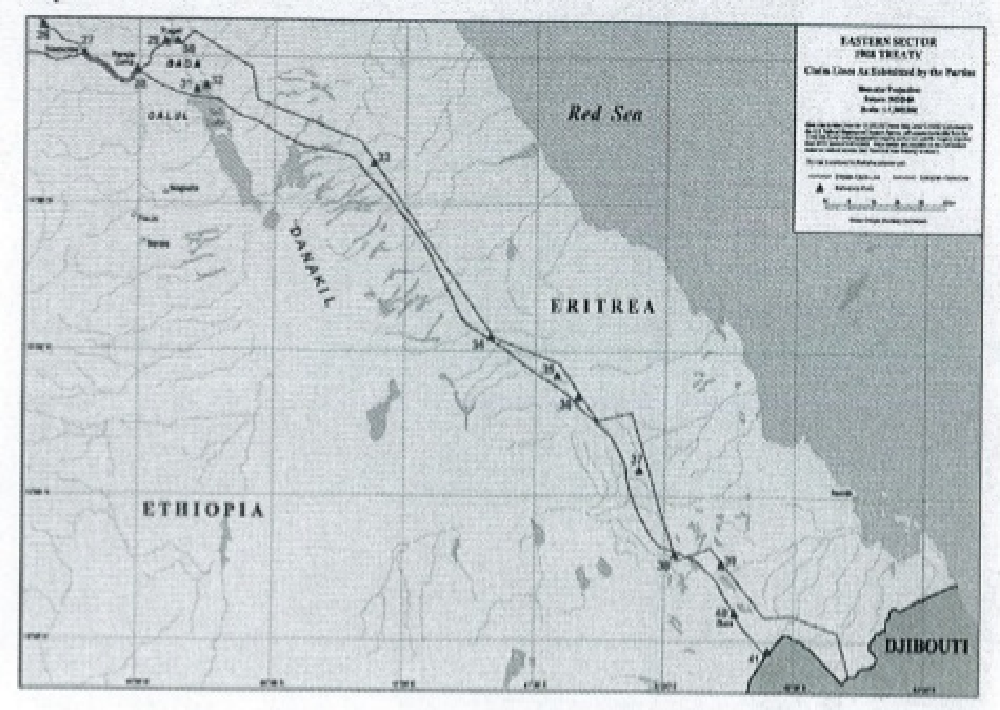
جاء تقرير اللجنة مطولاً في 135 صفحة واشتمل على ثمانية فـــصول كـــان الفصل الأول منها عبارة عن مقدمة تتعلق بإجراءات تكوين اللجنة نفسها والأســـلوب الذي اتبعته في تصريف أعمالها، وأورد الفصل الثاني خلفية تاريخية عن الطـــرفين المتنازعين ووصفاً جغرافياً للمنطقة الحدودية محل النزاع. تناولـــت الفـــصول مـــن الثالث وحتى السابع الحيثيات التي بنت عليها اللجنة قرارها، بما في ذلـــك جوانـــب القانون الدولي التي تنطبق على الحالة والاتفاقيات الاستعمارية التـــي قامـــت عليهـــا الحدود بين البلدين وهي: اتفاقية عام 1900م والتي تصف الحدود بين البلـــدين فـــي القطاع الأوسط، واتفاقية 1902م والتي تتعلق بالقطاع الغربي، واتفاقية 1908م والتي تتعلق بالقطاع الشرقي للحدود. أما الفصل الأخير فقد اشتمل على قرار اللجنة الـــذي أوضح ترسيم الحدود بين البلدين في قطاعاتها الثلاثة. يبدو أن اللجنة قد تفادت عـــن عمد أي ذكر لقرية بادمي التي شهدت اندلاع الحرب بين الطرفين سواء أن كان ذلك في النص الأصلي للتقرير أو في الخرائط الخمس عشرة التي ألحقت به وذلك نـــسبة للحساسية الكبيرة للموضوع الذي كان سبباً مباشراً في نشوب الحـــرب وتفاديـــاً لأي ردود فعل غاضبة من جانب المواطنين في أيٍ من البلدين.

الحدود الإثيوبية – الاريترية (القطاع الشرقي) حسب قرار اللجنة

Map 12



Map 4

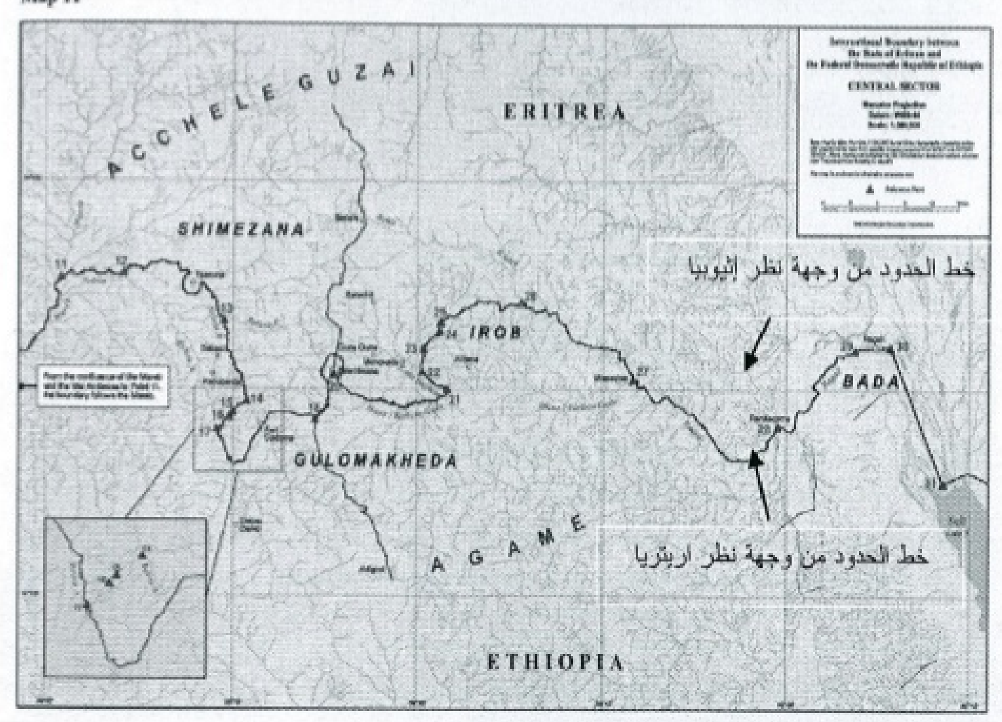


الحدود الإثيوبية – الاريترية (القطاع الشرقي) حسب خرائط الجانبين

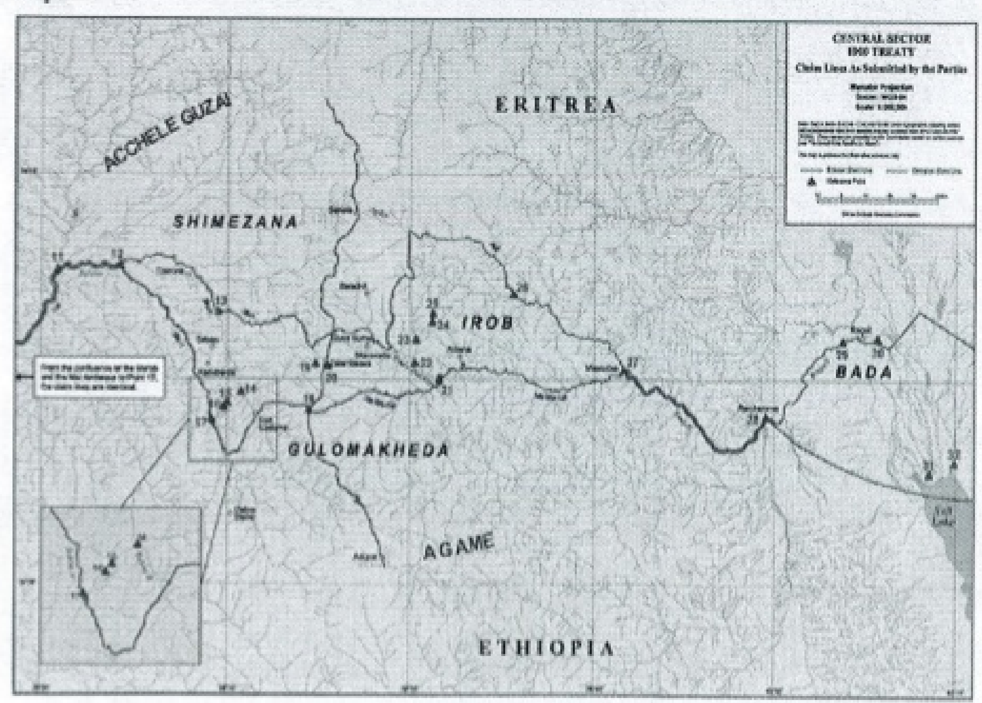
المصدر: لجنة الحدود الاريترية – الإثيوبية

الحدود الإثيوبية – الاريترية (القطاع الأوسط) حسب قرار اللجنة

Map 11



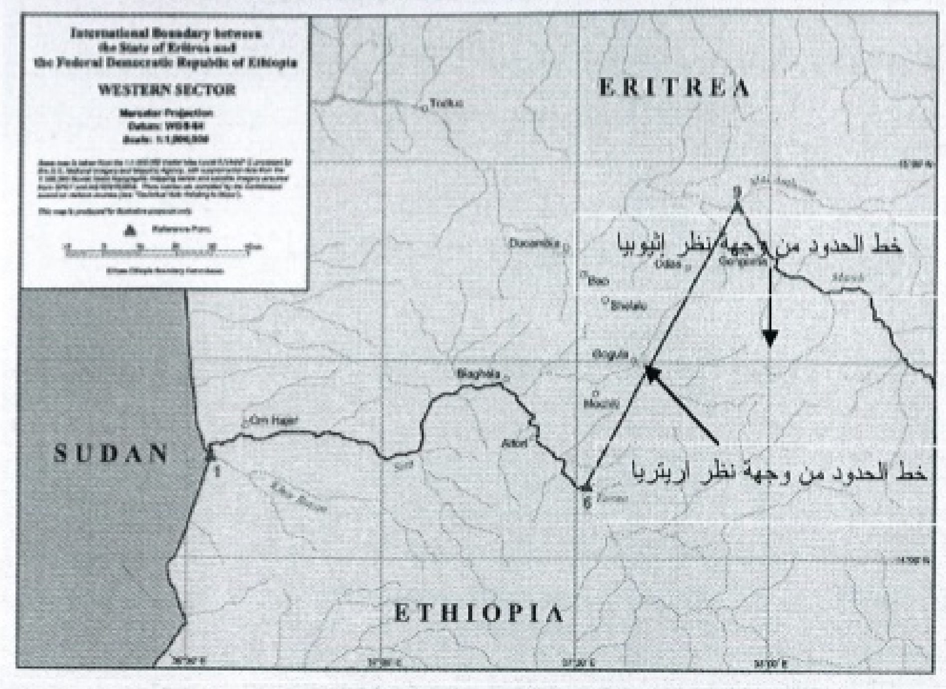
Map 3



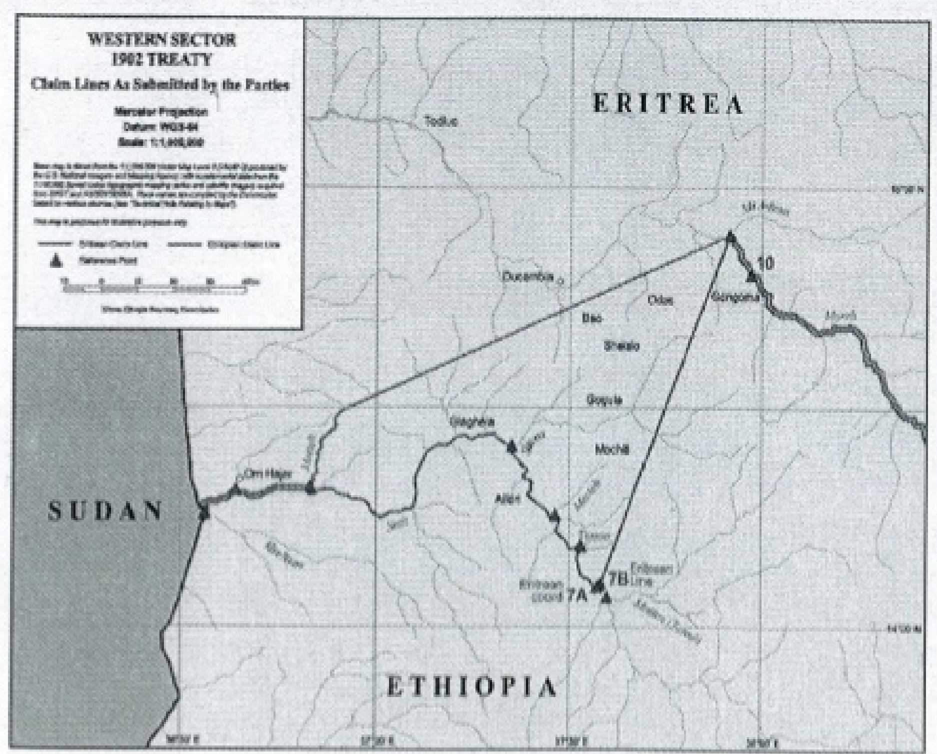
الحدود الإثيوبية – الاريترية (القطاع الأوسط) حسب خرائط الجانبين
المصدر: لجنة الحدود الاريترية – الإثيوبية

الحدود الإثيوبية – الاريترية (القطاع الغربي) حسب قرار اللجنة

Map 10



Map 2



الحدود الإثيوبية – الاريترية (القطاع الغربي) حسب خرائط الجانبين
المصدر: لجنة الحدود الاريترية – الإثيوبية

سبق صدور القرار زيارة للبلدين من جانب وفد يمثل مجلس الأمن الدولي في فبراير 2002م. كان الوفد برئاسة سفير النرويج بالأمم المتحدة والذي كانت بلاده ترأس المجلس في ذلك الوقت وعضوية الأعضاء الخمسة عشر. كان الغرض من زيارة الوفد هو تبديد القلق في أوساط أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل من أن صدور القرار الخاص بترسيم وتخطيط الحدود قد يقود لتجدد القتال خاصة إذا ما سارع الجانبان لتأكيد سيادتهما على الأراضي التي ستؤول لهما بموجب القرار. ويبدو أن وفد مجلس الأمن قد استمع في أديس أبابا إلى حديث يبعث على الطمأنينة من جانب رئيس الوزراء ملس زيناوي وهو ما لم يحدث في أسمرا. حيث عجز الوفد عن الحصول على وعد من الرئيس أسياس أفورقي بعدم عودة المواطنين الإرتريين إلى قراهم أو إحجام إرتريا عن السعي لتأكيد سيادتها على المناطق التي ستؤول لها فور صدور القرار. من الواضح أن استراتيجية الحكومة الإرترية كانت هي أن تترك المجتمع الدولي في حالة من عدم اليقين حول خطواتها القادمة حتى تكون كل الخيارات مفتوحة أمامها، بيد أن المتابع لتصرفات إرتريا بعد صدور القرار يجد أن الحكومة الإرترية التزمت التزاماً كاملاً بما ورد فيه ولم تتخذ أياً من الخطوات التي كان المجتمع الدولي متخوفاً منها. ويبدو أن حديث الرئيس أسياس الجاف لأعضاء الوفد وقتها كان بقصد تأكيد حق إرتريا بفرض سيادتها على كامل أراضيها، وضرورة عودة النازحين السريعة إلى قراهم وإلقاء الضوء على الأوضاع المأساوية التي ظلوا يعيشونها، خاصة وأن إرتريا كانت تحت الإحساس بأن المجتمع الدولي قد تجاهل قضية هؤلاء اللاجئين والنازحين تجاهلاً تاماً. وربما كانت القيادة الإرترية تدرك في ذلك الوقت أنها ستدخل معركة سياسية طويلة المدى مع غريمتها بالرغم من قرار اللجنة الذي

وضع بادمي على الجانب الإرتري من الحدود. وقد استمرت هذه المعركة حتى يومنا هذا وكما سنرى لاحقا فقد سعت إثيوبيا بكل ما تملك من حيل وإمكانيات إلى وضع العراقيل أمام تنفيذ قرار اللجنة الذي لا زال حبراً على ورق.

جاء رد فعل الطرفين بعد صدور القرار برداً وسلاماً على المجتمع الدولي الذي كان يحبس أنفاسه تحسباً لهذا الحدث خوفاً من أن يقود إلى زيادة التوتر أو الانزلاق مرة أخرى في بؤرة الصراع. بادرت إثيوبيا على لسان وزير خارجيتها بالترحيب بالقرار فور صدوره، وقد وصفه الوزير بأنه انتصار كامل لبلاده التي نالت أكثر مما طلبت بما في ذلك قرية بادمي الصغيرة التي كانت تمثل رمزاً أكبر بكثير من حجمها الحقيقي، باعتبارها المكان الذي جسد الصراع الحدودي بين الطرفين ووقعت فيه أول المعارك الكبيرة. كان رد الفعل الإرتري الأولي هادئا للغاية إذ لم يعقد وزير الخارجية الذي حضر النطق بالحكم في لاهاي مؤتمراً صحفياً كان متوقعاً، وأصدرت الحكومة في أسمرا بياناً مقتضباً أعلنت فيه قبولها بحكم اللجنة. من الواضح أن الحكومة الإرترية كانت تتيح لنفسها الزمن الذي يسمح لها بدراسة القرار والخرائط المرفقة به بتأنٍ شديد، بينما سعت الحكومة الإثيوبية من جانبها إلى تبشير شعبها بالمكاسب التي نالتها بموجب القرار فور صدوره.

وزعت السفارة الإثيوبية بأسمرا في نفس اليوم الذي صدر فيه قرار اللجنة مذكرة نقلت التصريح الصادر عن مجلس الوزراء الإثيوبي ترحيباً بالقرار والذي وصفه التصريح بأنه "أهم انتصار لإثيوبيا فيما يتصل بحرب الحدود مع إرتريا".[76] وبعد أن عدد التصريح المناطق التي آلت لإثيوبيا في قطاعات الحدود الثلاثة وخاصة القطاعين الأوسط والغربي ذهب للقول "وكما تجرعت الحكومة الإرترية

---

76 - مذكرة السفارة الإثيوبية بأسمرا رقم 30/21/2/94 بتاريخ 13/ 4/ 2002

كأس الهزيمة والذل على الجبهة العسكرية فها هي تتجرع نفس الكأس على الجبهة القانونية". [77] أدت مظاهر الاحتفال التي سادت العاصمة أديس أبابا على ضوء تصريحات المسئولين هناك إلي إثارة القلق في أوساط المواطنين الإرتريين الذين أصابهم شئ من الوجوم وخيبة الأمل. خاصة وأن بيان الحكومة الإرترية كان مقتضبا للغاية واستمر التلفزيون في بث الأغاني الحماسية دون شرح القرار أو المكاسب التي حصلت عليها إرتريا بموجبه.

تداركت الحكومة الإرترية الموقف في اليوم التالي عندما قام التلفزيون الإرتري بعرض خريطة للحدود الجديدة تؤكد أن قرية بادمي المتنازع عليها تقع بموجب قرار اللجنة على الجانب الإرتري من الحدود. من ناحية أخرى أصدرت الحكومة الإرترية تصريحاً صحفياً أوردت فيه بالتفصيل الحدود الجديدة، مؤكدة أن إثيوبيا لم تحصل على كل ما أرادت. وإن كانت الحكومة الإرترية قد اعترفت بفقدانها لبعض الأراضي التي أصبحت تحت السيادة الإثيوبية خاصة في القطاع الأوسط. أما فيما يتعلق بالقطاع الغربي فقد أشار التصريح الصحفي إلى أنه "بموجب هذا القرار فإن بادمي وكافة المنطقة الواقعة في ضواحيها – والتي جعلها نظام وياني (الحكومة الإثيوبية) ذريعة لإعلان الحرب على إرتريا بحجة أن إرتريا غزتها – قد أصبحت داخل الحدود الإرترية". وقد أكد الرئيس أسياس في مقابلة له مع التلفزيون الإرتري أن بادمي تابعة لإرتريا. وأشار إلى أنه يرحب بقرار اللجنة "بسرور بالغ وبترحاب لا تردد ولا مجاملة فيه". [78] قد يبدو من السخف ادعاء كل طرف بأنه هو الذي حصل على بادمي بموجب قرار اللجنة مع العلم بأنها قرية

---

77 – المصدر السابق.

78 – إرتريا الحديثة، 17/ 4/ 2002

صغيرة للغاية قد لا يتعدى عدد سكانها خمسة آلاف نسمة، ولكن الطرفين كانا في حاجة لنصر قانوني لإقناع شعبيهما بأن الأرواح التي أزهقت أثناء الحرب لم تضع هدراً. ولعل مما عزز من أهمية القرية الرمزية أنها كانت السبب المباشر لاندلاع الحرب كما أشار البيان الصحفي للحكومة الإرترية أعلاه، ولا شك أن تبعيتها لأحد الطرفين يدمغ بصورة أو أخرى الطرف الآخر بأنه المعتدي. وهو الأمر الذي ناقضه لاحقا قرار لجنة التعويضات عندما طلبت من إرتريا دفع تعويضات عن هجومها على بادمي في بداية الاشتباكات العسكرية بين البلدين، مما قاد إثيوبيا لأن تفسر ذلك بأن إرتريا هي البادئة بالعدوان.

استغلت إرتريا الموقف الإثيوبي المتعجل بالإعلان فور إصدار القرار أنه يضع قرية بادمي المتنازع عليها على الجانب الإثيوبي من الحدود مع إن الخرائط أثبتت بوضوح أنها في الجانب الإرتري. وأصبحت أجهزة الإعلام الإرترية تعزف على نغمة أن الحكومة الإثيوبية تحاول خداع شعبها لتبرير الخسائر الكبيرة على الجانبين بسبب الحرب. غير أن المتابع لتصرفات إثيوبيا اللاحقة قد تتكشف بعض جوانب الاستراتيجية الإثيوبية التي كانت تهدف لتعديل القرار بحيث تصبح بادمي جزءا من أراضيها، وقد يكون الترحيب المتعجل بالقرار جزءا من هذه الاستراتيجية. غير أن المحاولات الإثيوبية التي سنتعرض لها لاحقاً فشلت في تحقيق هذا الهدف بالرغم من لجوئها للعديد من الأساليب القانونية وغيرها. وعندما أحست الحكومة الإثيوبية بالفشل في مسعاها عملت بكل ما أوتيت على عرقلة تنفيذ قرار لجنة الحدود، ونتج عن ذلك تعطيل عملية السلام برمتها.



وتظهر الحساسية البالغة حول مسألة السيادة على قرية بادمي من التصرف الإثيوبي حيال حادثة نقل الصحفيين من أسمرا إلى القرية بواسطة بعثة السلام الدولية في نهاية شهر أبريل من عام 2002م. قامت البعثة الدولية للسلام في ذلك الوقت بنقل عدد من الصحفيين الأجانب بطائراتها المروحية من أسمرا إلى قرية بادمي، وقد احتجت الحكومة الإثيوبية على هذا التصرف باعتبار أن القرية تقع تحت السيادة الإثيوبية. وأنه لم يكن للبعثة أن تقوم بنقل الصحفيين دون إذنها خاصة وأن نقلهم من العاصمة الإرترية قد يعطي انطباعاً خاطئاً حول مسألة السيادة على القرية. حظرت الحكومة الإثيوبية كرد فعل على هذا التصرف تحركات قوات الأمم المتحدة في المنطقة مما أدى إلى تعطيل عمليات التصوير الجوي للمنطقة بغرض إعادة تخطيط الحدود، إلا أن الحكومة الإثيوبية تراجعت عن هذا القرار لاحقاً وواصلت تعاونها مع البعثة الدولية. لم تكتف الحكومة الإثيوبية برد الفعل المذكور بل طالبت كذلك بإقالة القائد العام لقوات حفظ السلام باعتباره المسئول الأول عن هذا الخطأ. ورغم أن الأمم المتحدة لم تستجب للطلب الإثيوبي إلا أن الناطق الرسمي باسم بعثة السلام الدولية فقد وظيفته بعد أن حمل المسئولية، ويبدو أن الرجل كان مجرد كبش فداء لإرضاء الحكومة الإثيوبية وحماية القائد العام. لم تجد المحاولة فيما يبدو فقد تميز تعامل الحكومة الإثيوبية مع القائد العام الذي يحمل الجنسية الهولندية بالكثير من التوتر حتى اضطرت البعثة الدولية في النهاية لاستبداله.

تقدمت الحكومة الإثيوبية بعد مرور شهر على قرار اللجنة حول الحدود بين البلدين وفي 13 مايو 2002م بمذكرة مطولة تحت عنوان "طلب للتفسير والتصحيح والتشاور" أشارت فيها لبعض الغموض والأخطاء في قرار اللجنة مطالبة بالتفسير

والتصحيح. كما تقدمت بمشروع خطة للتشاور بين اللجنة والطرفين في كل مراحل ترسيم الحدود ضماناً للشفافية. أشارت المذكرة بصفة خاصة لمناطق التقاء بعض الأنهار موضحة أن اللجنة لم تضع مبادئ مقنعة لتحديد هذه النقاط مما جعل الإشارة إليها خاصة في القطاع الغربي من الحدود غير واضحة، وقالت إن المنطقة المحددة لالتقاء نهري سيتيت وعنسبا في الخرائط المرفقة مع القرار لا تتطابق مع الواقع على الأرض. كما عزت المذكرة بعض الأخطاء في المعالم الطبيعية إلى حقيقة أن اللجنة استعملت خرائط ذات مقياس صغير وطالبت المذكرة بضرورة مراجعة وتصحيح مثل هذه الأخطاء عند وضع علامات الحدود على الأرض. وطرحت الحكومة الإثيوبية لاحقا رأيها بأن وضع العلامات دون الأخذ في الاعتبار الحقائق على الأرض سيحرم بعض المجتمعات المحلية من مؤسساتها الاجتماعية كالمدارس والكنائس وغيرها، كما سيقود لتفريق بعض الأسر التي ستجد نفسها منقسمة على جانبي الحدود بين البلدين. أبدت بعض الدول استعدادها للمساهمة في حل هذه المشاكل ببناء قرى جديدة مع مرافقها العامة على الجانب الإثيوبي من الحدود، بل إن البعض اقترح بناء قرية جديدة تحمل نفس الاسم "بادمي" داخل الحدود الإثيوبية يمكن أن يرحل لها من يرغب من السكان. غير أن هذا الاقتراح لم يتم التداول حوله بجدية بسبب الرفض الإثيوبي كما تقول بعض الروايات.

قام الرئيس الإرتري بعد ثلاثة أيام فقط وفي 17 مايو 2002م بإرسال رسالة إلى رئيس لجنة تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين أورد فيها أربعة أسئلة قال أن حكومته تطالب بتوضيح بشأنها. تساءلت الرسالة عن مدى مطابقة قرار اللجنة لاتفاق السلام الموقع بين الطرفين في الجزائر وبصفة خاصة اعتماده على الاتفاقيات الاستعمارية والقانون الدولي. كما تساءلت عن مدى التزام اللجنة خلال

الاستماع للمرافعات بالقواعد المرعية بما في ذلك السرية التامة، هذا فضلا عن مدى بعد عمل اللجنة عن التأثيرات السياسية. ولعل السؤال الأهم كان هو هل القرار ملزم للطرفين أم أنه قابل للمراجعة. وقد أبدت اللجنة استغرابها للأسئلة التي أجابت عليها جميعا بالإيجاب، غير أن الواضح هو أن إرتريا كانت تهدف لتأكيد أن المحاولات الإثيوبية لا جدوى من ورائها حيث أن القرار صدر حسب القواعد المرعية وأنه نهائي وملزم. وللحقيقة فإن صدور رسالة الرئيس أفورقي بعد أيام قليلة من المذكرة الإثيوبية يجعل من الصعب تجاهل الحقيقة الواضحة بأن الجانبين كانا يناوران للتأثير على اللجنة خاصة في المرحلة المتعلقة بوضع العلامات على الحدود.

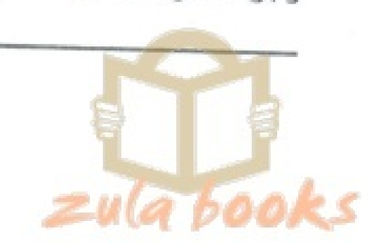
الغريب في الأمر أن الخارجية الإرترية أصدرت مذكرة هاجمت فيها الحكومة الإثيوبية وذلك بعد يوم واحد فقط من خطاب الرئيس أسياس أفورقي لرئيس اللجنة، إلا أنها لم تشر من قريب أو بعيد لخطاب الرئيس أسياس وكأنها أرادت أن تنفي عن خطاب الرئيس أسياس صفة المناورة والضغط الدبلوماسي. قالت مذكرة الخارجية الإرترية أن المذكرة الإثيوبية صدرت بعد شهر من الضغوط الدبلوماسية والعسكرية في محاولة للتأثير على القرار. ولم تنس المذكرة كذلك أن تشير إلى أن الحكومة الإثيوبية كانت تتباهى فور صدور القرار بأنها حصلت على أكثر مما طلبت، وقالت إن هذا هو الأسلوب المعتاد من جانب الحكومة الإثيوبية التي كانت تعلن في كل مراحل التفاوض قبولها التام بمقترحات الوسطاء ثم لا تلبث أن تبدأ في العمل على تقويض هذه المقترحات. وضح جلياً منذ ذلك الوقت أن مسألة قرار لجنة الحدود قد دخل حيز المناورة بين البلدين، فقد ظلت إثيوبيا تبذل أقصى ما تستطيع كما ذكرنا أعلاه باللجوء للحيل القانونية والدبلوماسية لتعطيل

تنفيذ القرار بينما كانت إرتريا ترفض أي حديث عن فتح باب الحوار في محاولة لتجاوز الأزمة.

جاء رد اللجنة على الطلب الإثيوبي حاسماً حيث أشار بوضوح إلى أن الحكومة الإثيوبية تسئ فهم الفقرتين 28 و29 من اللوائح الإجرائية لعمل اللجنة واللتين بنت عليهما طلبها بمراجعة وتصحيح بعض جوانب القرار مؤكداً أن الفقرتين المذكورتين لا تسمحان بالاستئناف ضد القرار أو إعادة النظر في قضايا تم البت فيها بوضوح. وبالرغم من أن اللجنة قد رفضت الطلب الإثيوبي إلا أنها أشارت في نهاية ردها إلى أن المذكرة الإثيوبية سيحتفظ بها في سجلات اللجنة باعتبارها بياناً لوجهة نظر أثيوبيا حول المسائل التي تناولتها المذكرة. ولعل الأهم من ذلك أن الرد أشار إلى أن بعض هذه الأمور يمكن النظر فيها بصورة أوسع خلال عملية وضع العلامات على الأرض وفقاً للقرار الصادر في 13 أبريل 2002م. وقد كانت اللجنة تعني بذلك فيما يبدو أن وضع العلامات على الأرض قد يقتضي إجراء بعض التعديلات الطفيفة حتى لا تتضرر المجتمعات المحلية في المناطق التي يتم فيها ترسيم الحدود. استغلت الخارجية الإثيوبية هذا الرد وأصدرت بيانا وصفت فيه موقف اللجنة بأنه انتصار للطرف الإثيوبي رغم الرفض القاطع والواضح لطلب الحكومة الإثيوبية.[79] ولعل مما زاد من تعقيد الأمور هو أنه كان من الصعب في الكثير من الأحيان معرفة ما إذا كان المقصود بتصريحات ورسائل المسئولين في الجانبين الرأي العام المحلي أم الجهات الدولية المعنية. كان ذلك أكثر ما يكون في الجانب الإثيوبي حيث كان على الحكومة أن تضع في اعتبارها عند كل خطوة تخطوها وجود معارضة قوية للأسلوب الذي اتبعته في التعامل مع إرتريا.

---

79 - Addis Tribune, 5.7.2002



في ديسمبر 2002م أي بعد ثمانية أشهر من صدور قرارها قامت لجنة تخطيط وترسيم الحدود بإرسال الخرائط النهائية للطرفين طالبة منهما التعليق عليها قبل الشروع في عملية وضع العلامات على الأرض. وقد طلبت اللجنة أن يجئ طابع التعليقات تقنياً بحيث يساعد على تسهيل عملية ترسيم الحدود. وفي الوقت الذي التزمت فيه إرتريا بطلب اللجنة وقدمت تعليقاً فنياً من 17 صفحة، فإن التعليق الإثيوبي جاء مطولا في 141 صفحة "وكانت التعليقات في عدد من الجوانب المهمة تمثل محاولة لإعادة فتح باب المناقشة حول جوهر قرار نيسان/أبريل 2002م".[80] وقد كان محور تعليقات إثيوبيا هو ضرورة مراعاة الجغرافيا البشرية عند وضع علامات الحدود مما حدا باللجنة لإصدار ملاحظاتها على الأمر في وثيقة لاحقة جاء فيها:

- ضرورة أن يكون ترسيم الحدود على أساس الخط الذي تم تعيينه بموجب قرار اللجنة دون أي تعديلات.
- أي تغيير في سير خط الحدود لأسباب تتعلق بالجغرافيا البشرية يقتضي حصول اللجنة على طلب صريح من الطرفين.
- من الثابت أن تنشأ عن كل عملية لترسيم الحدود مفارقات على الأرض، ولكن الممارسة الدولية في هذا الصدد تقوم على أساس اتفاق الأطراف المعنية على تعديل الحدود. ويتم ذلك عادة عن طريق تكوين فرق مشتركة تضم ممثلين للأطراف المعنية بالإضافة للفنيين الذين يقومون بترسيم الحدود.

---

80 - التقرير الثامن للجنة الحدود الإرترية الإثيوبية الملحق بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2003/257 بتاريخ 6 مارس 2003

بنت اللجنة على حد قولها ملاحظاتها أعلاه على ثلاثة اعتبارات يدركها الطرفان إدراكاً تاماً، وهي:

1 – معرفتهما أن نتيجة ترسيم الحدود من جانب اللجنة قد لا تكون مطابقة للواقع القائم، وأن بعض المواطنين سيجدون أنفسهم على الجانب الخطأ من الحدود.

2 – علمهما أن اللجنة لا تتخذ قراراتها إلا على أساس الاعتبارات القانونية دون غيرها.

3 – إدراكهما أن الحدود التي أعلنتها اللجنة في قرارها ملزمة ونهائية بموجب اتفاق السلام الموقع بين الطرفين بالجزائرفي عام 2000م.[81]

أدت المواقف المتباينة للطرفين حول عملية وضع العلامات على الأرض إلى تعطيل أعمال لجنة تخطيط وترسيم الحدود بصورة كبيرة، وقادت في النهاية بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى إلى انسحاب بعثة السلام الدولية دون أن تنجز المهمة، بالرغم من التعديلات العديدة التي أدخلها مجلس الأمن على تفويض البعثة بغرض مساعدة لجنة الحدود في تطبيق قرارها.

واصلت إثيوبيا سعيها لوضع العراقيل أمام عمل اللجنة بعد أن رُفِضَتْ حججها حول ضرورة إعادة النظر في أمر تعديل مسار خط الحدود كما ورد في قرار اللجنة. واتخذت الحكومة الإثيوبية خطوات مثل التوقف عن تسديد مساهماتها في ميزانية اللجنة، وسحب ضباط الاتصال الذين كانوا يقومون بالتنسيق مع اللجنة، بالاضافة إلى وضع العقبات أمام الفنيين التابعين للجنة والمختصين بوضع العلامات على الأرض. أما إرتريا فقد رفضت تماما التراجع عن موقفها المعلن والداعي إلى

81 – وثيقة رقم S/2003/257/Add. 1 بتاريخ 31 مارس 2003

ضرورة وضع العلامات على الأرض قبل الإقدام على أي خطوة أخرى نحو تطبيع العلاقات بين البلدين. وكانت إرتريا ترى في المبادرات التي طرحت من مختلف الوسطاء بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة مجرد محاولات لتجاوز قرار لجنة الحدود والبحث عن مخرج لإثيوبيا.

في مطلع 2004م اختار الأمين العام للأمم المتحدة وزير خارجية كندا الأسبق لويد آكسويرثي مبعوثاً خاصاً له في محاولة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين بغرض تجاوز المأزق الذي تتعرض له عملية السلام بينهما. تم استقبال المبعوث الخاص للأمين العام في أديس أبابا حيث التقى رئيس الوزراء ملس زيناوي ومفوض الاتحاد الإفريقي، كما قام بزيارة للجماهيرية العربية للقاء الزعيم الليبي معمر القذافي الذي كانت بلاده ترأس الاتحاد الإفريقي في ذلك الوقت. وحتى يضمن الأمين العام للأمم المتحدة تعاون إرتريا مع مبعوثه الخاص سعى سعياً حثيثاً لتأكيد أن تعيين المبعوث لا يهدف بأي حال من الأحوال لتجاوز قرار لجنة الحدود أو البحث عن طريق بديل لاسترضاء إثيوبيا، إلا أن الحكومة الإرترية وبالرغم من ذلك رفضت استقبال المبعوث باعتبار أن تفويضه غير واضح مما قاد لوأد محاولة الأمين العام في مهدها وظلت المشكلة تراوح مكانها.

من الواضح أن مجلس الأمن الدولي عجز عجزاً تاماً عن ممارسة ضغوط فعالة على الحكومة الإثيوبية لتنفيذ قرار لجنة الحدود، ويرى بعض القانونيين أنه وضع بذلك سابقة قد تهدد مبادئ مهمة في القانون الدولي بسماحه لإحدى الدول بعدم تنفيذ حكم قانوني دولي لأنه لم يأت في صالحها. من ناحية أخرى فإن عجز مجلس الأمن الواضح حيال تماطل إثيوبيا وضعه في موقف أخلاقي، لا يسمح له بممارسة ضغوط تذكر على إرتريا عندما بدأت في وضع العقبات أمام عمل البعثة

الدولية مما قاد في النهاية لانسحابها دون تحقيق أهدافها. ليس من الواضح السبب وراء هذا الموقف الضعيف من جانب المجتمع الدولي، ولكن ربما كانت بعض الدول المؤثرة تخشى أن تقود الأوضاع الهشة داخل إثيوبيا إلى انهيار الدولة في ظل هذه الظروف التي يعيش فيها القرن الإفريقي والمناطق القريبة منه أحداثاً قد تهدد الأمن الاقليمي والدولي.

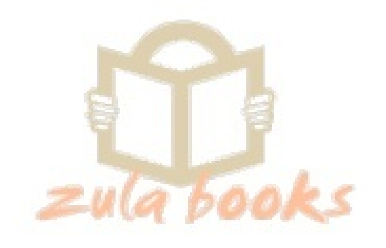
ظل موقف الحكومة الإثيوبية يقوم على أنه لا بد من الحوار بين الطرفين من أجل تنفيذ قرار اللجنة بترسيم الحدود ومن ثم تطبيع العلاقات بينهما. غير أن الموقف الإرتري ظل هو الآخر ثابتاً ورافضاً للمحاولات الإثيوبية التي يرى أنها قولة حق إريد بها باطل، فإثيوبيا تسعى على حد تصريحات المسئولين الإرتريين ومنذ صدور قرار لجنة تخطيط وترسيم الحدود لتعديله أو إلغائه لأن القرار أشار إلى وضع قرية بادمي المتنازع عليها تحت السيادة الإرترية. وقد كان الموقف الإرتري حيال الضغوط الدولية في هذا الاتجاه هو أن الاحتمال الوحيد للتفاوض بين الطرفين يجب أن يكون حول كيفية وضع العلامات الحدودية على الأرض حسب القرار الصادر عن اللجنة، وأن أية محاولة للتطبيع بين البلدين لا بد أن تعقب ترسيم الحدود لا أن تسبقه.

في 25 نوفمبر 2004م أجاز البرلمان الإثيوبي مبادرة حول ترسيم الحدود مع إرتريا تقدم بها رئيس الوزراء ملس زيناوي في محاولة لكسر حالة الجمود التي سادت عملية السلام بين البلدين بسبب عجز لجنة الحدود عن ممارسة أعمالها بصورة طبيعية. المعروف أن عملية السلام بين البلدين كانت قد دخلت في حالة موت سريري منذ سبتمبر 2003م عندما قام رئيس الوزراء الإثيوبي بإرسال رسالة للأمين العام للأمم المتحدة وصف فيها قرار لجنة تخطيط وترسيم الحدود بين

البلدين بأنه "غير قانوني وغير منصف". فسرت تلك الرسالة وقتها بأنها تراجع نهائي عن الموقف الإثيوبي الأول بقبول قرار اللجنة عند صدوره في أبريل 2002م.

أشار رئيس الوزراء في خطابه أمام برلمان بلاده إلى أن الموقف الإثيوبي من قرار لجنة الحدود قوبل بالكثير من سوء الفهم مما جعل القوى المحبة للسلام تتردد في تبنيه بصورة قوية تكون وسيلة ضغط مناسبة على الحكومة الإرترية التي ظلت ترفض كل محاولات الحوار بين الطرفين. احتوت مبادرة رئيس الوزراء على خمس نقاط جاءت على النحو التالي:

- ضرورة الاتفاق بين الجانبين على حل النزاع الحالي أو أي نزاع ينشأ بينهما في المستقبل بالطرق السلمية فقط لا غير.
- النفاذ للأسباب الحقيقية للنزاع بين البلدين والعمل على حلها بالحوار الجاد مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تطبيع العلاقات بين الشعبين الشقيقين.
- قبول إثيوبيا من حيث المبدأ قرار لجنة الحدود الإثيوبية الإرترية. وأشارت المبادرة إلى أنه بالرغم من قناعة إثيوبيا بأن القرار غير منصف وغير قانوني، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون سبباً في عدم السعي من أجل السلام.
- موافقة إثيوبيا على استئناف تسديد مساهمتها في ميزانية اللجنة وتعيين ضباط الاتصال في الحال.



- البدء فوراً في الحوار مع إرتريا من أجل تنفيذ قرار اللجنة بأسلوب يتناسب مع تحقيق السلام الدائم وتطوير العلاقات الأخوية بين الشعبين.

و لعل أهم ما ورد في المبادرة هو تراجع إثيوبيا عن موقفها الرافض لقرار لجنة تخطيط وترسيم الحدود باعتباره غير منصف وغير قانوني، ويبدو من حديث رئيس الوزراء أنه ربما تلقى بعض النصائح من جهات نافذة في المجتمع الدولي بأن ضرراً بالغاً يمكن أن يلحق بالموقف الإثيوبي بسبب رفض القرار. وقد قوبل هذا التراجع من جانب إثيوبيا بترحيب واسع من قبل الاتحاد الأوربي والدول المنضوية تحته، والولايات المتحدة، والاتحاد الإفريقي.

لم يتأخر رد الفعل الإرتري على المبادرة الإثيوبية كثيرا كما أنه جاء متوقعاً حيث وصف وزير الإعلام الإرتري المبادرة بأنها محاولة إثيوبية أخرى للالتفاف حول قرار لجنة تخطيط وترسيم الحدود "النهائي والملزم". وبالرغم من الضغوط التي مارستها دول مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة على ارتريا فقد أصدرت الخارجية الإرترية في الثالث من ديسمبر 2004م بياناً موجهاً للاتحاد الأوربي أكدت فيه موقفها المعلن وأشارت إلى أن مبادرة رئيس الوزراء الإثيوبي فارغة المحتوى، بل إنها نكوص عن أتفاقية الجزائر للسلام بين البلدين. أشار البيان الإرتري كذلك إلى أن الربط بين ترسيم الحدود والعلاقات الثنائية بين الجارتين أمر مرفوض من أساسه ومناقض لاتفاق الجزائر الذي يدعو للقبول بالقرار الصادر عن لجنة تخطيط وترسيم الحدود دون قيد أو شرط. ومضى البيان إلى مطالبة الاتحاد الأوربي بالضغط على إثيوبيا لمقابلة التزاماتها الواردة في اتفاق الجزائر للسلام،



وسحب قواتها من الأراضي الإرترية التي احتلتها منذ عام 2000م، والتعاون من أجل الترسيم النهائي للحدود بين البلدين على أساس قرار اللجنة.

لم تنجح المبادرة الإثيوبية في دفع عملية السلام للأمام، وعادت الأمور لما كانت عليه قبل المبادرة وشهدت العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا فيما تلى من سنوات المزيد من التدهور بسبب تباعد مواقف الطرفين. مما حدا بمجلس الأمن الدولي أن يصدر بعد سنتين تقريبا من تلك المحاولة قراره رقم 1710 بتاريخ 29 سبتمبر 2006م والذي تناولت فقراته الرابعة والخامسة والسادسة الأزمة مطالبة إثيوبيا بالإعلان الفوري عن قبولها التام غير المشروط بقرار لجنة الحدود الإثيوبية الإرترية. بينما أعرب المجلس عن أسفه البالغ لعدم تحقيق أي تقدم في ترسيم الحدود بين البلدين طالباً من الطرفين ضرورة التعاون التام مع اللجنة وبعثة الأمم المتحدة لإنجاز المهمة. كما أشار القرار في فقرته السابعة إلى أن المجلس سيعيد النظر في شكل البعثة الدولية للسلام وتفويضها إذا لم يبد الطرفان جدية في ترسيم الحدود بحلول نهاية يناير 2007م.

في 27 نوفمبر 2006م أصدرت لجنة الحدود على ضوء قرار مجلس الأمن أعلاه بياناً أشارت فيه إلى:

- إن أعمال اللجنة لا يمكن أن تستمر للأبد، لذلك فإن على الطرفين مراجعة مواقفهما والتوصل خلال عام لحل مرض بشأن وضع العلامات الحدودية على الأرض.
- في حال فشل الطرفين من الوصول لاتفاق بينهما أو تكليف اللجنة ودعمها لوضع العلامات على الأرض، فإن الحدود بين البلدين تكون كما ورد في الإحداثيات التي أوضحتها اللجنة على الخرائط التي سبق أن أعدتها.

وبذلك يكون "الترسيم الافتراضي" للحدود قد تم وتكـون المفوضـية قـد أنجزت مهمتها.

- وحتى ذلك الوقت (30 نوفمبر 2007م) فإن قرار اللجنة الـصادر بتـاريخ 13 أبريل 2002م يظل هو المرجع القانوني الوحيد بشأن الحـدود بـين البلدين.

كما كان متوقعاً فإن الطرفين لم يتمكنا من تجاوز المـأزق بحلـول الموعـد المضروب، لذلك فقد قامت لجنة الحدود بإصدار بيان آخـر بتـاريخ 30 نـوفمبر 2007م أكدت فيه أنها قامت بتسليم البلدين خرائط موقعة تؤكـد مواقـع علامـات الحدود بينهما حسبما تراها اللجنة، وأن صورة من هذه الخرائط سيتم إيداعها لـدى الأمم المتحدة كوثيقة ملزمة للطرفين. ويمضي البيان للقول بأن اللجنة تكون بذلك قد أنهت مهمتها وستظل تعقد اجتماعاتها فقط إلى حين ترتيب بعض الأمور الإداريـة العادية.

أعلنت إرتريا عن ترحيبها بقرار اللجنة باعتباره خطوة مهمة نحو إكمال العمل بوضع العلامات على الأرض، بينما صرح رئيس الوزراء الإثيوبي بأن القانونيين والدبلوماسيين الذين استشارهم يرون أن "الترسيم الإفتراضي" هـو مجـرد هـراء قانوني. وأن العملية لا يمكن اعتبارها مكتملة، وأن الحدود لا يمكن الاعتراف بهـا إلا بوضع العلامات فعلياً على الأرض، وهو أمر يستحيل تحقيقه في ظـل وجـود القوات الإرترية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في مخالفة صريحة لاتفاق الجزائـر للسلام. وبذلك تعود الأزمة بين الطرفين للمربع الأول بينما انسحبت لجنة الحـدود وأعقبتها البعثة الدولية للسلام.



من الواضح أن مشكلة الحدود الإرترية الإثيوبية ستظل تعاني لسنوات قادمة من جدل الدجاجة والبيضة، فبينما تقول إرتريا أن الترسيم يسبق التطبيع فإن إثيوبيا ترى أن التطبيع يساعد على الترسيم. الواضح أن إرتريا تتخوف من أن تقود أية محاولة لبدء الحوار مع إثيوبيا لاحتمالات غير مقبولة بالنسبة لها وعلى رأس هذه الاحتمالات بالطبع تعديل قرار لجنة الحدود نفسه بما يترك بعض الأراضي ومن بينها بادمي تحت سيطرة إثيوبيا. وهناك بالطبع احتمالات أخرى مثل حق إثيوبيا في استعمال ميناء عصب، كما كان الحال سابقاً وتسوية بعض المسائل الاقتصادية والسياسية التي زادت من تعقيد الأمور بين البلدين. وتحمل هذه الاحتمالات دلالات مهمة خاصة وأن جانباً من الرأي العام الإثيوبي والقوى السياسية فيه يرون أن الحكومة الإثيوبية ارتكبت خطأ كبيراً بتوقيعها على اتفاق الجزائر للسلام الذي لم يضمن لها الاستحقاقات الاقتصادية والسياسية المترتبة على نصرها الكبير على إرتريا في عام 2000م. بل إن بعض غلاة المعارضين للحكومة الإثيوبية يذهبون لأبعد من ذلك باتهامهم لرئيس الوزراء وحزبه بإضاعة إرتريا التي كانت مقاطعة ضمن الدولة الأم. لذلك فإن جانباً مهما من الرأي العام الإرتري يرى أن النزاع ليس حول الحدود بل حول وجود إرتريا نفسها كدولة مستقلة كاملة السيادة، وهو الاحساس الذي ظلت تغذيه باستمرار الدعاية الحكومية الإرترية.



الآثار الإقليمية للحرب

لم تنحصر آثار الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإرتريا على البلدين فقط بل امتدت لتشمل كل إقليم القرن الإفريقي، وربما امتدت لمناطق أبعد من ذلك في إفريقيا والشرق الأوسط. بل إن تطورات الحرب والمساجلات التي دارت خلال تنفيذ اتفاق الجزائر للسلام تركت آثاراً لا تنكر على علاقات الدولتين بالمجتمع الدولي ككل. وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدي اهتماماً بالغاً بتطور الأحداث في القرن الإفريقي، فالحرب كما سبق أن أشرنا نشبت بين حليفين كانت الولايات المتحدة تعدهما لتنفيذ استراتيجيتها في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. ولعل التدهور الكبير الذي شهدته علاقات إرتريا مع دول الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة يقف دليلاً على النتائج السياسية لهذه الحرب التي أصابت آثارها على المستوى الانساني الكثير من المراقبين بالدهشة والحزن.

شهدت علاقات إرتريا بصفة خاصة مع الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية تدهوراً مشابهاً، فكما أشرنا أعلاه فإن إرتريا ظلت تشكو دائماً من انحياز هذه المنظمات لجانب إثيوبيا. قامت الحكومة الإرترية كما هو معلوم بتجميد عضويتها في منظمة الإيغاد في 2007م بعد أن قالت أن المنظمة فشلت في مهمتها الأساسية وهي تحقيق الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، كما أن مشاكلها مع الاتحاد الإفريقي بدأت منذ أيام حرب التحرير. من جهة أخرى فإن الرئيس الإرتري أسياس أفورقي لا يخفي رأيه في المنظمات الإقليمية عامة فموقفه منها معروف للقاصي والداني. فهو يرى أن منظمة الاتحاد الإفريقي لا داعي لها وأنها عاجزة، كما وصفها في الكثير من الأحيان بأنها ألعوبة في يد إثيوبيا التي تستضيف المنظمة القارية في العاصمة أديس أبابا. وقد نقل موقع شعبية دوت كوم الرسمي

مقتطفات من خطاب الرئيس أفورقي أمام القمة الإفريقية في يونيو 1993م والـذي يشير بوضوح إلى رأي الرئيس في منظمة الوحدة الإفريقية منذ ذلك الوقت حيـث قال: "لقد فشلت منظمة الوحدة الإفريقية فشلا ذريعا في تحقيق الوحدة والتنمية فـي القارة، كما فشلت في الدفاع عن حقوق المواطن الإفريقـي..... اختــارت إرتريـا الانضمام للمنظمة ليس لنجاحاتها الباهرة ولكن انطلاقا من مسئولية إرتريا كعـضو بالعائلة الإفريقية الكبيرة".[82]

كما أن رأي الرئيس أفورقي في جامعة الدول العربيـة معـروف وسـبق أن أعرب عنه عندما تساءل البعض عن احتمال انضمام إرتريا عند استقلالها للجامعة، بالنظر للدعم الكبير الذي كانت الدول العربية تقدمه للثورة الإرتريـة فـي فتـرة النضال. كان تقييم الرئيس أفورقي للجامعة أنها لا تعدو كونها ناديا يـضم بعـض الأنظمة، وأنها كرصيفتها الإفريقية لم ترق لأحلام الشعب العربي. وظلت الحكومة الإرترية من حين لآخر تؤكد أن إرتريا أكثر عروبة من بعض الـدول الأعـضاء بالجامعة العربية، غير أن قرار الأنضمام أو عدمه قرار سياسي يتخذ فـي الوقـت المناسب، وهو يعني بذلك فيما يبدو "عندما تتخلص الجامعة من عيوبها". حاولـت الحكومة الإرترية الانضمام لجامعة الدول العربية بصفة مراقب في عـام 2003م عندما تدهورت علاقاتها بصورة كبيرة باليمن والسودان بعد ميلاد تجمع صـنعاء. وظنت إرتريا أن الدولتين تسعيان لاستغلال الجامعة في مـشاكلهما معهـا فـرأت الانضمام لضرورات عملية دون أن يتغير رأيها في الجامعة نفسها.

سنحاول في هذا الفصل الأخير من الكتاب تناول الآثار التي تركتهـا الحـرب بين البلدين على الأوضاع في الدول المجاورة لهما. ولعل الحرب بالوكالـة بـين

---

82 - Shabait.com (editorial) 29 May 2009



الدولتين والتي لا زالت مستعرة في الصومال تمثل أخطر تداعيات الحـرب علـى الإطلاق، بالنظر لآثارها السالبة على الأوضاع في ذلك البلد وفي القرن الإفريقـي ونسبة للأوضاع الإنسانية المريعة التي نتجت عن استمرار الحرب هناك.

يبدو أن الحكومة الإرترية وصلت مبكراً لقناعة مؤداها أن حمايـة اسـتقلالها الذي حاربت طويلاً من أجله تكمن في اضعاف الدول الكبيرة المجاورة لها وخاصة السودان وإثيوبيا، بما يقلل من حجم التهديد الذي يمكن أن يأتيهـا مـن جانبهمـا. استغلت إرتريا المشاكل السياسية التي تعاني منهـا الـدولتان فـسعت لاحتـضان المعارضة العسكرية فيهما كما عملت كل ما بإمكانها لإضعافهما بخلق التحالفـات الإقليمية التي يمكن أن تحقق ذلك الهدف.

خلال فترة النضال ضد الاحتلال الإثيوبي، وبصفة خاصة في السنوات الأخيرة من حكم نظام الديرق في أديس أبابا تحت قيادة منقستو هايلي مريام، سعت الحركة الشعبية لتحرير إرتريا للتحالف مع عدد من الحركات المناوئة لذلك النظـام داخـل إثيوبيا نفسها. لم تكن الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في حاجة لمن يذكرها بأهميـة هذا النوع من التحالف أو أساليب إقامته بعد أن ساءت علاقاتها مع الجبهة الـشعبية لتحرير التقراي وخاصة بعد اندلاع الحرب بين البلدين. أصبحت محاولـة احتـواء الخطر الإثيوبي ركناً من أهم أركان السياسة الخارجية الإرترية فسعت الحكومة في أسمرا لتوطيد علاقاتها مع كل الحركات المناوئة للحكومة داخـل إثيوبيـا نفـسها، وعلى رأس هذه الحركات الجبهة الوطنية لتحرير الأوغـادين (ONLF) وحركـة تحرير شعب الأورومو وذلك في محاولة لخلق المتاعب لنظام رئيس الوزراء ملس زيناوي. من ناحيتها فإن الحكومة الإثيوبية لم تقف مكتوفة الأيدي بل سـعت هـي الأخرى لاحتضان الحركات المعارضة للحكومة الإرترية وعملت على اسـتقطاب

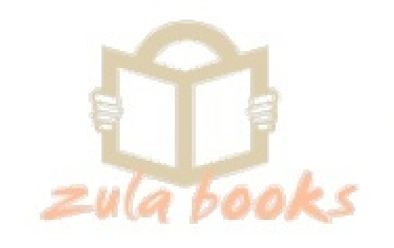
الدعم لهذه الحركات من دول أخرى في الإقليم. لجأت الحكومتان لهذا الأسلوب لأنه أقل خطورة وكلفة من المواجهة المباشرة بينهما، كما أن تاريخ القرن الإفريقي يزخر بهذا النوع من أساليب العمل السياسي والعسكري في مواجهة الدول المعادية[83]. وقد استغلت بعض القوى الدولية الكبرى هذه الحقيقة في تعاملها مع الأنظمة في المنطقة، كما حدث في منتصف التسعينات من القرن الماضي عندما مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغطها على الحكومة السودانية وسعت لاسقاطها عبر جيرانها. ومن الملاحظ بالطبع أن هذا الأسلوب أصبح مشاعاً بين دول القرن الإفريقي لدرجة أنه لم يعد يثير الكثير من ردود الأفعال من داخل المنطقة أو خارجها، بل أصبح في الكثير من الأحيان هو الأسلوب المتعارف عليه والمقبول من كل الأطراف.

لم تكتف الحكومة الإرترية بتطوير علاقاتها مع الحركات المناوئة للحكومة الإثيوبية داخل إثيوبيا فقط، بل تعدت الحدود للتحالف مع عدد من الحركات الصومالية فاحتضنت حركة الاتحاد الإسلامي التي صنفتها كل من إثيوبيا والولايات المتحدة ضمن الحركات الإرهابية. واستطاعت إرتريا أن تقيم علاقات عملية مع عدد من الحركات الصومالية التي وإن كانت تختلف معها في التوجه الفكري إلا أنها تلتقي معها في المرامي السياسية. أما الوجود الإثيوبي على الساحة الصومالية فهو أقدم بكثير من الوجود الإرتري بسبب أهمية الصومال الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الإثيوبية. وقد بلغ الحد بإثيوبيا إلى أنها تدخلت عسكرياً في الصومال في نهاية عام 2006م لدعم الرئيس عبد الله يوسف وحكومته الانتقالية هناك واستمر

83 - International Crisis Group, "Beyond The Fragile Peace Between Ethiopia and Eritrea: Averting A New War", Africa Report No. 141 – 17 June 2008

وجودها العسكري هناك حتى نهاية عام 2008م. وبالرغم من الحكومة الإثيوبية أعلنت رسمياً عن انسحاب قواتها من الصومال إلا أن الكثيرين يعتقدون أن القوات الاثيوبية لا زالت تعبر الحدود الصومالية بحرية كاملة لتنفيذ بعض العمليات. لذلك فإن العديد من المراقبين يقولون أن الصومال أصبحت تمثل الآن الجبهة الثانية من جبهات القتال بين إثيوبيا وإرتريا، وفي ظل الهدوء المتوتر على الجبهة الأصلية فإن الصومال أصبحت فيما يبدو الساحة الأهم لتصفية الحسابات بين الغريمين.

ربما كانت الدوافع وراء التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال في نهاية عام 2006م تنبع من دواعي الحفاظ على الأمن القومي الإثيوبي بالدرجة الأولى بعد سيطرة المحاكم الإسلامية على الأوضاع هناك منذ منتصف العام. وغير خفي بالطبع العداء المستحكم بين المحاكم الإسلامية والنظام الإثيوبي، فبالإضافة إلى العداء الفكري المتأصل بين الجانبين فإن المحاكم الإسلامية لم تكن تخفي رغبتها في إثارة موضوع الأوغادين الذي كان سببا في الحرب بين البلدين في ثمانينات القرن الماضي. غير أنه لا يمكن بالطبع استبعاد عامل القلق الذي انتاب الحكومة الإثيوبية بسبب العلاقات الوثيقة بين المحاكم الإسلامية والحكومة الإرترية، خاصة وأن بعض التقارير غير الموثقة تحدثت عن وجود ألفي جندي إرتري يحاربون لجانب قوات المحاكم في ذلك الوقت. ولعل آخر ما كانت ترغب فيه الحكومة الإثيوبية هو أن تتمكن إرتريا من فتح جبهة ثانية في هذا البلد المضطرب، لذلك فقد استغلت أديس أبابا الموافقة المبطنة للولايات المتحدة - التي كانت قلقة هي الأخرى من تزايد نفوذ الإسلاميين في الصومال - فقامت بعملية الغزو وقدمت دعمها غير المحدود للحكومة الفيدرالية الانتقالية.



كان مجلس الأمن قد أجاز منذ مطلع التسعينات في القرن الماضي قراره رقم 733، وهو القرار الذي فرض بموجبه حظراً شـاملاً علـى صـادرات السـلاح للصومال. ولتنفيذ القرار المذكور أصدر المجلس عدداً من القرارات اللاحقة لتمكين فريق الخبراء من متابعة مدى التزام الدول والمنظمات المختلفة بـالحظر. ظلـت تقارير فريق الأمم المتحدة المذكور تشير باستمرار لتورط إثيوبيا وإرتريا في عملية خرق القرار 733. يشير تقرير الفريق بتاريخ 22 نوفمبر 2006م مـثلاً إلـى أن إرتريا قامت بتقديم 28 شحنة من السلاح والذخيرة والمعدات العـسكرية المختلفـة لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي كان في مواجهة واضحة مع إثيوبيا في ذلك الوقت، ويقول ذات التقرير إن إرتريا ومصر تقومان بعمليات التدريب العسكري بينما تقوم ليبيا بتقديم الدعم المالي.[84] كما أشار التقرير إلى أن إرتريا تمرر جانباً من دعمهـا للجبهة الوطنية لتحرير الأوغادين عبر المحاكم الاسلامية حيـث تـصل الأسـلحة والمعدات للصومال وتنقل بعد ذلك عن طريق الجمال والبغال إلى داخل إثيوبيا.

من ناحية أخرى، أشارت الفقرة 56 من التقرير نفـسه إلـى أن المعلومـات المتوفرة للفريق تشير إلى أن إثيوبيا تقدم دعماً عسكرياً مقدراً لحكومة الرئيس عبد الله يوسف الانتقالية، وأمراء الحرب، وزعماء المليشيات القبلية الصومالية. كما أن التقرير يشير إلى تدخل مباشر من جانب بعض القوات الإثيوبية، حيث تشير الفقرة 59 منه إلى أن قوات عسكرية إثيوبية بقيادة جنرال وصلت إلى مدينة بايداوا فـي مطلع يوليو 2006م، وفي نفس الشهر وصلت قافلة عسكرية إثيوبية تتكـون مـن ثلاثة وتسعين من ناقلات الجنود عبر الحدود بين البلدين. ورصد الفريق وصـول مئات الجنود الإثيوبيين إلى بايداوا في سبتمبر 2006م. ويبدو أن هذه القوات كانت

84 - UN Document No. S/2006/913 dated 22.11.2006



تمثل طلائع الغزو الإثيوبي للصومال والذي تم في نهاية العام نفسه، غير أن تقرير الخبراء لم يشر لمقدمات الغزو من قريب أو بعيد، كما لم تشر لذلك بالطبع مذكرة البعثة الإثيوبية الدائمة بنيويورك رداً على ما ورد في التقرير.

وبما أن الفريق كان يقيم بصفة دائمة في العاصمة الكينية نيروبي فقد كان من السهل على كل من إرتريا وإثيوبيا نفي المعلومات الواردة في تقاريره بالقول إن الكثير من المصادر التي يستقي منها معلوماته غير موثوق بها فهي ليست مبرأة من الغرض، وإن بعده من موقع الحدث لا يجعله في موقع يمكنه من التأكد من صحة المعلومات التي يتلقاها من هذه المصادر. وبينما ذكرت الحكومة الإرترية أن ترويج المعلومات المذكورة يؤدي لغض الطرف عن التدخل السافر الذي تقوم به بعض الأطراف في الصومال بدعوى الحفاظ على أمنها القومي، فإن الحكومة الإثيوبية تقول إن الاتهامات الموجهة لها تصرف النظر عن حقيقة الأوضاع في الصومال التي يتعرض استقرارها لهجمة شرسة من جانب المنظمات الإرهابية الدولية. وتشير إثيوبيا إلى قلقها من أن بعض المتطرفين في المحاكم الإسلامية يروجون لأجندة بعيدة عن مصالح الصومال وتخدم أطرافاً أجنبية.

وفي ردها المؤرخ 22 مارس 2007م كانت البعثة الإرترية أكثر وضوحا في توجيه أصابع الاتهام حيث أشارت إلى أن الحملات المضللة المستمرة ضد إرتريا لا يمكن أن تخفي حقائق الأوضاع في الصومال والدور الخطير الذي تقوم به إثيوبيا ومن يقفون وراءها. لم تنف البعثة الإثيوبية من جانبها حقيقة التدخل في الصومال غير أنها حاولت تأكيد شرعيته، حيث أشارت في مذكرتها بتاريخ 15 يونيو 2007م إلى أن المحاولة للربط بين الوجود الإثيوبي في الصومال وقرار مجلس الأمن بحظر تصدير السلاح لذلك البلد غير موفق، فإثيوبيا كما هو معلوم

تدخلت في الصومال بدعوة من الحكومة الشرعية القائمة والمعترف بها دولياً. كما وصف الرد الإثيوبي العملية بأنها جهد مشترك مع الحكومة الصومالية للدفاع عن النفس حيث أن الإرهابيين قاموا بعمليات داخل إثيوبيا نفسها.

استقبلت الحكومة الإرترية في عام 2006 زعماء المحاكم الإسلامية بعد هزيمتهم أمام القوات الإثيوبية، ووفرت مقراً لتنظيمهم الجديد الذي عرف باسم التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وسمحت لهم بممارسة العمل السياسي والعسكري. وقد عقد التحالف خلال فترة إقامته في إرتريا مؤتمراته التي شارك فيها بعض المسئولين الإرتريين، تحت سمع وبصر الإعلام الدولي. غير أن انشقاقا وقع في صفوف التحالف عندما قرر شيخ شريف شيخ أحمد الانتقال بجناحه إلى جيبوتي والانخراط في جهود المصالحة التي كانت تجري وقتها تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، بينما استمر الجناح الآخر تحت قيادة الشيخ حسن ضاهر عويس في ضيافة الحكومة الإرترية.

ومهما حاولت الدولتان تغليف وجودهما في الصومال فإن الواضح هو أنهما تقومان بتصفية حساباتهما في ذلك البلد المنكوب، فهما يقفان دائماً على طرفي نقيض ويسعيان للحفاظ على الأوضاع المضطربة هناك خدمة لمصالحهما القومية. ولا يمكن بالطبع استبعاد احتمال تطور الأحداث في الاتجاه الآخر بمعنى أن المواجهة بين البلدين في الصومال ستقود لزيادة في حدة التوتر في المنطقة ككل مما قد يؤدي لاشتعال الجبهة الأولي للحرب على حدود البلدين، كما أشار إلى ذلك تقرير فريق المراقبة بتاريخ 22 نوفمبر 2006م.

في يونيو 2000م قدمت قناة الجزيرة الفضائية برنامجاً وثائقياً عن الحرب الإرترية الإثيوبية، وقد كانت خلاصة ذلك البرنامج أن اتفاق إثيوبيا وإرتريا لم ولن

يكون في صالح السودان. ومع إن هذه الخلاصة تدعو لتبسيط الأمور بصورة قد تكون مخلة إلا أنها تؤكد حقيقة هامة وهي أن الحرب بين الجارتين لا بد أن تكون لها آثار هامة على الأوضاع في الإقليم ككل وعلى علاقات الدولتين ببقية دول الإقليم بما فيها السودان. وصلت علاقات السودان مع كل من إرتريا وإثيوبيا إلى أسوأ حالاتها في منتصف التسعينات من القرن الماضي، فقد كان البلدان يدعمان المعارضة السودانية المسلحة بصورة سافرة، ويتهمان الحكومة السودانية بالعمل على زعزعة الأوضاع فيهما. جاءت محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا لتزيد من تدهور العلاقات بين السودان وإثيوبيا بصورة لم يسبق لها مثيل فقد كانت تلك المرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين التي تتقدم فيها إحداهما بشكوى لمجلس الأمن ضد الأخرى.

أما إرتريا فقد لعبت من جانبها دوراً فعالاً في قيام التجمع الوطني الديمقراطي المعارض للحكومة السودانية، وذلك عندما استضافت المؤتمر الذي عرف بمؤتمر القضايا المصيرية بأسمرا في مايو 2005م. ومضت لأبعد من ذلك بتوفير المعسكرات التي كانت قوات الفصائل المكونة للتجمع تتلقى فيها التدريب العسكري وتنطلق منها للهجوم على الأراضي السودانية، كما مثلت الأراضي الإرترية المعبر الذي كانت تصل عبره الأسلحة لهذه الفصائل من أطراف إقليمية ودولية. وقد وجد التجمع خلال فترة وجوده على الأراضي الإرترية الدعم المطلق في كل المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية.

بدأت المشاكل بين إرتريا وإثيوبيا تطل برأسها بعد سنوات قليلة من استقلال إرتريا، غير أن التوتر الشديد في علاقات البلدين مع السودان ساهم في تأجيل انفجار الأوضاع بينهما لعدة سنوات. وكما أشرنا أعلاه فإن صيف عام 1997م شهد

تدهوراً كبيراً في العلاقات بين الطرفين مما جعل كل منهما يفكر جدياً في إعداد العدة لمواجهة محتملة، وقد كان من الطبيعي أن يسعى كل طرف لبناء شبكة من التحالفات تضمن له الدعم إذا ما تدهورت الأوضاع. ويبدو أن الاتجاه نحو السودان لتحييده في أي صراع مرتقب أو كحليف محتمل كان من الخطوات الطبيعية في ظل تلك الظروف.

كانت إثيوبيا هي الأسرع للعمل على تجاوز أزمتها مع السودان عندما بدأت بوادر التدهور في علاقاتها مع جارتها الشمالية إرتريا. تصادف الغزل الإثيوبي مع رغبة السودان الواضحة للخروج من العزلة التي عاشها في علاقاته مع دول الجوار، وبدأت العلاقات السودانية الإثيوبية تخطو خطوات واسعة نحو الأمام مع زيادة حدة التوتر بين إثيوبيا وإرتريا. ومع أن ظروف السياسة الدولية والإقليمية المحيطة بالسودان وإثيوبيا كانت تفرض عليهما السعي نحو تجاوز الأزمة في علاقاتهما، بغض النظر عن الأوضاع بين إثيوبيا وإرتريا، إلا أن أزمة الحدود ساعدت ولا شك في سرعة وتيرة التطور في العلاقات السودانية الإثيوبية.

في الوقت الذي كانت علاقات السودان مع إثيوبيا تشهد انفراجاً كبيراً، فإن إرتريا ظلت تعاني من العقدة التي كانت سبباً في تدهور علاقاتها مع السودان. فقد كانت الحكومة الإرترية على يقين بأن الحكومة السودانية تسعى لإسقاطها سواءً كان ذلك عن طريق دعم الجهاد الإسلامي أو بالتآمر مع إثيوبيا. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد اتهمت الحكومة الإرترية رصيفتها السودانية بمحاولة إسقاطها خلال الجولتين الثانية والثالثة من الحرب. وقد انعكست الاتهامات الإرترية للسودان خلال الجولة الثالثة من الحرب بصورة سلبية للغاية على العلاقات بين البلدين في الوقت الذي كانت تشهد فيه فترة من التطبيع الحذر بعد وساطة ناجحة من أمير دولة قطر.

كانت السفارة السودانية قد أُعيد افتتاحها في بداية عام 2000م أي قبل خمسة أشهر فقط من بداية الجولة الثالثة للحرب. شهدت الفترة التي أعقبت وقف القتال بعد الجولة الأخيرة من الحرب الكثير من الاتهامات الإرترية ضد السودان، نُشِرَ بعضها في الصحف المحلية والبعض الآخر في أجهزة الإعلام الأجنبية. ومن بين هذه الاتهامات ما صرح به السيد يماني قبر مسكل المستشار في مكتب الرئيس أسياس أفورقي من أن السودان قد سهل عملية هروب ألفي جندي إثيوبي كانوا تحت حصار القوات الإرترية، واتهام السودان بأنه يسئ معاملة اللاجئين الإرتريين بينما يقوم بتشوين الجنود الإثيوبيين ويسمح لهم بالعودة لميدان المعركة. بل إن صحيفة "إرتريا الحديثة" أشارت إلى أن الطائرات الإثيوبية التي هاجمت محطة كهرباء حرقيقو بالقرب من مصوع قد انطلقت من مطار بورتسودان. ذهبت بعض أجهزة الاعلام المحلية للتهديد بإن إرتريا تملك حق الرد على السودان في الزمان والمكان المناسبين.

من الآثار التي خلفتها الجولة الأخيرة من الحرب تدفق حوالي 90 ألف لاجئ إرتري عبر حدود السودان الشرقية مما أضاف المزيد من الأعباء على المجتمعات المحلية هناك والتي تستضيف أصلاً أعداداً كبيرة من اللاجئين الإرتريين وغيرهم. أصبح وجود هؤلاء اللاجئين بؤرة أخرى للتوتر بين البلدين حيث رشح في الصحافة الإرترية الكثير من الحديث والمقالات عن سوء معاملة للاجئين بواسطة السلطات السودانية، ومحاولات هذه السلطات تجنيد بعضهم ضمن صفوف المعارضة التي كانت تنشط داخل السودان في ذلك الوقت. وبالرغم من ذلك فإن عملية عودة هؤلاء اللاجئين لبلادهم تمت بصورة طبيعية بعد توقيع اتفاق ثلاثي بين الحكومتين والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

ظلت العلاقات بين السودان وإرتريا في حالة من الشد والجذب بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتطبيعها. ومن بين هذه الجهود موافقة الحكومة السودانية على أن تضطلع الحكومة الإرترية بالوساطة بينها وبين التجمع الوطني الديمقراطي من أجل وقف الاقتتال، والتفاوض نحو حل سلمي لمشاكل السودان بالرغم من أن حياد الوسيط كان من الأمور التي يكتنفها الشك. وقد استضافت أسمرا في سبتمبر 2000م لقاء جمع بين رئيس الجمهورية وزعيم التجمع الوطني الديمقراطي. غير أن هذه الجهود ولأسباب عدة لم تثمر بل إن العلاقات بين البلدين شهدت المزيد من التوتر بعد وقوع بعض الأحداث مثل محاولة الحركة الشعبية لتحرير السودان احتلال مدينة كسلا في نوفمبر 2000م، ولاحتلال همشكوريب بعد عامين تقريباً من ذلك التاريخ. وتقول بعض المعلومات إن محاولة احتلال مدينة كسلا بعد خمسة أشهر فقط من نهاية الجولة الثالثة من الحرب الإرترية الإثيوبية والدعم الكبير الذي تلقته القوات المهاجمة للمدينة من الحكومة الإرترية جاء محاولة من جانب إرتريا لمعاقبة السودان على موقفه لجانب إثيوبيا خلال الحرب.

بالرغم من العديد من الجهود على مستوى الحزبين الحاكمين والولايات والأقاليم الحدودية إلا أن العلاقات ظلت في حالة مستمرة من التدهور. وقد بلغ التدهور مداه باحتلال الحركة الشعبية لتحرير السودان لمدينة همشكوريب بدعم إرتري واضح في أكتوبر 2002م. كان احتلال همشكوريب للمرة الثانية نقطة تحول مهمة إلى الأسوأ في العلاقات السودانية الإرترية. انهارت المحاولات الإرترية التي كانت تترنح أصلاً للجمع مرة أخرى بين الحكومة وقيادة التجمع الوطني الديمقراطي في سعي نحو تحقيق السلام في السودان، وقد صادف ذلك



بالطبع بدء نشاط المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في السعي لذات الهدف عبر مبادرة الإيقاد.

حاولت إرتريا في البداية ألا تعير اهتماماً كبيراً لرد فعل السودان بشأن احتلال همشكوريب وذلك بناء على تجارب سابقة عندما استمر في أعقاب عملية احتلال همشكوريب الأولى ومحاولة احتلال كسلا تحرك السودان نحو تطبيع العلاقات مع إرتريا. درج الرئيس أفورقي على وصف المشكلة في أيامها الأولى باعتبارها سحابة صيف عابرة لا تلبث أن تنقشع، وقد وضح أن تقديرات الحكومة الإرترية لعمق الأزمة لم يكن صحيحاً فقد شهدت الفترة التي أعقبت احتلال همشكريب تدهوراً كبيراً في العلاقات بين البلدين. ومع أن الحكومة الإرترية حاولت شخصنة هذا التدهور بربطه بوزير الخارجية السوداني وموقفه المعادي من إرتريا على حد تصريحات بعض المسئولين الإرتريين، إلا أن الواقع كان يقول بأن العلاقات بين البلدين دخلت منعطفاً خطيراً خاصة بعد أن نشطت إرتريا في دعم الحركات الدارفورية المناوئة للحكومة.

أعقب احتلال همشكوريب في مطلع أكتوبر 2002م الإعلان عن ميلاد تجمع صنعاء الذي ضم كلا من اليمن وإثيوبيا والسودان والذي سارعت إرتريا كما هو معروف لوصفه بأنه حلف بين الدول الثلاث للإطاحة بالنظام في أسمرا. أطلق الرئيس أسياس أفورقي على التجمع اسم "محور الشر" ووعد بمحاربته بكل ما أوتي من قوة، وأتبع ذلك بتحرك دبلوماسي استهدف مصر وجيبوتي. بالرغم من ذلك فقد استمرت الدعاية الإرترية في القول بأن إثيوبيا استطاعت أن تغرر بالسودان واليمن وأن البلدين سيكتشفان ذلك عاجلاً أم آجلاً مما يعني النهاية الحتمية للتجمع. من جهتهم فإن أعضاء تجمع صنعاء ظلوا يدعون لانضمام إرتريا للتجمع الذي سعوا

لتصويره كمحاولة لترقية التعاون في مختلف المجالات بين دول القـرن الإفريقـي بهدف بسط الاستقرار في الإقليم. غير أن التحرك خاصـة مـن جانـب إثيوبيـا والسودان فور التوقيع على ميثاق التجمع لتوحيد قوى المعارضة الإرترية ومنحهـا قواعد في البلدين للإنطلاق ضد الحكومة الإرترية أكـد أسـوأ مخـاوف إرتريـا. استطاعت إرتريا كما هو معروف فيما تلى من سنوات تحقيق تقدم في علاقاتها مع كل من السودان واليمن، بل إن إرتريا لعبت دوراً فعالاً في توقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق في أكتوبر 2006م. شهدت العلاقـات السـودانية الإرترية على ضوء ذلك انفراجاً مقدراً مما بدد كثيراً من القلـق الإرتـري حيـال السياسات السودانية خاصة بعد أن وضعت الحكومة السودانية قيوداً علـى حريـة حركة الفصائل الإرترية المعارضة في السودان، وقد ظلـت الحكومـة السـودانية تحتفظ في نفس الوقت بعلاقاتها الجيدة مع إثيوبيا.

انعكست تطورات الحرب سلباً كذلك على علاقات إرتريا بجارة أخـرى هـي جيبوتي التي سعى رئيسها في البداية للوساطة بين البلدين، ولكـن التقـارب بـين جيبوتي وإثيوبيا والذي تمثل في سماح جيبوتي لإثيوبيا باسـتعمال مينائهـا كبـديل للموانئ الإرترية فسر في إرتريا بأنه تآمر ضدها. ولتبرير موقف إرتريا بـرفض مشاركة الرئيس الجيبوتي ضمن اللجنة الإفريقية العليا للوسـاطة يقـول الـرئيس الإرتري في مقابلة مع الأهرام العربي إن بلاده لم تكن تتحفظ على نقـل إثيوبيـا نشاطها لميناء جيبوتي ولكن المعلومات التي توفرت لهم تؤكد تخلي جيبـوتي عـن الحياد وتعاونها العسكري مع إثيوبيا [85]. قاد هذا التراشق في النهاية إلـى مبـادرة جيبوتي بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. عادت العلاقات الثنائية لطبيعتها بعد

---

85 - نشر نص الحديث في صحيفة " إرتريا الحديثة " الرسمية بتاريخ 1998/12/8

ذلك، غير أن تطور العلاقات الجيبوتية الإثيوبية والسماح لإثيوبيا باستعمال الموانئ الجيبوتية ظلتا دائما شوكة في خاصرة علاقات جيبوتي مع إرتريا.

من ناحية أخرى، فإن احتضان جيبوتي للجناح المنشق من تحالف المعارضة الصومالية بقيادة شيخ شريف شيخ أحمد، ومبادرة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة التي قادت لتوقيع اتفاق جيبوتي بين الحكومة الصومالية الانتقالية وشيخ شريف قادا لتوتر العلاقات بين البلدين مرة أخرى. لم تخف إرتريا معارضتها الشديدة لمبادرة ممثل الأمين العام ويبدو أنها كانت تنظر لها كمحاولة لإنقاذ إثيوبيا من المأزق الذي وجدت نفسها فيه بعد التدخل العسكري في الصومال. ومما لا شك فيه فإن هذه التطورات كان لها ارتباط وثيق بتصاعد الأزمة الحدودية بين البلدين في أبريل من عام 2008م، فقد أشارت جيبوتي في شكوى تقدمت بها لمجلس الأمن في مطلع العام إلى أن الحكومة الإرترية أصدرت خرائط جديدة تضع جانباً من الأراضي الجيبوتية وعلى رأسها منطقة "رأس دميرة" داخل الحدود الإرترية. ورغم أن إرتريا نفت هذه المعلومات إلا أن الأمور تطورت نحو الأسوأ حيث اتهمت جيبوتي جارتها بدخول أراضيها وبناء الاستحكامات العسكرية هناك مما يؤكد سوء نواياها. وفي يونيو من العام نفسه وقعت مصادمات بين الجانبين راح ضحية لها العديد من القتلي من أفراد القوات المسلحة في البلدين، وعندها طلب مجلس الأمن من الجانبين الانسحاب من المناطق المتنازع عليها ومن ثم العمل على حل مشاكلهما عبر الحوار. غير أن فريقاً للتحري بعثت به الأمم المتحدة لاحقاً وجد أن جيبوتي قد التزمت بقرار مجلس الأمن وقامت بسحب قواتها من المنطقة بينما رفضت ذلك إرتريا التي لم تسمح للفريق بزيارة أراضيها.



لم يصدر من الجانبين ما يشير إلى أن هذا التدهور في علاقاتهما مرتبط بصورة أو أخرى بالصراع الإرتري الإثيوبي، غير أن موقف إثيوبيا القوي إلى جانب جيبوتي وتصريحات رئيس الوزراء ملس زيناوي خلال الأزمة تشير إلى إن هذا الصراع لم يكن بعيداً عن تفجير الأزمة واستمرارها. أوردت وكالات الأنباء في مايو 2008م تصريحات لرئيس الوزراء الإثيوبي أدان فيها التحرك الإرتري، وأكد أن بلاده ستعمل على حماية الممر التجاري الذي يربط بينها وبين ميناء جيبوتي. ومع استمرار دعم إرتريا للفصائل الصومالية المناهضة لاتفاق جيبوتي بين الحكومة الصومالية الانتقالية وشيخ شريف، فإن التوتر في العلاقات بين البلدين مستمر مما قد يقود بالطبع للمزيد من التدهور في مشكلة الحدود بينهما.

لا بد من الإشارة كذلك إلى أن الحرب الإرترية الإثيوبية انعكست ولو على المستوى الدبلوماسي على دول أقليمية أبعد قليلاً من القرن الإفريقي. فاليمن كما أشرنا أعلاه وقفت وراء قيام تجمع صنعاء، وقد أخذت نصيبها من المشاكل مع إرتريا حول جزر حنيش. ويرى بعض المراقبين أن إرتريا ما كانت لتوافق على التحكيم الدولي بين البلدين في عام 1998م إلا بسبب حربها مع إثيوبيا ورغبتها في التفرغ للنزاع الأكبر. من ناحية أخرى، فإن اليمن تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين الصوماليين الهاربين من جحيم الحرب في بلادهم فهي بذلك تعتبر طرفاً في هذه الحرب وتطوراتها ولا يمكن بالطبع لليمن أن تتجاهل موقف كل من إثيوبيا وإرتريا من الأحداث الجارية في الصومال خاصة وأنها حاولت في عدد من المرات التوسط لتحقيق السلام هناك.

من ناحية أخرى، فإن دولا مثل كينيا ويوغندا تهتمان بما يجري بين إرتريا وإثيوبيا بحكم عضويتهما في منظمة الإيقاد. كما أن لكينيا سبباً آخر يجعلها تهتم

بما يجري في القرن الإفريقي فالآثار السالبة للتطورات الأحداث في الصومال انعكست بصورة واضحة على الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد. وقد ظلت الحكومة الكينية تتابع ما يجري في الصومال وتنظر بقلق شديد لتحركات المجموعات الإسلامية المتشددة ودعوتها لقيام دولة الصومال الكبرى التي تضم الإقليم الشمالي الشرقي من كينيا حيث تقيم أغلبية صومالية كبيرة. لعبت كينيا لذلك دوراً مقدراً في عملية السلام التي قادت لتنصيب الحكومة الانتقالية تحت رئاسة عبد الله يوسف، كما أعلنت عن دعمها القوي لحكومة شيخ شريف في مواجهة حركة شباب المجاهدين ومجموعة الشيخ عويس. كان الخطر المشترك سبباً في أن تتمسك الحكومة الكينية بحلفها مع الحكومات الإثيوبية المتعاقبة بما في ذلك خلال فترة حكم الديرق تحت قيادة العقيد منقستو هايلي مريام بالرغم من توجهاته اليسارية الصارخة.

تبدي دول أخرى مثل الجماهيرية الليبية، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وإيران، وإسرائيل اهتماماً بما يجري بين إرتريا وإثيوبيا وذلك إما لارتباطها المباشر بالأحداث بين البلدين أو بسبب اهتمامها بالتطورات في الصومال والقرن الإفريقي بصفة عامة. وترتبط هذه الدول خاصة تلك التي تطل على البحر الأحمر بروابط ومصالح استراتيجية لا يمكن الاستهانة بها مع الإقليم. ولا شك أن هذا الاهتمام الواسع بما يجري بين البلدين وفي القرن الإفريقي عامة يساعد في تعقيد الأمور بصورة كبيرة، فكلما زاد عدد اللاعبين وتعددت أهدافهم كلما انعكس ذلك على الأحدث في المنطقة بصورة أو أخرى.



تذييل

يغطي الحيز الزمني لهذا الكتاب كما هو واضح من العنوان الفترة الممتدة من 1998م وحتى 2008م والتي قد تكون على ضوء ما أوردنا أعلاه من الفترات المهمة للغاية في التاريخ الحديث لإرتريا وإثيوبيا، بل ربما في تاريخ منطقة القرن الإفريقي ككل. غير أن التاريخ كما هو معلوم ينساب كانسياب الأنهار دون توقف، لذلك فقد كان من الضروري الإشارة وإن كانت بصورة مقتضبة للغاية لاتجاه الاحداث في الاقليم منذ نهاية العام 2008م لارتباط ذلك الوثيق بما جرى تناوله في متن الكتاب. فبينما ظلت الجبهة الأولى للحرب الإرترية الإثيوبية على الحدود بين البلدين تعيش هدوءاً مشوباً بالحذر منذ انسحاب بعثة الأمم المتحدة والتخطيط الافتراضي للحدود، إلا أن الجبهة الثانية في الصومال اشتعلت بصورة كبيرة، وقد تمتد ألسنة اللهب الصادرة عنها ليلتهم الحريق الجبهة الأولى كذلك.

بعد وصول الشيخ شريف شيخ أحمد في مطلع عام 2009م للحكم في الصومال نتيجة للاتفاق الذي رعته الأمم المتحدة، وقف تحالف تحرير الصومال (إرتريا) بقيادة الشيخ حسن ضاهر عويس وحركة شباب المجاهدين ضد الحكومة الانتقالية ووصفوا رئيسها بالعمالة لإثيوبيا. كانت الزيارة التي قام بها الشيخ شريف لأديس أبابا فور اختياره رئيساً للصومال قد أتاحت له فرصة طيبة لأن يقدم نفسه للزعماء الإفريقيين خلال قمتهم التي عقدت هناك، غير أن هذه الزيارة استغلت بواسطة الشيخ عويس وحركة الشباب لتصوير الشيخ شريف داخل الصومال كصنيعة أخرى من الصنائع الإثيوبية التي حكمت الصومال في السنوات الأخيرة. كان من الواضح أن الأمور لن تسير كما أرادت لها الأمم المتحدة بعد أن ألقت إرتريا بثقلها وراء الشيخ عويس وحركة الشباب. مما قاد لاستئناف القتال مرة أخرى في الصومال

وانقسمت القوى الصومالية مجدداً إلى فريقين أحدهما موالٍ لأديس أبابا والآخر موالٍ لأسمرا.

بالإضافة لما أوردنا سابقاً من توتر في علاقات إرتريا بالبعثة الدولية لحفظ السلام فإن موضوع الصومال أصبح هو الآخر مثار نزاع بين الحكومة الإرترية والمنظمات الدولية. في أبريل 2009م وفي معرض حديثها عن الأزمة الصومالية شنت الحكومة الإرترية هجوماً عنيفاً على مجلس الأمن الدولي، حيث أشار بيان لوزارة الخارجية الإرترية إلى أن مجلس الأمن لا يملك أي حق أخلاقي أو قانوني للإعتراف بأي كيان آخر على الأراضي الصومالية سوى دولة الصومال بحدودها المعروفة عند الاستقلال في عام 1960م. وأشار البيان كذلك إلى أن الحكومات الانتقالية المدعومة بواسطة قوى أجنبية تحت زعم الانتقال من مرحلة الفوضى لمرحلة السلام لا تمثل الشعب الصومالي، ودعا الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة للامتناع عن اتباع السياسات الخرقاء التي لا تقود إلا لإطالة أمد الأزمة وتضاعف من معاناة الشعب الصومالي.[86]

شهدت علاقات إرتريا مع المنظمات الإقليمية كذلك تدهوراً بسبب الخطوة غير المسبوقة التي أقدم عليها كل من الاتحاد الإفريقي والايغاد، عندما طلبا من مجلس الأمن أن يفرض عقوبات على إرتريا العضو فيهما بسبب دورها في الصومال. كما طالبت المنظمتان من المجلس أن يفرض حظراً جوياً وبحرياً على الصومال لوقف تدفق الأسلحة للقوى المناوئة للحكومة المعترف بها دولياً. كانت إرتريا قد جمدت عضويتها في الإيقاد منذ عام 2007م، كما قادت التطورات الأخيرة لأن تتدهور

86 - بيان وزارة الخارجية الإرترية بتاريخ 10 أبريل 2009

علاقاتها مع الاتحاد الإفريقي بصورة كبيرة أدت لسحب المندوب الإرتـري لـدى المنظمة.

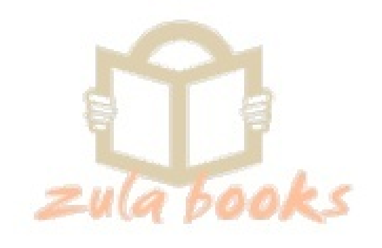
من جهة أخرى، فقد اصدرت وزارة الخارجية الإرترية بيانا بتاريخ 15 يونيـو 2009م، أشارت فيه إلى أن بعض الدول التي تكن العـداء لإرتريـا ولأسـباب لا علاقة لها بما يجري في الصومال تقوم باستغلال الأزمة هنـاك لإلحـاق الـضرر بإرتريا.[87] ويتهم البيان بعض الدول ذات العضوية الدائمـة فـي مجلـس الأمـن بالوقوف خلف إثيوبيا، وهو يشير بذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبعـد أن نفى البيان أي علاقة لإرتريا بإرسال أسلحة أو قوات للصومال، أشار إلى أن الأدلة تدمغ في الحقيقة إثيوبيا التي تتدخل بصورة سافرة في الصومال. ولتأكيد هذه النقطة يمضي البيان للقول بأن إرتريا لا تحس بأي تهديد لأمنهـا القـومي مـن جانـب الصومال لذلك فإنها لا تجد مبرراً للتدخل، مشيراً في نفس الوقت إلـى أن إثيوبيـا ظلت ولستين عاما تعتبر الصومال تهديداً لأمنها القومي وقد دخلت لذلك السبب في ثلاث حروب مع الصومال. كما دعا البيان لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمـم المتحدة على إثيوبيا التي تنتهك القانون الدولي باحتلالها لأراضٍ إرترية بالرغم من القرار النهائي والملزم والصادر عن لجنة تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين.

من الواضح أن الصومال ستظل في المستقبل المنظور على الأقل ساحة للصراع بين إثيوبيا وإرتريا. وإن كانت إثيوبيا قد أحرزت نصراً معنوياً كبيراً بصدور دعوة الاتحاد الإفريقي والإيغاد بفرض عقوبات على غريمتها، إلا أن إرتريا يمكنهـا أن تفسد كل الخطط الإثيوبية في الصومال. وذلك بتحالفها مع القوى المناوئة للحكومة الانتقالية وتسهيل وصول الدعم المقدم لهذه القوى من خارج الإقليم. ويرى الكثيـر

---

87 - Shabait.com 15.6.2009

من المراقبين استحالة فرض حظر جوي على الصومال، كما أن الشواطئ الطويلة للبلاد وحالة عدم الاستقرار السائدة تجعل من الصعب فرض حظر بحـري. لـذلك فإن المتوقع هو أن تستمر الحرب بالوكالة بين إرتريـا وإثيوبيـا إلـى أن يـتمكن الصوماليون أنفسهم من تجاوز محنتهم، كما أننا يجب ألا نستبعد بـأي حـال مـن الأحوال محاولة الدولتين نقل صراعهما لأي دولة من دول الجوار الأخرى.



الملاحـق

ملحق رقم (1)

Agreement Between
the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia And the Government of the State of Eritrea

The Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Government of the State of Eritrea (the "parties"),

Reaffirming their acceptance of the Organization of African Unity ("OAU") Framework Agreement and the Modalities for its Implementation, which have been endorsed by the 35th ordinary session of the Assembly of Heads of State and Government, held in Algiers, Algeria, from 12 to 14 July 1999,

Recommitting themselves to the Agreement on Cessation of Hostilities, signed in Algiers on 18 June 2000,

Welcoming the commitment of the OAU and United Nations, through their endorsement of the Framework Agreement and Agreement on Cessation of Hostilities, to work closely with the international community to mobilize resources for the resettlement of displaced persons, as well as rehabilitation and peace building in both countries,

Have agreed as follows:



Article 1

1. The parties shall permanently terminate military hostilities between themselves. Each party shall refrain from the threat or use of force against the other.

2. The parties shall respect and fully implement the provisions of the Agreement on Cessation of Hostilities.

Article 2

1. In fulfilling their obligations under international humanitarian law, including the 1949 Geneva Conventions relative to the protection of victims of armed conflict ("1949 Geneva Conventions"), and in cooperation with the International Committee of the Red Cross, the parties shall without delay release and repatriate all prisoners of war.

2. In fulfilling their obligations under international humanitarian law, including the 1949 Geneva Conventions, and in cooperation with the International Committee of the Red Cross, the parties shall without delay, release and repatriate or return to their last place of residence all other persons detained as a result of the armed conflict.

3. The parties shall afford humane treatment to each other's nationals and persons of each other's national origin within their respective territories.

Article 3

1. In order to determine the origins of the conflict, an investigation will be carried out on the incidents of 6 May 1998 and on any other incident prior to that date which could have contributed to a misunderstanding between the parties regarding their common border, including the incidents of July and August 1997.

2. The investigation will be carried out by an independent, impartial body appointed by the Secretary General of the OAU, in consultation with the Secretary General of the United Nations and the two parties.

3. The independent body will endeavor to submit its report to the Secretary General of the OAU in a timely fashion.

4. The parties shall cooperate fully with the independent body.

5. The Secretary General of the OAU will communicate a copy of the report to each of the two parties, which shall consider it in accordance with the letter and spirit of the Framework Agreement and the Modalities.

Article 4

1. Consistent with the provisions of the Framework Agreement and the Agreement on Cessation of Hostilities, the parties reaffirm the principle of respect for the borders existing at independence as



stated in resolution AHG/Res. 16(1) adopted by the OAU Summit in Cairo in 1964, and, in this regard, that they shall be determined on the basis of pertinent colonial treaties and applicable international law.

2. The parties agree that a neutral Boundary Commission composed of five members shall be established with a mandate to delimit and demarcate the colonial treaty border based on pertinent colonial treaties (1900, 1902 and 1908) and applicable international law. The Commission shall not have the power to make decisions *ex aequo et bono.*

3. The Commission shall be located in the Hague.

4. Each party shall, by written notice to the United Nations Secretary General, appoint two commissioners within 45 days from the effective date of this Agreement, neither of whom shall be nationals or permanent residents of the party making the appointment. In the event that a party fails to name one or both of its party-appointed commissioners within the specified time, the Secretary-General of the United Nations shall make the appointment.

5. The president of the Commission shall be selected by the party-appointed commissioners or, failing their agreement within 30 days of the date of appointment of the latest party-appointed commissioner, by the Secretary-General of the United Nations



after consultation with the parties. The president shall be neither a national nor permanent resident of either party.

6. In the event of the death or resignation of a commissioner in the course of the proceedings, a substitute commissioner shall be appointed or chosen pursuant to the procedure set forth in this paragraph that was applicable to the appointment or choice of the commissioner being replaced.

7. The UN Cartographer shall serve as Secretary to the Commission and undertake such tasks as assigned to him by the Commission, making use of the technical expertise of the UN Cartographic Unit. The Commission may also engage the services of additional experts as it deems necessary

8. Within 45 days after the effective date of this Agreement, each party shall provide to the Secretary its claims and evidence relevant to the mandate of the Commission. These shall be provided to the other party by the Secretary.

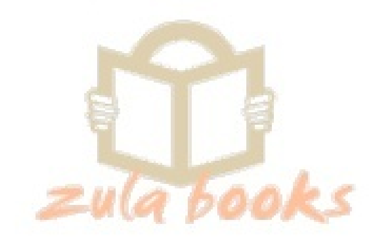
9. After reviewing such evidence and within 45 days of its receipt, but not earlier than 15 days after the Commission is constituted, the Secretary shall transmit to the Commission and the parties any materials relevant to the mandate of the Commission as well as his findings identifying those portions of the border as to which there appears to be no dispute between the parties. The Secretary shall also transmit to the Commission all the claims and evidence presented by the parties.

10. With regard to those portions of the border about which there appears to be controversy, as well as any portions of the border identified pursuant to paragraph 9 with respect to which either party believes there to be controversy, the parties shall present their written and oral submissions and any additional evidence directly to the Commission, in accordance with its procedures.

11. The Commission shall adopt its own rules of procedure based upon the 1992 Permanent Court of Arbitration Optional Rules for Arbitrating Disputes Between Two States. Filing deadlines for the parties' written submissions shall be simultaneous rather than consecutive. All decisions of the Commission shall be made by a majority of the commissioners.

12. The Commission shall commence its work not more than 15 days after it is constituted and shall endeavor to make its decision concerning delimitation of the border within six months of its first meeting. The Commission shall take this objective into consideration when establishing its schedule. At its discretion, the Commission may extend this deadline.

13. Upon reaching a final decision regarding delimitation of the borders, the Commission shall transmit its decision to the parties and Secretaries General of the OAU and the United Nations for publication, and the Commission shall arrange for expeditious demarcation.



14. The parties agree to cooperate with the Commission, its experts and other staff in all respects during the process of delimitation and demarcation, including the facilitation of access to territory they control. Each party shall accord to the Commission and its employees the same privileges and immunities as are accorded to diplomatic agents under the Vienna Convention on Diplomatic Relations.

15. The parties agree that the delimitation and demarcation determinations of the Commission shall be final and binding. Each party shall respect the border so determined, as well as territorial integrity and sovereignty of the other party.

16. Recognizing that the results of the delimitation and demarcation process are not yet known, the parties request the United Nations to facilitate resolution of problems which may arise due to the transfer of territorial control, including the consequences for individuals residing in previously disputed territory.

17. The expenses of the Commission shall be done equally by the two parties. To defray its expenses, the Commission may accept donations from the United Nations Trust Fund established under paragraph 8 of Security Council Resolution 1177 of 26 June 1998.



Article 5

1. Consistent with the Framework Agreement, in which the parties commit themselves to addressing the negative socio-economic impact of the crisis on the civilian population, including the impact on those persons who have been deported, a neutral Claims Commission shall be established. The mandate of the Commission is to decide through binding arbitration all claims for loss, damage or injury by one Government against the other, and by nationals (including both natural and juridical persons) of one party against the Government of the other party or entities owned or controlled by the other party that are (a) related to the conflict that was the subject of the Framework Agreement, the Modalities for its Implementation and the Cessation of Hostilities Agreement, and (b) result from violations of international humanitarian law, including the 1949 Geneva Conventions, or other violations of international law. The Commission shall not hear claims arising from the cost of military operations, preparing for military operations, or the use of force, except to the extent that such claims involve violations of international humanitarian law.

2. The Commission shall consist of five arbitrators. Each party shall, by written notice to the United Nations Secretary General, appoint two members within 45 days from the effective date of this agreement, neither of whom shall be nationals or permanent residents of the party making the appointment. In the event that a party fails to name one or both of its party-appointed arbitrators

within the specified time, the Secretary-General of the United Nations shall make the appointment.

3. The president of the Commission shall be selected by the party-appointed arbitrators or failing their agreement within 30 days of the date of appointment of the latest party-appointed arbitrator, by the Secretary-General of the United Nations after consultation with the parties. The president shall be neither a national not permanent resident of either party.

4. In the event of the death or resignation of a member of the Commission in the course of the proceedings, a substitute member shall be appointed or chosen pursuant to the procedure set forth in this paragraph that was applicable to the appointment or choice of the arbitrator being replaced.

5. The Commission shall be located in The Hague. At its discretion it may hold hearings and conduct investigations in the territory of either party, or at such other location as it deems expedient.

6. The Commission shall be empowered to employ such professional, administrative and clerical staff as it deems necessary to accomplish its work, including establishment of a Registry. The Commission may also retain consultants and experts to facilitate the expeditious completion of its work.



7. The Commission shall adopt its own rules of procedure based upon the 1992 Permanent Court of Arbitration Optional Rules for Arbitrating Disputes Between Two States. All decisions of the Commission shall be made by a majority of the commissioners.

8. Claims shall be submitted to the Commission by each of the parties on its own behalf and on behalf of its nationals, including both natural and juridical persons. All claims submitted to the Commission shall be filed no later than one year from the effective date of this agreement. Except for claims submitted to another mutually agreed settlement mechanism in accordance with paragraph 16 or filed in another forum prior to the effective date of this agreement, the Commission shall be the sole forum for adjudicating claims described in paragraph 1 or filed under paragraph 9 of this Article, and any such claims which could have been and were not submitted by that deadline shall be extinguished, in accordance with international law.

9. In appropriate cases, each party may file claims on behalf of persons of Ethiopian or Eritrean origin who may not be its nationals. Such claims shall be considered by the Commission on the same basis as claims submitted on behalf of that party's nationals.

10. In order to facilitate the expeditious resolution of these disputes, the Commission shall be authorized to adopt such methods of efficient case management and mass claims processing as it deems appropriate, such as expedited procedures for

processing claims and checking claims on a sample basis for further verification only if circumstances warrant.

11. Upon application of either of the parties, the Commission may decide to consider specific claims, or categories of claims, on a priority basis.

12. The Commission shall commence its work not more than 15 days after it is constituted and shall endeavor to complete its work within three years of the date when the period for filing claims closes pursuant to paragraph 8.

13. In considering claims, the Commission shall apply relevant rules of international law. The Commission shall not have the power to make decisions *ex aequo et bono.*

14. Interest, costs and fees may be awarded.

15. The expenses of the Commission shall be borne equally by the parties. Each party shall pay any invoice form the Commission within 30 days of its receipt.

16. The parties may agree at any time to settle outstanding claims, individually or by categories, through direct negotiation or by reference to another mutually agreed settlement mechanism.

17. Decisions and awards of the commission shall be final and binding. The parties agree to honor all decisions and to pay any monetary awards rendered against them promptly.

18. Each party shall accord to members of the Commission and its employees the privileges and immunities that are accorded to diplomatic agents under the Vienna Convention on Diplomatic Relations.

Article 6

1. This agreement shall enter into force on the date of signature.

2. The parties authorize the Secretary General of the OAU to register this agreement with the Secretariat of the United Nations in accordance with article 102(1) of the Charter of the United Nations.

DONE at [Algiers, Algeria] on the [12th] day of December, 2000, in duplicate, in the English language.

FOR THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL DEMOCRATIC REPUBLIC OF ETHIOPIA:
[Prime Minister Meles Zenawi]

FOR THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ERITREA:
[President Issaias Afewerki]



ملحق رقم (2)

AGREEMENT ON CESSATION OF HOSTILITIES BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL DEMOCRATIC REPUBLIC OF ETHIOPIA AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ERITREA

The Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Government of the State of Eritrea,

Having taken part in the Proximity Talks called by the Organization of African Unity in Algiers from 29 May to 10 June 2000, under the Chairmanship of Algeria the Current Chair of the OAU and with the participation of its partners namely the United States and the European Union,

Committing themselves to the following principles:

- Resolution of the present crisis and any other dispute between them through peaceful and legal means in accordance with the principles enshrined in the charters of the OAU and the United Nations;

- Rejection of the use of force as a means of imposing solutions to disputes;

- Respect for the borders existing at independence as stated in resolution AHG/ Res 16 (1) adopted by the OAU Summit in Cairo in 1964 and, in this regard, determine them on the basis of pertinent colonial treaties and applicable international law, making use, to that end, of technical means to demarcate the borders and,



in case of controversy, resort to the appropriate mechanism of arbitration ;

Reaffirming their acceptance of the OAU "Framework Agreement" and "the Modalities for its Implementation" which have been endorsed by the 35th ordinary session of the Assembly of Heads of State and Government, held in Algiers, Algeria from 12 to 14 July 1999,

Taking into account the latest developments in this crisis,

Commit themselves to the following:

1 - Immediate cessation of hostilities starting from the signature of this document. In particular the two Parties agree to the following:

1-1. cessation of all armed air and land attacks ;

1-2. guarantee of the free movement and access of the Peacekeeping Mission and its supplies as required through the territories of the Parties ;

1-3. respect and protection of the members of the Peacekeeping Mission, its installations and equipment.

2 - A Peacekeeping Mission shall be deployed by the United Nations under the auspices of the OAU.

3 - The mandate of the Peacekeeping Mission shall be:

3-1. monitor the cessation of hostilities;

3-2. monitor the redeployment of Ethiopian troops;

3-3. ensure the observance of the security commitments agreed by the two Parties in this document, in particular those provided for in paragraph 14;

3-4. monitor the temporary security zone provided for in paragraph 12 of this document.

4 - The size and the composition of the Peacekeeping Mission shall be adapted to the mission assigned to it and shall be determined by the Secretaries General of the United Nations and the OAU with the acceptance of the two Parties.

5 - The Peacekeeping Mission shall terminate when the delimitation-demarcation process of the border has been completed.

6 - A Military Coordination Commission shall be established by the OAU and the United Nations with agreement of the two Parties in order to facilitate the functions of the Peacekeeping Mission. It shall be composed of representatives of the two Parties and chaired by the leader of the Peacekeeping Mission.

7 - The mandate of the Military Coordination Commission shall be to coordinate and resolve issues relating to the implementation of the mandate of the Peacekeeping Mission as defined in the present document. The Commission shall deal with military issues arising during the implementation period.

8 - Upon the signing of the present document, both Parties shall conduct demining activities as soon as possible with a view to creating the conditions necessary for the deployment of the Peacekeeping Mission, the return of civilian administration and the return of population as well as the delimitation and demarcation of their common border. The Peacekeeping Mission, in conjunction with the United Nations Mine Action Service, will assist the Parties' demining efforts by providing technical advice and coordination. The Parties shall, as necessary, seek additional demining assistance from the Peacekeeping Mission.

9 - Ethiopia shall submit redeployment plans for its troops from positions taken after 6 February 1999, and which were not under Ethiopian administration before 6 May 1998, to the Peacekeeping Mission. This redeployment shall be completed within two weeks after the deployment of the Peacekeeping Mission and verified by it.

10 - In accordance with the principle established in paragraph 3 of the Framework Agreement, it is understood that the redeployment of Ethiopian forces will not prejudge the final status of the contested areas, which will be determined at the end of the delimitation and demarcation of the border and, if need be, through an appropriate mechanism of arbitration.

11 - Upon verification of Ethiopian redeployment by the Peacekeeping Mission, Eritrean civilian administration, including police and local militia, will be restored to prepare for the return of the population.

12 - In order to contribute to the reduction of tension and to the establishment of a climate of calm and confidence, as well as to create conditions conducive to a comprehensive and lasting settlement of the conflict through the delimitation and demarcation of the border, the Eritrean forces shall remain at a distance of 25 km (artillery range) from positions to which Ethiopian forces shall redeploy in accordance with paragraph 9 of this document.

This zone of separation shall be referred to in this document as the "temporary security zone."

13 - The Eritrean forces at positions defined in paragraph 12 of this document, as well as Ethiopian forces at positions defined in paragraph 9 of this document, shall be monitored by the Peacekeeping Mission.

14 - Ethiopia commits itself not to move its troops beyond the positions it administered before 6 May 1998. Eritrea commits itself not to move its troops beyond the positions defined in paragraph 12 above. The OAU and the United Nations commit themselves to guarantee the respect for this commitment of the two Parties until the determination of the common border on the basis of pertinent colonial treaties and applicable international law, through delimitation/demarcation and in case of controversy, through the appropriate mechanism of arbitration. This guarantee shall be comprised of:

a) measures to be taken by the international community should one or both of the Parties violate this commitment, including appropriate measures to be taken under Chapter VII of the United Nations Charter by the UN Security Council ;

b) actions by the Peacekeeping Mission to monitor key and sensitive areas of the temporary security zone through liaison officers at the division and regimental levels with Ethiopian and Eritrean units deployed at key points along the temporary security zone on their respective sides ; regular patrols ; reconnaissance missions; and challenge inspections throughout the temporary security zone coordinated through the Military Coordination Commission with the participation of liaison officers of the Parties



as decided by the Chairman of the Military Coordination Commission;

c) deployment to and continuous monitoring by military units of the Peacekeeping Mission at posts in key and sensitive positions within the temporary security zone in order to monitor the implementation of the commitments made by both Parties in paragraphs 9 and 12 of this document;

d) periodic technical verification of the temporary security zone to help determine compliance with this document.

15 - Upon the signature of the present document, the two Parties shall initiate separate requests to the Secretaries General of the OAU and the United Nations, as necessary, for assistance to implement this document.

Algiers, on June 18th, 2000

For the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia:

SEYOUM MESFIN

Minister of Foreign Affairs

For the Government of the State of Eritrea:

HAILE WELDENSAE

Minister of Foreign Affairs



ملحق رقم (3)

United Nations S/RES/1312 (2000)

Security Council

31 July 2000

00-58366 (E)

\`\`\`\`\`\`\`\`\`

Resolution 1312 (2000)

Adopted by the Security Council at its 4181st meeting, on 31 July 2000

The Security Council,

Recalling resolutions 1298 (2000) of 17 May 2000 and 1308 (2000) of 17 July 2000 and all its previous resolutions and statements of its President pertaining to the Ethiopia-Eritrea conflict,

Commending the Organization of African Unity (OAU) for successfully

facilitating the Agreement on Cessation of Hostilities between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Government of the State of Eritrea (S/2000/601), signed in Algiers on 18 June 2000,

Recalling the official communications by the Governments of Ethiopia

(S/2000/627) and Eritrea (S/2000/612) of 30 and 26 June 2000 respectively to the Secretary-General requesting United Nations assistance in implementing the Cessation of Hostilities Agreement,



Recalling the relevant principles contained in the Convention on the Safety of United Nations and Associated Personnel adopted on 9 December 1994,

Welcoming the report of the Secretary-General of 30 June 2000 (S/2000/643), and *recalling* the letter of its President endorsing the Secretary-General's decision to dispatch reconnaissance and liaison teams to the region (S/2000/676),

1. *Decides* to establish the United Nations Mission in Ethiopia and Eritrea

consisting of up to 100 military observers and the necessary civilian support staff until 31 January 2001, in anticipation of a peacekeeping operation subject to future Council authorization, and to undertake the following mandate:

(a) to establish and maintain liaison with the parties;

(b) to visit the parties' military headquarters and other units in all areas of

operation of the mission deemed necessary by the Secretary-General;

(c) to establish and put into operation the mechanism for verifying the

cessation of hostilities;

(d) to prepare for the establishment of the Military Coordination Commission provided for in the Cessation of Hostilities Agreement;

(e) to assist in planning for a future peacekeeping operation as necessary;



2. *Welcomes* the discussions between the Secretariats of the United Nations and the OAU on cooperation in the implementation of the Cessation of Hostilities Agreement;

3. *Calls* on the parties to provide the Mission with the access, assistance,

support and protection required for the performance of its duties;

4. *Requests* the parties to facilitate the deployment of mine action experts

and assets under the United Nations Mine Action Service to further assess the mine and unexploded ordnance problem and to provide technical assistance to the parties to carry out emergency mine action required;

5. *Decides* that the measures imposed by paragraph 6 of its resolution 1298 (2000) shall not apply to the sale or supply of equipment and related *matériel* for the use of the United Nations Mine Action Service, or to the provision of related technical assistance and training by that Service;

6. *Stresses* the importance of the rapid delimitation and demarcation of the common border between the parties in accordance with the OAU Framework Agreement (S/1998/1223, annex) and the Cessation of Hostilities Agreement;

7. *Requests* the Secretary-General to continue planning for a peacekeeping operation and to begin to take the administrative measures for assembling such a mission, which would be subject to future Council authorization;

8. *Requests* the Secretary-General to provide periodic reports, as necessary, on the establishment and work of the Mission;

9. *Decides* to remain actively seized of the matter.

ملحق رقم (4)

United Nations S/RES/1827 (2008)

Security Council

30 July 2008

Resolution 1827 (2008)

Adopted by the Security Council at its 5946th meeting, on 30 July 2008

The Security Council,

Reaffirming all its previous resolutions and statements of its President
pertaining to the situation between Ethiopia and Eritrea,

Stressing once again its unwavering commitment to the peace process and to the full and expeditious implementation of the Agreement on Cessation of Hostilities of 18 June 2000 (S/2000/601) and the Peace Agreement of 12 December 2000 (S/2000/1183) (hereinafter referred to as "the Algiers Agreements") as a basis for peaceful and cooperative relations between Ethiopia and Eritrea,

Considering that Ethiopia and Eritrea bear a shared responsibility in the implementation of the Algiers Agreements, in which they agreed that the delimitation and demarcation determinations of the Eritrea-Ethiopia Boundary Commission (EEBC) shall be final and binding and that their forces shall respect the integrity of the Temporary Security Zone (TSZ),



Reaffirming that the primary responsibility for achieving a comprehensive and lasting settlement of the border dispute and normalizing their relations rests with Ethiopia and Eritrea, and that the Security Council stands ready to assist them in addressing the underlying fundamental issues, taking into account the interests and concerns of both countries,

Regretting that Eritrea's obstructions towards the United Nations Mission in Ethiopia and Eritrea (UNMEE) reached a level so as to undermine the basis of the Mission's mandate and compelled UNMEE to temporarily relocate from Eritrea,

stressing that this relocation was without prejudice to the Algiers Agreements and to the integrity of the TSZ, and *recalling* the Security Council's previous condemnation of Eritrea's lack of cooperation,

Commending the efforts made by UNMEE and its military and civilian

personnel to accomplish its duties, despite the difficult circumstances, and *expressing* its deep appreciation for the contribution and dedication of the troop contributing countries to the work of UNMEE,

Having considered the special report of the Secretary-General of 7 April 2008 (S/2008/226), the letters from Ethiopia and Eritrea dated respectively 17 and 18 June 2008, in response to the letters of the President of the Security Council of 10 June 2008, and the letter from the Secretary-General of 28 July 2008 (S/2008/496), in response to the letter of the President of the Security Council of 3 July 2008,

1. *Decides* to terminate UNMEE's mandate effective on 31 July 2008,

emphasizes that this termination is without prejudice to Ethiopia and Eritrea's obligations under the Algiers Agreements and *calls upon* both countries to cooperate fully with the United Nations including in the process of liquidation of UNMEE;

2. *Demands* Ethiopia and Eritrea to comply fully with their obligations under the Algiers Agreements, to show maximum restraint and refrain from any threat or use of force against each other, and to avoid provocative military activities;

3. *Strongly supports* the ongoing efforts by the Secretary-General and the international community to engage with Ethiopia and Eritrea to help them to implement the Algiers Agreements, to normalize their relations, to promote stability between them, and to lay the foundation for a comprehensive and lasting peace between them, and *urges* again Ethiopia and Eritrea to accept the Secretary- General's good offices;

4. *Requests* the Secretary-General to further explore with Ethiopia and Eritrea the possibility of a United Nations presence in Ethiopia and Eritrea in the context of the maintenance of international peace and security;

5. *Requests* the Secretary-General to keep the Council regularly informed of the situation between Ethiopia and Eritrea and to make recommendations as appropriate;

6. *Decides* to remain actively seized of the matter.



ملحق رقم (5)

حجم البعثة الدولية في إثيوبيا وإرتريا

11 يونيو 2004

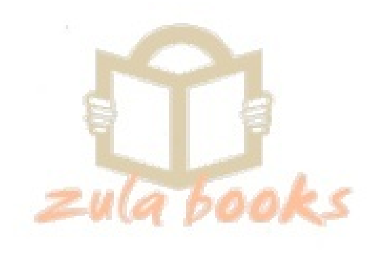
البلد	مراقبون	قوات عسكرية	موظفون	المجموع
الجزائر	8	–	–	8
استراليا	–	–	2	2
النمسا	2	–	1	3
بنغلاديش	7	168	4	179
بنين	–	–	2	2
البوسنة	9	–	–	9
بلغاريا	5	–	2	7
الصين	6	–	–	6
كرواتيا	7	–	–	7
تشيكيا	2	–	–	2
الدنمارك	4	–	–	4
فنلندا	7	170	12	189
فرنسا	–	–	1	1
غامبيا	4	–	–	4
المانيا	2	–	–	2
غانا	12	–	6	18

اليونان	2	–	–	2
الهند	8	1523	20	1551
ايران	3	–	–	3
ايطاليا	–	43	1	44
الأردن	7	943	15	965
كينيا	11	671	12	694
ماليزيا	7	–	4	11
ناميبيا	4	–	1	5
نيبال	5	–	–	5
نيجيريا	7	–	4	11
النرويج	5	–	–	5
باراغواي	3	–	–	3
بيرو	3	–	–	3
بولندا	6	–	–	6
رومانيا	8	–	–	8
روسيا	6	–	–	6
سلوفاكيا	–	75	1	76
جنوب إفريقيا	5	–	3	8
اسبانيا	3	–	2	5
السويد	6	–	–	6



سويسرا	4	–	–	4
تونس	2	–	3	5
أوكرانيا	7	–	–	7
المملكة المتحدة	1	–	2	3
تنزانيا	8	–	3	11
الولايات المتحدة	7	–	–	7
أوروغواي	5	33	3	41
زامبيا	10	–	3	13
المجموع	218	3626	107	3951

المصدر: وثيقة رقم: S/2004/543 (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن بتاريخ 7 يوليو 2004)



المراجع

المراجع العربية:

- الأمين محمد سعيد، "الثورة الإرترية .. الدفع والتردي"
- الأمين عبد الرازق آدم، "دور إرتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر .. 1991 – 2002" (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2008)
- حامد صالح تركي، "إرتريا والتحديات المصيرية" (دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1979)
- محمد أبو القاسم حاج حمد، "السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل" (دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996)
- محمد سعيد ناود، "حركة تحرير إرتريا: الحقيقة والتاريخ" (لا إشارة للناشر أو تاريخ نشر الكتاب)
- محمود عثمان إيلوس، "إرتريا ومشكلة الوحدة الوطنية في حقبة الكفاح المسلح 1969 – 1991" (شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، 2003)
- سعيد أحمد الجناحي، "إرتريا: النصر والاستقلال" الطبعة الثانية (مطابع دار الصحافة للطباعة والنشر، 1992)
- عثمان صالح سبي، "تاريخ إرتريا" (الطبعة الثالثة، 1997)
- فتحي الضو محمد، "حوار البندقية: الأجندة الخفية في الحرب الإثيوبية الإرترية" (مركز الدراسات السودانية، القاهرة)



- صادق باشا المؤيد العظم، "رحلة الحبشة من الأستانة إلى أديس أبابا – 1896" (دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، 2001)

المراجع الانجليزية:

- Abbay, Alemseged , *Identity Jilted or Re-emagining Identity,* (The Red Sea Press Inc., Lawrenceville, NJ, 1998)
- Abey Asmerom, Ghidewon & Abey Asmerom, Ogbazgy, " A Study of the Evolution of the Eritrean Ethiopian Border Through Treaties and Official Maps" *Eritrean Studies Review,* 3, 2, 1999
- Begashaw, Getachew, "The Impasse of the Ethio-Eritrea Conflict", in Leenco Lata (ed) *The Search for Peace: The Conflict Between Ethiopia and Eritrea.* Proceedimgs of Scholarly Conference on The Ethiopia-Eritrea Conflict, Oslo, Norway, 6 – 7 July, 2006.
- Clapman, Christopher, *Africa and the International System: The Politics of State Survival* (Cambridge University Press, UK, 1996)
- Connel, Dan, *Against All Odds,* (The Red Sea Press Inc., Lawrenceville, NJ, 1997)
- Erlich, Haggai, *Ras Alula and the Scramble for Africa,* (The Red Sea Press inc., Lawrenceville, NJ, 1996)
- Herbst, Jeffrey, *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*, (Princeton University Press, Princeton, 2000)
- Keller, Edmond & Rothchild Donald (eds), *Africa in the New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security* (Lynne Rienner Publishers Inc., Colorado, 1996)

- Kinfe, Abraham, *Ethiopia From Bullets to the Ballot Box,* (The Red Sea Press Inc., Lawrenceville, 1994)
- Lesch, Ann Mosley, *The Sudan: Contested Identities,* (Indiana University Press, 1998)
- Negash, Tekeste & Tornvoll, Kjetil, *Brothers at War: Making Sense of the Eritrean Ethiopian War,* (James Carrey Ltd., Oxford, 2000)
- Oyebade, Adebayo & Alao, Abiodun (eds) *Africa After the Cold War: The Changing Perspectives on Security,* (Africa World Press Inc., Trenton NJ, 1998)
- Pateman, Roy, *Eritrea: Even The Stones Are Burning,* (The Red Sea Press Inc., Lawrenceville, NJ, 1990)
- Prendergast, John, " U.S. Leadership in Resolving African Conflict, The Case of Ethiopia and Eritrea" , (United States Institute of Peace, Special Report, September 7, 2001)
- Woldegabriel, Berhane, "A War for National Unity", in Leenco Lata (ed), *The Search for Peace: The Conflict Between Ethiopia and Eritrea.* Proceedings of Scholarly Conference held on the Ethiopian Eritrean Conflict. Held in Oslo, Norway, 6 – 7 July 2006
- Woldegabriel, Mellese, *(Deportation of Eritreans From Ethiopia, A lesson to the world* (Sabur Printing Service, Asmara, 2000)
- Young, John, "The Tigray and Eritrean People's Liberation Fronts: A History of Tension and Pragmatism", *The Journal of Modern African Studies,* 34, 1, 1996
- International Crisis Group, "Beyond The Fragile Peace Between Ethiopia and Eritrea: Averting A New War", Africa Report No. 141 – 17 June 2008



الوثائق:

- قرارات مجلس الأمن.
- تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول عمل بعثة السلام الدولية في إثيوبيا وإرتريا.
- تقارير لجنة تخطيط وترسيم الحدود الإثيوبية الإرترية.
- بيانات وزارة الخارجية الإرترية.
- بيانات وزارة الخارجية الإثيوبية.

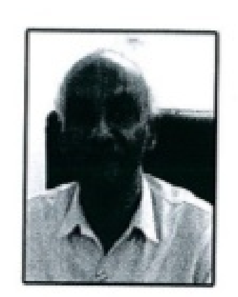
الصحف:

- إرتريا الحديثة.
- الهيرالد الإثيوبية.
- أديس تربيون.

مواقع على الانترنت:

- www.dehai.org
- www.awate.com
- www.asmarino.com
- www.waltainfo.com
- www.shabait.com
- www.eritreadaily.net
- www.farajat.net
- www.capitaleritrea.com
- www.jimmatimes.com
- www.nazret.com





المؤلف:

محجوب الباشا محمد أحمد

- من مواليد ١٩٤٧ بمدينة كسلا
- التعليم الأولي والأوسط بكسلا والثانوي ببورتسودان
- تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الخرطوم
- دكتوراه في العلاقات الدولية - اليابان
- التحق بوزارة الخارجية في عام ١٩٧١
- عمل سفيراً بكل من اليابان والفلبين وإرتريا
- قام بالتدريس في عدد من الجامعات والمعاهد السودانية
- له كتاب منشور بعنوان "التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان"
- نشر عدداً من البحوث في الدوريات السودانية واليابانية

المركز العالمي للدراسات الإفريقية

العنوان السودان - الخرطوم - العمارات ش (٣) تلفون: ٠٠١٥٥١٥٨٠٠١ ٢٤٩+ فاكس: ١٥٥١٥٨٠٠٩ ٢٤٩+

http://www.icas.sd

